نموذج رقم (1)

إقـــــرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

دور البرنامج الوطني الفلسطيني للحماية الإجتماعية
في تحسين مستوى المعيشة للأسر الفقيرة في قطاع غزة

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وإن هذه الرسالة ككل أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

DECLARATION

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification

Student's name: اسم الطالب: **محمد عبدالهادي نصار**

Signature: التوقيع:

Date: التاريخ: **2015/12/21**

الجامعة الإسلامية- غزة
عمادة الدراسات العُليا
كلية التجارة
قسم اقتصاديات التنمية

دور البرنامج الوطني الفلسطيني للحماية الاجتماعية في تحسين مستوى المعيشة للأسر الفقيرة في قطاع غزة

The role of the Palestinian National Program for Social Protection (PNPSP) in improving the standard of living for poor families in the Gaza Strip

إعداد الباحث
محمد عبدالهادي نصار

إشراف

أ.د محمد إبراهيم مقداد
أستاذ الاقتصاد
عميد كلية التجارة

أ.د سمير خالد صافي
أستاذ الإحصاء
الجامعة الإسلامية

قُدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في اقتصاديات التنمية
1437هـ/ 2015م

بسم الله الرحمن الرحيم

الجامعة الإسلامية – غزة
The Islamic University - Gaza

مكتب نائب الرئيس للبحث العلمي والدراسات العليا هاتف داخلي 1150

الرقم... ج س غ/35/..... Ref

التاريخ..... 2015/11/22 Date

نتيجة الحكم على أطروحة ماجستير

بناءً على موافقة شئون البحث العلمي والدراسات العليا بالجامعة الإسلامية بغزة على تشكيل لجنة الحكم على أطروحة الباحث/ **محمد عبد الهادي عبد الهادي نصار** لنيل درجة الماجستير في **كلية *التجارة*/ قسم اقتصاديات التنمية** وموضوعها:

دور البرنامج الوطني الفلسطيني للحماية الاجتماعية في تحسين مستوى المعيشة للأسر الفقيرة في قطاع غزة

The Role of the Palestinian National Programme for Social Protection in Improving the standard of living for poor families in the Gaza Strip

وبعد المناقشة العلنية التي تمت اليوم الأحد 10 صفر 1437هـ، الموافق 2015/11/22م الساعة الواحدة ظهراً بمبنى اللحيدان ، اجتمعت لجنة الحكم على الأطروحة والمكونة من:

أ.د. محمد إبراهيم مقداد	مشرفاً و رئيساً	.....
أ.د. سمير خالد صافي	مشرفاً	.....
د. علاء الدين عادل الرفاتي	مناقشاً داخلياً	.....
د. بسام عبد الجواد أبو حمد	مناقشاً خارجياً	.....

وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الباحث درجة الماجستير في **كلية *التجارة*/ قسم اقتصاديات التنمية**.

واللجنة إذ تمنحه هذه الدرجة فإنها توصيه بتقوى الله ولزوم طاعته وأن يسخر علمه في خدمة دينه ووطنه.

والله ولي التوفيق ،،،

نائب الرئيس لشئون البحث العلمي والدراسات العليا

أ.د. عبدالرؤوف علي المناعمة

P.O. Box 108, Rimal, Gaza, Palestine fax: +970 (8) 286 0800 فاكس Tel: +970 (8) 286 0700 ص.ب. 108 الرمال، غزة، فلسطين هاتف
public@iugaza.edu.ps www.iugaza.edu.ps

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آَدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلاً (70) ﴾

(سورة الإسراء)

الملخص

هدفت الدراسة إلى فهم ظاهرة الفقر وأسبابها في المجتمع الفلسطيني والتعرف على المساعدات المقدمة من خلال البرنامج الوطني الفلسطيني للحماية الاجتماعية الذي تديره وزارة الشؤون الاجتماعية، والمتغيرات المؤثرة على مستوى المعيشة للأسر الفقيرة في قطاع غزة.

ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي حيث تم إعداد استبانة لجمع البيانات المقطعية من عينة عشوائية طبقية بلغت حوالي (758) مستفيد من البرنامج، حيث أُستُخدِمَ برنامج الـ SPSS لتحليل الاستبانة، كما استخدام نموذج انحدار لتحليل وتفسير أهم المتغيرات المؤثرة على مستوى المعيشة وفق تعريف إنجلز من خلال استخدام برنامج EViews.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أبرزها، أن متوسط مصروف الفرد في الأسر الفقيرة أقل من دولارين يومياً، كما أن المساعدة النقدية من خلال البرنامج هي مصدر الدخل الرئيسي الشهري للأسرة الفقيرة ويساهم بـ 31,64% من مصادر الدخل الشهرية، كما تبين وجود علاقة عكسية بين الفقر والمستوى التعليمي لرب الأسرة وعلاقة طردية بين الفقر وتعطل رب الأسرة عن العمل، ووجود رغبة كبيرة لدى الأسر الفقيرة في الاستثمار في رأس المال البشري خصوصاً لدى الإناث، كما أظهرت حالة من الرضا لدى المستفيدين عن خدمات البرنامج.

أثبتت نتائج التحليل القياسي ما توصل إليه العالم الألماني Ernst Engle عندما قام بتحليل نتائج بحوث ميزانية الأسرة في القرن التاسع عشر، بأنه كلما قل دخل الأسر يزيد حصة الإنفاق على الطعام وهذا يكون على حساب السلع والخدمات الأخرى.

كما توصلت الدراسة لمجموعة من التوصيات أهمها: ضرورة توحيد معايير استهداف الأسر الفقيرة وخصوصاً معادلة فحص مستوى المعيشة (PMTF) المعمول بها في وزارة الشؤون الاجتماعية ووكالة غوث وتشغيل اللاجئين (الأونروا)، وضرورة استخدام نظم المعلومات والتكنولوجيا الحديثة من أجل خلق تكامل في الخدمات والمساعدات المقدمة في المجال الإنساني من أجل حياة كريمة للفقراء، والمزج بين الإغاثة والتنمية وتفعيل برامج تمويل المشاريع الصغيرة، برامج المساعدات النقدية المشروطة.

Abstract

The study aimed to examine the phenomenon of poverty, and causes in Palestinian society, identify the aid provided through the Palestinian national program for social protection PNPSP which managed by the Ministry of Social Affairs MOSA. In addition to know the variables affecting for the standard of living for poor families in Gaza Strip.

To achieve the study objectives, the researcher used the analytical descriptive method, and prepared a questionnaire to collect the panel data from stratified random sample of (758) beneficiaries of the program's, the researcher used SPSS program to analysis a questionnaire, and use the standard method to constructed regression model to analyze and interpret the most important influence on the standard of living variables according to Ernest Engels by using EViews.

The study revealed a set of results, the most important is the average per capita of poor households expense less than two dollars a day, besides the cash transfer through the program are the main monthly income to poor families which contribute for **31.64%** of the monthly income, The study also found a negative correlation between poverty and educational level of the head of the household , and a positive correlation between poverty and the disruption of the head of household work, The outcome also indicate a great desire for poor households to invest in human capital, especially in females, also the study reflect kind of satisfaction of the beneficiaries from the program's services.

The results of the analysis came compatible with German scientist Angle Ernst with analysis of the family budget results in 19 century, that the household with lower income spent on food expense of other goods and services.

The study ended with some of recommendations, the most important of them to consolidate the targeting criteria of poor households especially Proxy Means Testing Formula **(PMTF)** applicable at **MOSA** and **UNRWA,** the necessity of using information systems in order to integration in giving services and assistance in the humanitarian field for a decent life to poor families, and a combination between relief and development by activation of small projects and conditional cash transfer programs.

الإهداء

إلى معلم الأمة الأول وهاديها وموجهها إلى سبيل الخير والصلاح رسولنا محمد صلى الله عليه وسلم

إلى من أحمل اسمه بكل افتخار وأعيش أفضاله ليلاً ونهاراً من علمني معنى الرجولة **والدي الحبيب**

إلى من يرتعش قلبي عند ذكرها والتي يفيض حنانها وأشعر بلمسات روحها تعانقني **والدتي الحبيبة**

إلى الروح التي سكنت روحي وحصدت الأشواك عن دربي ومهدت لي الطريق **زوجتي الغالية**

إلى فلذات كبدي وثمرات فؤادي إلى من تتجمل بهن حياتي بناتي مرام، ريما، ابتسام، سما، ملك

إلى قرة عيني وسند ظهري من يسعدهم فرحي ويحملون همي وأدخرهم لكربي إخوتي التسعة **أسماء، أحمد، أروى، أماني، شيماء، محمود، هدى، فدوى، تقوى**

إلى من أُقَبِل تجاعيد يديها وأستشعر دعواتها **جدتي الحبيبة خديجة أطال الله في عمرها**

إلى أرواح من تركوا الدنيا وكانوا دائماً إلى جواري **جدتي الحاجة زينب وجدي الغالي عزات**

إلى من تجملت صورته في ذاكرتي مع أنه غادر الدنيا قبل ولادتي وولادة والدي **جدى عبدالهادي**

إلى روح خالتي ومعلمتي الحاجة **خضرة أبومصطفى**

إلى روح زميل دراستي بالماجستير الشاب الخلوق الشهيد **صلاح الدين أبوصبحة**

إلى من ساندوني بدعواتهم **الأهل والأقارب والأصدقاء وكل من له حق علي**

إلى من ضحوا بدمائهم الزكية من أجل تحرير الأرض والإنسان **شهدائنا الأبرار وأسرانا البواسل**

إلى المربين الأفاضل الذين نهلت على أيديهم بواكير المعرفة والعلم **وإلى كل من قال لا إله إلا الله**

أهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع داعياً المولى عز وجل أن ينفع به المسلمين

الشكر والتقدير

أشكر الله تعالى الذي أحياني لأصل إلى ما وصلت إليه

والشكر لوالدي ووالدتي اللذين ربياني فأحسنا تأديبي وسارا معي خطوةً بخطوة

واعترافاً بالفضل لأهله، أتوجه بشكري إلى أستاذي الفاضلين **الأستاذ الدكتور محمد إبراهيم مقداد، والأستاذ الدكتور سمير خالد صافي** لقبولهما الإشراف على دراستي، وعلى الوقت والجهد الذي كرساه من أجل متابعة وتقويم رسالتي.

كما أتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة الذين تفضلوا بقبول مناقشة هذه الرسالة وتنقيحها **الدكتور علاء الدين الرفاتي** مناقشاً داخلياً والدكتور **بسام أبوحمد مناقشاً** خارجياً.

الشكر لكل من دعمني خلال مسيرتي العملية والعلمية وأخص هنا أزواج أخواتي **رأفت، سهيل، اسماعيل، زكريا، محمود،** كما لا أنسى شكري وتقديري لوالد زوجتي **المهندس حسني العمصي** ووالدة زوجتي **أ.ناهد مسمار،** ومعلمي **أ.مصطفى الصواف وأ.إعتماد الطرشاوي** على دعمهم المتواصل لي.

الشكر لزملائي في العمل وأصدقائي وخصوصاً **رياض البيطار، معين علوش، وفاء شحيبر، أسماء قدسي** والذين سعدت بعملي معهم بوزارة الشؤون الاجتماعية، والشكر موصول **للمهندسة دالية الصيرفي** على مساعدتها لي أثناء إعداد دراستي.

الشكر لكل العاملين في وزارة الشؤون الاجتماعية على تذليلهم العقبات أمامي أثناء جمع البيانات ومساعدتهم لي، والشكر موصول لكل من سهر على راحة فقير وأرخى له سدولاً ويسر كل عسير.

الشكر لكل العاملين في القطاع الإنساني في قطاع غزة الرافعين شعار

"من أجل حياة أفضل للأسر الفقيرة في فلسطين".

والله ولي التوفيق

قائمة المحتويات

	الموضوع		الصفحة
	آية قرآنية		أ
	الملخص		ب
	Abstract		ج
	الإهداء		د
	الشكر والتقدير		هـ
	قائمة المحتويات		و
	قائمة الجداول		ي
	قائمة الأشكال التوضيحية والبيانية		ل
	قائمة الملاحق		ل
	الفصل الأول: الإطار العام للدراسة		
1.1	**مقدمة**		2
1.2	**مشكلة الدراسة**		3
1.3	**أهداف الدراسة**		4
1.4	**أهمية الدراسة**		4
1.5	**منهجية الدراسة**		5
1.6	**متغيرات الدراسة**		5
1.7	**فرضيات الدراسة**		7
1.8	**حدود الدراسة**		7
1.9	**الدراسات السابقة**		8
1.10	**التعليق على الدراسات السابقة**		17
	الفصل الثاني: مفهوم الفقر في الإطار الدولي والفلسطيني		
2.1	**مقدمة**		20
2.2	**مفهوم وتعريف الفقر**		21
	2.2.1	تعريف الفقر في اللغة	21
	2.2.2	الفقر في الفكر الإسلامي	21
	2.2.3	التعريفات الوضعية للفقر	22
2.3	**مناهج مواجهة مشكلة الفقر**		23

	الموضوع		الصفحة
2.4	**اتجاهات دراسة الفقر في العصر الحديث**		24
2.5	**تصنيفات الفقر**		26
	2.5.1	تصنيف الفقر حسب مدة البقاء	26
	2.5.2	تصنيف الفقر حسب أسلوب القياس	27
2.6	**تعريف الفقر في الأراضي الفلسطينية**		28
	2.6.1	خطوط الفقر في الأراضي الفلسطينية	28
	2.6.2	مقارنة بين الفقر في الضفة الغربية وقطاع غزة	29
2.7	**العوامل المؤثرة على الفقر في الأراضي الفلسطينية**		31
	2.7.1	عوامل مرتبطة بالسياسات الإسرائيلية	31
	2.7.2	عوامل ديمغرافية	34
	2.7.3	عوامل إدارية وتنظيمية	34
	2.7.4	عوامل دولية	35
2.8	**خلاصة الفصل**		36
الفصل الثالث: مفهوم مستوى المعيشة دولياً وفلسطينياً			
3.1	**مقدمة**		38
3.2	**مفهوم إنفاق واستهلاك الأسرة**		38
3.3	**مفهوم مستوى المعيشة**		40
3.4	**مستوى المعيشة في دول العالم**		42
3.5	**مقارنة بين المستوى المعيشي في قطاع غزة والضفة الغربية**		43
3.6	**خلاصة الفصل**		46
الفصل الرابع: الحماية الاجتماعية ومكوناتها في الأراضي الفلسطينية			
4.1	**مقدمة**		48
4.2	**مفهوم الحماية الاجتماعية**		48
	4.2.1	مفهوم الحماية الاجتماعية الدولي	49
	4.2.2	مفهوم الحماية الاجتماعية الفلسطيني	50
4.3	**مراحل تطور الحماية الاجتماعية**		51
	4.3.1	التطور التاريخي لمفهوم الحماية الاجتماعية	51
	4.3.2	أشكال شبكات الحماية الاجتماعية	54
4.4	**الحماية الاجتماعية في الأراضي الفلسطينية**		55

	الموضوع		الصفحة
4.5	**مكونات الحماية الاجتماعية في الأراضي الفلسطينية**		56
	4.5.1	الوزارات والمؤسسات الحكومية	56
	4.5.2	المؤسسات غير الحكومية	57
	4.5.3	المؤسسات الأممية والدولية	59
	4.5.4	مؤسسات القطاع الخاص	60
4.6	**خلاصة الفصل**		60
الفصل الخامس: أشكال برامج الحماية الاجتماعية بوزارة الشؤون الاجتماعية			
5.1	**مقدمة**		62
5.2	**برنامج الحالات الاجتماعية الصعبة HSC**		62
5.3	**برنامج أفقر الفقراء (شبكة الأمان الاجتماعي)**		64
5.4	**البرامج الأخرى العاملة بالوزارة**		67
5.5	**البرنامج الوطني الفلسطيني للحماية الاجتماعية**		69
5.6	**خلاصة الفصل**		70
الفصل السادس: البرنامج الوطني الفلسطيني للحماية الاجتماعية			
6.1	**مقدمة**		72
6.2	**مجال المساعدات الإنسانية**		72
	6.2.1	برنامج التحويلات النقدية	72
	6.2.2	المساعدات الغذائية	73
	6.2.3	التمكين الاقتصادي	75
6.3	**الخدمات المقدمة للفئات المهمشة**		77
	6.3.1	حماية ورعاية الأشخاص ذوي الإعاقة	77
	6.3.2	حماية ورعاية الطفولة	78
	6.3.3	حماية ورعاية المرأة	80
	6.3.4	حماية ورعاية المسنين	81
6.4	**ملخص الفصل**		82
الفصل السابع: الإجراءات ومنهجية الدراسة			
7.1	**مقدمة**		84
7.2	**الإجراءات ومنهجية التحليل الإحصائي**		84
	7.2.1	منهجية الدراسة	84

	الموضوع		الصفحة
	7.2.2	مجتمع الدراسة	84
	7.2.3	عينة الدراسة	85
	7.2.4	طرق جمع البيانات	85
	7.2.5	خطوات بناء الاستبانة	86
7.3		**فحص صدق وثبات أداة الدراسة**	87
	7.3.1	صدق الاستبانة	87
	7.3.2	ثبات الاستبانة	89
	7.2.3	المعالجات الإحصائية المستخدمة في الدراسة	89
7.4		**تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة**	90
	7.4.1	تحليل خصائص العينة حسب بيانات رب الأسرة	90
	7.4.2	تحليل خصائص العينة حسب بيانات أفراد الأسرة	95
	7.4.3	تحليل خصائص العينة حسب بيانات المسكن	97
	7.4.4	تحليل خصائص العينة حسب حيازة السلع المُعمرة	100
	7.4.5	تحليل خصائص العينة حسب مصروفات الأسرة الشهرية	101
	7.4.6	تحليل خصائص العينة حسب مصادر دخل الأسرة الشهرية	103
	7.3.7	تحليل وجهة نظر المستفيدين من خدمات البرنامج	105
	7.3.8	اختبار وجود فروق في أراء العينة تعزى لمجموعة من العوامل الشخصية.	107
7.5		**المنهجية القياسية ونماذج الانحدار**	110
	7.5.1	الإطار النظري لمنهجية التحليل القياسي	110
	7.5.2	بناء نموذج الدراسة	112
	7.5.3	نتائج تقدير النموذج القياسي	115
7.6		ملخص الفصل	126
الفصل الثامن: النتائج والتوصيات			
8.1		**مقدمة**	128
8.2		**النتائج**	128
	8.2.1	نتائج التحليل الوصفي	128
	8.2.2	نتائج التحليل القياسي	130
8.3		التوصيات	131

الموضوع		الصفحة
8.4	الدراسات المقترحة	132
المراجع		
أولاً	الكتب العربية	133
ثانياً	رسائل الماجستير والدكتوراة	133
ثالثاً	الأبحاث المنشورة وغير المنشورة	134
رابعاً	التقارير الرسمية	135
خامساً	التقارير غير الرسمية	137
سادساً	المراجع الأجنبية	137
سابعاً	المواقع الإلكترونية	138
ثامناً	المقابلات	138
الملاحق		

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1.1	المتغيرات المستقلة المراد دراسة تأثيرها على المتغير التابع Y	5
2.1	نسبة الفقر المعدلة في الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة 2004-2011 وفق منهجية 2010 لتقدير الفقر.	30
3.1	متوسط إنفاق واستهلاك الأسرة الشهري بالدينار الأردني في الأراضي الفلسطينية حسب مجموعات السلع والخدمات والمنطقة، 2011	39
3.2	حساب مستوى المعيشة وفق استهلاك وإنفاق الأسرة، 2011	40
6.1	أعداد الأفراد المنتفعين المستفيدين من برامج المعونة الغذائية في قطاع غزة ومقارنتها مع إسقاطات أعداد السكان اللاجئين وغير اللاجئين لعام 2014.	74
6.2	أعداد الأشخاص ذوي الإعاقة المستفيدين من برنامج التحويلات النقدية ونسبتهم من أعداد الأشخاص ذوي الإعاقة في قطاع غزة 2014.	77
6.3	توزيع كبار السن وفق بيانات الجهاز المركزي للإحصاء وبيانات البرنامج الوطني الفلسطيني للحماية الاجتماعية حسب الجنس والفئات العمرية 2015.	81

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
7.1	معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال "وجهة نظر المستفيدين في خدمات البرنامج" والدرجة الكلية	88
7.2	معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات القسم الثامن من الإستبانة	89
7.3	توزيع أرباب الأسر عينة الدراسة حسب عمر رب الأسرة	91
7.4	توزيع أرباب أسر عينة الدراسة حسب جنس رب الأسرة	92
7.5	توزيع أرباب أسر عينة الدراسة حسب حالة اللجوء لرب الأسرة	92
7.6	توزيع أرباب أسر عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي لرب الأسرة	93
7.7	توزيع أرباب أسر عينة الدراسة حسب حالة العمل لرب الأسرة	94
7.8	التوزيع النسبي لأفراد الأسرة أعمارهم فوق 15 عام حسب وضع العمل والجنس	95
7.9	التوزيع النسبي لأفراد الأسر الملتحقين بالجامعات من أفراد أسر عينة الدراسة الذين أعمارهم 18 سنة فأكثر	95
7.10	التوزيع النسبي لأفراد الأسرة وفق الحالة المرضية والإعاقة حسب الجنس	96
7.11	توزيع أسر عينة الدراسة حسب نوع التجمع السكاني	97
7.12	توزيع أسر عينة الدراسة حسب حيازة المسكن بالنسبة للأسرة	97
7.13	توزيع أسر عينة الدراسة حسب صفة إشغال المسكن	98
7.14	توزيع أسر عينة الدراسة حسب تكرارات عدد غرف المسكن	98
7.15	توزيع أسر عينة الدراسة حسب مؤشرات المسكن	99
7.16	توزيع أسر عينة الدراسة حسب تكرارات ونسبة حيازة السلع المعمرة	100
7.17	متوسط مصروفات الأسرة الشهرية على مجموعات السلع بالشيكل	101
7.18	متوسط دخل الأسرة الشهري حسب مصادر الدخل المختلفة بالشيكل	103
7.19	تحليل فقرات مجال "وجهة نظر المستفيدين من خدمات البرنامج" بإستخدام اختبار الإشارة (Sign Test)	105
7.20	اختبار كروسكال – والاس kruskal Wallis حول أراء أرباب أسر عينة الدراسة وفق الفئات العمرية المختلفة والمستوى التعليمي	107
7.21	اختبار مان – وتني Mann Whitney حول أراء أرباب أسر عينة الدراسة وفق الجنس وحالة اللجوء والحالة العملية ومكان السكن.	108
7.22	المتغيرات المستقلة المراد دراسة تأثيرها على المتغير التابع Y	113

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
7.23	يوضح نتائج تقدير النموذج القياسي	115
7.24	يوضح نتائج حساب معامل تضخم التباين (VIF)	118
7.25	يوضح نتائج معامل الارتباط بين حد الخطأ والمتغيرات المستقلة	119

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
2.1	تصنيف الفقر حسب أسلوب قياسه	28
3.1	النسب المئوية لإنفاق الأسر على الطعام من الإنفاق الكلي في دول مختارة، 2013م	42
3.2	مستوى المعيشة في الأراضي الفلسطينية سنوات مختارة من 1996م- 2011م	44
3.3	النسب المئوية للأسر الفلسطينية حسب المستوى المعيشي والمنطقة سنوات مختارة.	45
5.1	طريقة حساب قيمة المساعدة للأسرة الفقيرة في برنامج أفقر الفقراء	66

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
1	أسماء المحكمين للإستبانة	139
2	إستبانة رسالة الماجستير النهائية	140
3	تسهيل مهمة باحث للحصول على بيانات خام من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني	144
4	تسهيل مهمة الباحث لتطبيق الاستبانة بوزارة الشؤون الإجتماعية	145
5	نتائج تقدير النموذج القياسي	146
6	نتائج تقدير النموذج القياسي بعد إضافة المتغيرات الوهمية	147
7	نتائج اختبار (Phillips-Perron) لاختبار سكون بواقي النموذج المقدر	148
8	نتائج اختبار (T) لاختبار المتوسط الحسابي للبواقي يساوي صفر	148
9	نتائج اختبار (Jarque-Bera) للتوزيع الطبيعي للنموذج	149
10	نتائج اختبار (ARCH) لتجانس التباين	149
11	نتائج معامل الارتباط بين حد الخطأ والمتغيرات المستقلة	149

الفصل الأول
الإطار العام للدراسة

1.1 المقدمة

1.2 مشكلة الدراسة

1.3 أهداف الدراسة

1.4 أهمية الدراسة

1.5 منهجية الدراسة

1.6 متغيرات الدراسة

1.7 فرضيات الدراسة

1.8 حدود الدراسة

1.9 الدراسات السابقة

1.10 التعليق على الدراسات السابقة

1.1 مقدمة:

تعد ظاهرة الفقر من المشكلات التي تعيق عملية التنمية في الدول النامية حيث تشهد معدلاته ارتفاعا كبيرا، وينجم عنها العديد من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية بالإضافة إلى ما تسببه من التأثير السلبي على كل مؤشرات التنمية من الرعاية الصحية والتعليم، ومستويات المعيشة.

يعتبر الفقر مسألة نسبية تختلف من بلد لآخر ومن منطقة لأخرى، ولها مفاهيم وأنواع متعددة، لذلك من الطبيعي أن تختلف الأسباب التي تؤدي إلى حدوثها، وبالتالي طريقة علاج هذه المشكلة والمساهمة في صياغة سياسات للحد منه، تتوافق وثقافة المجتمع المستهدف، لذا أطلقت الأمم المتحدة الأهداف الإنمائية الثمانية في عام 2000م، والتي كان هدفها الأول الوصول إلى تخفيض الفقر إلى النصف مع حلول العام 2015م، حيث أصبح الحد من الفقر هدفاً عاماً لبرامج المساعدات الخارجية للمانحين، وتم توجيه نسب كبيرة من هذه المساعدات إلى برامج الحد من الفقر والجوع في الدول الفقيرة. فالتجربة تثبت أن برامج المعونة يجب أن تتوافق مع الاستراتيجيات القومية للحد من الفقر حتى تكون فعالة.

تتميز ظاهرة الفقر في الأراضي الفلسطينية بخصوصية شديدة، تنبع من خصوصية القضية الفلسطينية وما تعرض له الشعب الفلسطيني من أحداث طوال قرن من الزمن ولاسيما الاقتلاع والتشريد والحروب والاحتلال والحرمان من الحقوق الوطنية. وقد أدى ذلك إلى إفقار دائم لفئات واسعة من الشعب الفلسطيني، في محاولات دائمة لطمس هوية وثقافة الشعب الفلسطيني الوطنية.(المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، 2006، ص3)

وحسب بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني فإن عدد سكان الأراضي الفلسطينية المقدر منتصف العام 2015 حوالي4,68 مليون نسمة بواقع (1,82 مليون نسمة في قطاع غزة و2,86 مليون نسمة في الضفة الغربية)، كما تشير التقديرات أن 43,8% من السكان في الأراضي الفلسطينية هم لاجئون حيث يقدر عددهم بنحو 2,05 مليون لاجئ (850 ألف لاجئ في الضفة الغربية بنسبة 29,7% من سكان الضفة الغربية، أما في قطاع غزة حوالي 1,2 مليون لاجئ بنسبة 66% من سكان قطاع غزة) وأغلب السكان هم من الفئات العُمرية دون 15 عام حيث يمثلون 39,7% (بواقع 37,6% في الضفة الغربية، 43,2% في قطاع غزة)، وتقدر نسبة كبار السن الذين تزيد أعمارهم عن 65 عام حيث يمثلون 2,9% (بواقع 3,2% في الضفة الغربية، 2,4% في قطاع غزة). (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2015).

كما تشير بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن نسبة الفقراء الذين يقعون تحت خط الفقر المطلق في الأراضي الفلسطينية حوالي 25,8% (بواقع 38,8% في قطاع غزة، 17,8% في الضفة الغربية). (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2012)

من خلال آخر مسح للإنفاق والاستهلاك صادر عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني يتبين أن استهلاك الفرد الشهري من الطعام يشكل 35,6% من الاستهلاك الكلي للفرد في الأراضي الفلسطينية(بواقع 39,9% في قطاع غزة و34% في الضفة الغربية). (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2012، ص19)

كما تظهر بيانات المسح الاجتماعي الاقتصادي والأمن الغذائي (SEFSec) الذي أجراه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية في العام 2013 أن نحو 34% من سكان الأراضي الفلسطينية يعانون من انعدام الأمن الغذائي (57% في قطاع غزة، 19% في الضفة الغربية). (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2013، ص24–ص26)

يعتبر قطاع غزة من أكثر المناطق التي تعاني من الفقر وانعدام الأمن الغذائي ويعزى ذلك إلى العديد من المشكلات التي من أبرزها الحصار المفروض منذ العام 2006 والمشاكل المرتبطة به، وما لها من آثار اجتماعية واقتصادية سيئة على المجتمع الغزي، وفي ظل عدم تلقي حوالي 40 ألف موظف في قطاع غزة لمرتباتهم الشهرية وكذلك الحرب الأخيرة على قطاع غزة والتي تسببت بفقدان حوالي 30 ألف أسرة لمساكنها وهدم بيوتهم كلياً أو جزئياً غير صالح للسكن، وكذلك فقدان الآلاف من الأسر لمصدر رزقها نتيجة للتدمير الذي مارسته القوات الإسرائيلية في قطاع غزة، فإن الآلاف من الأسر انضمت للأسر الفقيرة وأصبحت غير قادرة على توفير الاحتياجات الأساسية لأسرهم لذلك من المتوقع أن ترتفع نسبة الأسر الفقيرة لحوالي 50% من سكان القطاع أي حوالي مليون فرد، كما أن الخطة الوطنية للإنعاش المبكر وإعادة الإعمار والتي قدمت في مؤتمر المانحين بالقاهرة في أكتوبر–2014 ورد فيها أن حوالي 71% من سكان القطاع يعانون من انعدام الأمن الغذائي. (حكومة الوفاق الفلسطينية، 2014، ص14)

1.2 مشكلة الدراسة

في ظل انتشار الفقر وانعدام الأمن الغذائي عملت وزارة الشؤون الاجتماعية بالتنسيق مع العديد من المؤسسات الدولية مثل برنامج الأغذية العالمي وأوكسفام والأونروا نحو تنظيم وإدارة الجهود الرامية لتحقيق رؤيتها في الحد من ظاهرة الفقر وتحقيق الأمن الغذائي، من خلال إطلاق

الوزارة في العام 2011 للبرنامج الوطني الفلسطيني للحماية الاجتماعية والذي يشتمل على المساعدات النقدية والمساعدات العينية والتأمين الصحي المجاني والإعفاءات الجامعية والمدرسية وبرامج المشروعات الصغيرة والتمكين الاقتصادي، وتتلخص مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي التالي:

ما هو دور البرنامج الوطني الفلسطيني للحماية الاجتماعية في تحسين مستوى المعيشة للأسر الفقيرة في قطاع غزة ؟

1.3 أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة لتحقيق الأهداف التالية :

1- التعرف على مفهوم الفقر وأسبابها في المجتمع الفلسطيني وخصوصاً في قطاع غزة.
2- التعرف على حزمة المساعدات المقدمة من خلال البرنامج الوطني الفلسطيني للحماية الاجتماعية الذي تديره وزارة الشؤون الاجتماعية.
3- التعرف على أكثر المتغيرات تأثيراً على مستوى معيشة الأسر الفقيرة في قطاع غزة.
4- استطلاع رأي عينة ممثلة من المستفيدين من البرنامج حول رضاهم عن خدمات البرنامج ودوره في تحسين مستوى معيشتهم.
5- الخروج بتوصيات تساهم في تحسين خدمات البرنامج وتزيد من فعاليته وتعزز دوره في تخفيض معدلات الفقر في قطاع غزة.

1.4 أهمية الدراسة :

1- تفيد الباحثين في مجال الحماية الاجتماعية في الأراضي الفلسطينية، حول أفضل الطرق التي يمكن استخدامها لمكافحة الفقر وتنمية الأراضي الفلسطينية.
2- تسهم في مساعدة المؤسسات الاجتماعية الحكومية وغير الحكومية في التعرف على دور البرنامج الوطني الفلسطيني للحماية الاجتماعية في تحسين مستوى المعيشة في قطاع غزة.
3- تسهم في توجهات المؤسسات الدولية والمحلية نحو البرامج الأكثر إلحاحاً الموجهة للأسر الفقيرة والفئات المهمشة في المجتمع الغزي.
4- تساعد صناع القرار في تحديث الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر.

1.5 منهجية الدراسة وجمع البيانات:

يعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج القياسي وسوف يستمد بياناته من:

- ✓ **بيانات ثانوية من خلال:**
  - البيانات والبحوث والكتابات والدراسات السابقة التي تم نشرها في حقل هذه الدراسة.
  - بيانات المستفيدين من خدمات البرنامج الوطني الفلسطيني للحماية الاجتماعية والبالغ عددهم حوالي 78 ألف أسرة وفق بيانات البرنامج لشهر يونيو/2015.
- ✓ **بيانات أولية من خلال:**
  - المقابلات مع عدد من المتخصصين والمدراء والمدراء العامون بوزارة الشؤون الاجتماعية – غزة، والمؤسسات الدولية التي يشملها البحث.
  - استخدام الاستبانة على عينة عشوائية طبقية من المستفيدين البرنامج الوطني الفلسطيني للحماية الاجتماعية في محافظات قطاع غزة.
- ✓ سيتم استخدام الاستبانة للحصول على بيانات مقطعية نظراً لعدم وجود بيانات حول الإنفاق والاستهلاك ضمن بيانات المستفيدين من خدمات البرنامج الوطني الفلسطيني للحماية الاجتماعية، حيث سيتم تحليل البيانات من خلال برنامج Eviews7 للتحليل الإحصائي.

1.6 متغيرات الدراسة:

- **المتغير التابع: مستوى المعيشة (Y)** (متغير كمي نسبي) وتعني قيمة استهلاك الأسرة من الطعام مقسوماً على قيمة الاستهلاك الكلي للأسرة وهي (E_1/E_{SUM})
- **المتغيرات المستقلة:** يمكن تفصيل المتغيرات المستقلة من خلال الجدول (1.1)

جدول رقم (1.1):

المتغيرات المستقلة المراد دراسة تأثيرها على المتغير التابع Y

المتغير	نوع المتغير	الوصف	الرمز
قيمة المساعدات التي تحصل عليها الأسرة بالشيكل	متغير كمي	مجموع المساعدات النقدية والعينية التي تحصل عليها الأسرة من مختلف المصادر.	Aid
عدد أفراد الأسرة الطلاب في الجامعات أو الكليات	متغير كمي	عدد أفراد الأسر الفقيرة الملتحقين بالجامعات أو الكليات.	B_{83}
عدد أفراد الأسرة	متغير كمي	عدد أفراد الأسر الفقيرة.	B_{13}
عدد غرف النوم بالمسكن	متغير كمي	عدد غرف النوم في مسكن الأسرة.	C7

المتغير	نوع المتغير	الوصف	الرمز
المسكن وملحقاته	متغير كمي	المبلغ المصروف بالشيكل	E_2
التعليم والرسوم المدرسية لجميع أفراد الأسرة	متغير كمي	المبلغ المصروف بالشيكل	E_3
الملابس والأحذية	متغير كمي	المبلغ المصروف بالشيكل	E_4
العناية الصحية والعلاجية	متغير كمي	المبلغ المصروف بالشيكل	E_5
التبــغ والسجــائـر	متغير كمي	المبلغ المصروف بالشيكل	E_6
فاتورة المياه	متغير كمي	المبلغ المصروف بالشيكل	E_7
فاتورة الكهرباء	متغير كمي	المبلغ المصروف بالشيكل	E_8
فاتورة الهاتف الأرضي	متغير كمي	المبلغ المصروف بالشيكل	E_9
فاتورة الجوال	متغير كمي	المبلغ المصروف بالشيكل	E_{10}
النقل والمواصلات	متغير كمي	المبلغ المصروف بالشيكل	E_{11}
الهدايا والمناسبات الإجتماعية والترفيه والرياضة.	متغير كمي	المبلغ المصروف بالشيكل	E_{12}
راتب شهرى من خلال عمل دائم أو غير منظم.	متغير كمي	الدخل الشهري الذي تحصل عليه رب الأسرة أو أحد أفرادها من خلال عمل.	F_2
راتب شهري من برامج التشغيل الطارئ أو خلق فرص العمل	متغير كمي	قيمة الراتب الشهري بالشيكل	F_3
مكان السكن	متغير وهمي	1 اذا كان مدينة 0 اذا كان مخيم أو قرية	C_3
التحصيل العلمي لرب الأسرة	متغير وهمي	1 إذا كان المستوي التعليمي ثانوي فأقل 0 غير ذلك	A_{41}
التحصيل العلمي لرب الأسرة	متغير وهمي	1 اذا كان المستوى التعليمي (دبلوم فأعلى) 0 غير ذلك	A_{42}
الحالة العملية لرب الأسرة	متغير وهمي	1 اذا كان يعمل 0 اذا كان لا يعمل	A_5

وسيتم إعداد نموذج قياسي:

$$Y = \alpha_0 + \alpha_1 LN(aid) + \alpha_2 LN(B_{13}) + \alpha_3 LN(B_{83}) + \alpha_4 LN(C7) + \alpha_5 LN(E_2) + \alpha_6 LN(E_3) + \alpha_7 LN(E_4) + \alpha_8 LN(E_5) + \alpha_9 LN(E_6) + \alpha_{10} LN(E_7) + \alpha_{11} LN(E_8) + \alpha_{12} LN(E_9) + \alpha_{13} LN(E_{10}) + \alpha_{14} LN(E_{11}) + \alpha_{15} LN(E_{12}) + \alpha_{16} LN(F_2) + \alpha_{17} LN(F_3) + \alpha_{18} C_3 + \alpha_{19} A_{41} + \alpha_{20} A_{42} + \alpha_{21} A_5$$

معاملات ومرونات المتغيرات المستقلة (α_n)، حيث n= (1،2، ....21)، حد الخطأ العشوائي (ε_t).

1.7 فرضيات الدراسة:

- توجد فروق ذات دلالة إحصائية في أراء أفراد العينة حول "وجهة نظر المستفيدين في خدمات البرنامج" تعزى إلى (العمر، الجنس، حالة اللجوء، المستوى التعليمي، الحالة العملية، مكان السكن).
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% بين مستوى المعيشة وقيمة المساعدات التي تحصل عليها الأسرة شهرياً بالشيكل.
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% بين مستوى المعيشة وبيانات رب الأسرة (التحصيل العلمي لرب الأسرة، والحالة العملية لرب الأسرة).
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% بين مستوى المعيشة وبيانات أفراد الأسرة (عدد أفراد الأسرة، عدد أفراد الأسرة الملتحقين بالجامعات أو الكليات).
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% بين مستوى المعيشة ومكان السكن.
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% بين مستوى المعيشة وعدد الغرف بالمسكن.
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% بين مستوى المعيشة واستهلاك الأسرة الشهري من مجموعات السلع والخدمات (المسكن وملحقاته، التعليم والرسوم المدرسية لجميع أفراد الأسرة، الملابس والأحذية، العناية الصحية والعلاجية، التبـــغ والسجـــائـر، فاتورة المياه، فاتورة الكهرباء، فاتورة الهاتف الأرضي، فاتورة الجوال، النقل والمواصلات، الهدايا والمناسبات الاجتماعية والترفيه والرياضة).
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% بين مستوى المعيشة وحصول رب الأسر أو أحد أفرادها على راتب شهري من عمل (دائم أو متقطع).

1.8 حدود الدراسة:

الحدود المكانية: قطاع غزة.

الحدود الزمانية: دفعة شهر يونيو لعام 2015.

1.9 الدراسات السابقة:

تعددت الدراسات النظرية والتطبيقية التي تناولت موضوع الفقر وسبل مكافحته، على المستوى الفلسطيني أو العربي والدولي، ولعل القليل من هذه الدراسات وفق حدود علم الباحث تناولت البرنامج الوطني الفلسطيني للحماية الاجتماعية والذي يعتبر البرنامج الحكومي الأول لمكافحة الفقر في الأراضي الفلسطينية، ونذكر هنا بعض الدراسات العربية والأجنبية التي تناولت موضوع الفقر في الأراضي الفلسطينية عموماً وشبكات الأمان الاجتماعي في بعض الدول العربية أو البرنامج الوطني الفلسطيني للحماية الاجتماعية.

1.دراسة بيرتزنيتو، باولا وجونز، نيكولا وآخرون (2014). زيادة فاعلية البرنامج الوطني الفلسطيني للتحويلات النقدية، في معالجة قضايا الفقر والتهميش لدى الأطفال، معهد التنمية الخارجية– بريطانيا.

هدفت الدراسة إلى التعرف على تأثير البرنامج الوطني الفلسطيني للتحويلات النقدية على الأطفال وعائلاتهم، وذلك بملاحظة تأثير البرنامج على المحاور الأساسية لحقوق الأطفال المعترف بها ضمن ميثاق الأمم المتحدة لحقوق الطفل ألا وهي: البقاء (على قيد الحياة) والتنمية والحماية والمشاركة.

استخدمت الدراسة أنماطٌ متعددة المناهج لتقييم آثار البرنامج الوطني الفلسطيني للتحويلات النقدية على الأطفال وعائلاتهم وباستخدام المنهج المقطعي، تم جمع بيانات من مجموعة من المستفيدين من البرنامج ومجموعة مقارنة غير مستفيدة إلى جانب ذلك تم جمع بيانات نوعية لمسح تشاركي من الأفراد والمجموعات (بما في ذلك المراهقين/ات والكبار) حيث جمعت البيانات النوعية في غزة من منطقة جباليا وبيت حانون في الشمال (وشملت بعض المناطق الريفية)، ومدينة غزة التي تمثل السياق الحضري الأساسي (وشملت مخيم الشاطئ للاجئين)، بينما جمعت البيانات النوعية في الضفة الغربية من منطقة أريحا ووادي الأردن(وشملت العينة الفئة الحضرية والقروية واللاجئين والبدو) وتم إجراء البحث في خمس قرى: النويعمة، الديوك، الجفتلك، العوجا وعناتا.

وقد أظهرت نتائج الدراسة بشكل عام إلى أن البرنامج الوطني الفلسطيني للتحويلات النقدية غير مراعٍ للطفولة بشكل كافٍ للحد من فقر الأطفال وتهميشهم من منظور شامل متعدد الأبعاد، فبينما يساهم البرنامج في الحفاظ على حق الأطفال في البقاء على قيد الحياة، يبقى أثره أقل وضوحاً بالنسبة لحقوق الأطفال الأخرى المتمثلة في التنمية والحماية والمشاركة.وقد أشار عدد من مقدمي

الرعاية إلى اضطرارهم للاختيار عند تحديد مواضع إنفاق العائلة المحدودة –بما في ذلك التحويلات النقدية –ما بين تلبية احتياجات أطفالها أو سداد ديونهم المقترضة لتغطية التكاليف الأساسية.

وقد أوصت الدراسة لزيادة فعالية البرنامج بتيسير مهام عمل الباحثين الاجتماعيين، وتخفيف أعبائهم، والاستثمار في بناء القدرات للباحثين، وتعزيز قدرات كوادر حكومية أخرى تتعامل مع الأطفال، وتعزيز نظم الإحالة، والتعامل مع حالات التهميش المرتبطة تحديداً بالنوع الاجتماعي، و توفير منتديات نسائية لتنظيم لقاءات مع النساء الأخريات؛ لمناقشة القضايا ذات الأهمية لهن ولأسرهن، وتطوير رزمة ملائمة وواسعة النطاق من خدمات الحماية الاجتماعية المراعية للطفولة، وتوسيع نطاق التغطية وتحسين جودة الخدمات النفسية والاجتماعية المقدمة للفئات المهمشة والضعيفة، والعمل مع الآباء والأمهات من العائلات المهمشة وشديدة الفقر؛ لتحسين مهاراتهم في تربية الأطفال، والتعامل معهم.

2. دراسة: العرابيد، أحمد (2014)، فعالية برامج الرعاية الاجتماعية الدولية في تحقيق سياسات الحماية الاجتماعية. دراسة حالة– البرنامج الوطني الفلسطيني للحماية الاجتماعية في قطاع غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة حلوان–مصر.

هدفت الدراسة إلى تحديد درجة تحقيق البرنامج الوطني الفلسطيني للحماية الاجتماعية لأهداف سياسات الحماية الاجتماعية في قطاع غزة، والوصول لمجموعة من الآليات المقترحة لزيادة فعالية البرنامج، وقد اعتمد الباحث المنهج العلمي باستخدام دراسة الحالة للبرنامج الوطني الفلسطيني للحماية الاجتماعية في قطاع غزة من خلال المسح الاجتماعي الشامل لحوالي 116 من المسؤولين عن تطبيق البرنامج بقطاع غزة، واستخدام العينة العشوائية لحوالي 370 أسرة من المستفيدين القدامى قبل انطلاق البرنامج في قطاع غزة وبعده، بالإضافة إلى عينة عشوائية لحوالي 380 أسرة مستفيدة حديثاً من البرنامج.

أظهرت نتائج الدراسة أن البرنامج الوطني الفلسطيني للحماية الاجتماعية حقق بصورة متوسطة أهداف سياسات الحماية الاجتماعية في قطاع غزة، كما أنه لم يقدم الكثير في مجال رعاية وتمكين الفئات المهمشة، وقد توقع المستطلعة أراؤهم أن تزيد فعالية البرنامج في المستقبل.

وقد اقترح المستفيدون القدامى أن يتم توسيع استخدام التكنولوجيا الحديثة ويكون هناك آلية للشكاوى واتخاذ خطوات عملية للقضاء على الواسطة والمحسوبية، وقد اقترح المستفيدون الجدد التزام الباحثين الاجتماعيين بالمواعيد والسرعة في انجاز معاملتهم واتفقوا مع المستفيدين القدامي في

ضرورة وجود آلية للشكاوى، وقد اقترح المسؤولون عن تطبيق البرنامج زيادة عدد الأخصائيين الاجتماعيين وزيادة التنسيق بين مكونات البرنامج الوطني الفلسطيني للحماية الاجتماعية.

كما أوصت الدراسة بتفعيل التشريعات الاجتماعية، وزيادة فعالية برامج الرعاية الاجتماعية الدولية في الأراضي الفلسطينية، والمشاركة المجتمعية في صنع السياسات الاجتماعية، وتنمية رأس المال الاجتماعي للفقراء، وتمكين الأسر الفقيرة.

3. دراسة أبوحمد، بسام وبافانلو، سارة (2013). إعادة تشكيل التحويلات النقدية: وجهات نظر المستفيدين والمجتمع حول البرنامج الوطني الفلسطيني للتحويلات النقدية، معهد التنمية الخارجية– بريطانيا.

هدفت الدراسة إلى استمزاج آراء وتجارب وتوجهات المستفيدين، وغيرهم من أعضاء المجتمع (غير المستفيدين) من البرنامج الوطني الفلسطيني للتحويلات النقدية للتأكد من أنها تنعكس في السياسات والبرمجة، والتعرف على تجارب وتوجهات المنفذين، وتوفير نماذج لأفضل الممارسات حول اشراك المستفيدين والمجتمعات في المتابعة والتقييم التشاركي لبرنامج التحويلات النقدية، وبناء قدرات الباحثين في دولة فلسطين بما يخص جمع المعلومات التشاركي والتحليل النوعي.

اعتمدت الدراسة على جمع البيانات الأولية والثانوية، وقد شملت البيانات الثانوية على مجموعة البيانات الكمية للبرنامج الوطني الفلسطيني للتحويلات النقدية، والبيانات النوعية التي جمعت من خلال المراجعة المعمقة للأدبيات باللغتين العربية والانجليزية والوثائق الحكومية، كما أن البيانات الأولية تم جمعها في منطقتي بيت لاهيا ورفح باستخدام مجموعة واسعة من أدوات البحث النوعي(12 مجموعة نقاش بؤرية– 23 مقابلة معمقة– 4 حالات دراسة معمقة– 6 مشاهدات– 18 مقابلة مع أشخاص ذوي علاقة).

وقد أظهرت نتائج الدراسة إلى أن المستفيدين ينظرون إلى برنامج التحويلات النقدية باعتباره عنصراً هاما، خاصة للأسر التي تعيلها امرأة فغالباً ما يكون مصدر الدعم الرئيسي لها.

كما أن الدراسة أوصت باتخاذ خطوات إيجابية باتجاه الحد من أخطاء الإدراج في ظل ندرة الموارد وإشراك الباحث الاجتماعي إلى جانب المعادلة الحسابية في تحديد الأسر الفقيرة وتسريع المعاملة وتسهيل إجراءات التوثيق، وتصميم دفعات مالية تأخذ بعين الاعتبار مؤشر التضخم ليتسنى للأسر التكيف مع التكلفة المعيشية، والاستثمار في بناء قدرات الباحثين الاجتماعيين، ورفع وعي

المواطن تجاه البرنامج، ووضع إطار حوكمة للبرنامج وزيادة اللامركزية ومشاركة المواطنين في عمليات الرصد والتقييم، وتصميم وتنفيذ المساعدات والخدمات الملائمة للفئات المهمشة.

4.دراسة: الواوي، أحمد (2013)، دور الجمعيات الأهلية الفلسطينية في تخفيض معدلات الفقر. دراسة حالة- جمعية الصلاح الإسلامية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية- غزة.

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور جمعية الصلاح الإسلامية في تخفيض معدلات الفقر في قطاع غزة من خلال ما تقدمه من خدمات اقتصادية وتعليمة وصحية للفئات الفقيرة في الفترة من العام 2004م حتى العام 2012م، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي الكمي، وقد ركزت الدراسة على استطلاع آراء المستفيدين من خدمات الجمعية من خلال تصميم استبانه لهذا الغرض، وقد وزعت الاستبانة على عينة عشوائية مكونة من 550 مستفيد وتم استرداد 510 استبانه بنسبة استرداد بلغت 92,7%، وقد استخدم الباحث برنامج SPSS لتحليل الاستبانة، كما استخدم المنهج الكمي لبناء نموذج قياسي لقياس أثر خدمات الجمعية (الكفالات والصحة والتعليم) في تخفيض معدلات الفقر وذلك باستخدام البرنامج الإحصائي EViews7.

أظهرت نتائج الدراسة رضا المستفيدين المستطلعة آراؤهم عن خدمات الجمعية المتمثلة في التعليم والكفالات والصحة بنسبة (65,6%، 69,02%، 66,75%) على التوالي، كما بلغ معامل متوسط الكفالات ومعامل أعداد المستفيدين من التعليم ومعامل المستفيدين من الخدمات الصحية حوالي (0,46-، 7,72-، 0,6-) على التوالي وجميعها ترتبط بعلاقة عكسية مع معدل الفقر للفئة المستهدفة، كما أن معامل التحديد R^2 بلغ 91%، أما في النموذج البسيط فقد بلغ معامل الكفالات (0,22-).

كما أوصت الدراسة جمعية الصلاح الإسلامية بتحسين وتطوير أدائها في مجالات الصحة والتعليم والكفالات لكي تساهم بشكل أكبر في تخفيض معدلات الفقر للفئات المستهدفة، كما تدعو الحكومة لأخذ دورها الفعال في توفير المزيد من الدعم للفئات المهمشة والفقيرة في المجتمع من خلال الوزارات المهنية كوزارة الشؤون الاجتماعية وكافة الجهات صاحبة الاختصاص.

5. دراسة: شهاب، عبدالرحيم (2013)، دور المنظمات الأهلية في الحد من معدلات الفقر خلال الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة. دراسة تطبيقية للمنظمات الخيرية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية– غزة.

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور المنظمات الأهلية في الخد من معدلات الفقر خلال فترة الحصار المفروض على قطاع غزة منذ العام 2007، وتم استخدام الاستبانة حيث وزعت 213 استبانة على عينة عشوائية من 63 منظمة خيرية، واعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي.

أظهرت نتائج الدراسة وجود تأثير ذا دلالة إحصائية بين الحد من معدلات الفقر في قطاع غزة وكل المتغيرات المستقلة (الإدارة الكفؤة، نوعية البرامج والمشاريع المنفذة، القدرة التمويلية، الشراكة بين المنظمات الأهلية والحكومية، والعلاقات الخارجية للمنظمات الأهلية) كما تبين أن غالبية المنظمات الأهلية تلعب دوراً في مكافحة الفقر عبر تقديم خدماتها للفقراء والأيتام، وتبين أن استعمال التكنولوجيا يساعد المنظمات الأهلية في عملية تحديث بيانات الفقراء، ويحقق توزيعاً عادلاً بين الفقراء على مستوى المناطق، وتبين أن المشاريع التنموية التي تنفذها المنظمات الأهلية تهدف إلى جنى الأرباح التي تعزز مقدرة المنظمة المالية، وبالتالي تيسر حصولها على تمويل لبعض أنشطتها، كما تبين عدم كفاية الموارد المالية لدى المنظمات الأهلية لتنفيذ برامجها التي تساهم في الحد من معدلات الفقر في قطاع غزة.

كما خلصت الدراسة إلى عدة توصيات أهمها ربط المنظمات الأهلية بقاعدة بيانات إلكترونية مركزية ومتطورة توثق تفاصيل الفئات المستهدفة وترصد أهم حاجات الفقراء، والعمل على تبني استراتيجيات تنموية تسهم في إيجاد فرص عمل حقيقية، وتسهم في تحقيق الاكتفاء الذاتي وتعمل على تخفيض معدلات الفقر، مع الحفاظ على برامج الحماية الاجتماعية للفقراء الذين يعانون الفقر المدقع، وضرورة تفعيل التنسيق والشراكة بين المنظمات الأهلية والقطاع الحكومي.

6. دراسة: دخل الله، صبحية (2012). التباين المكاني لتوزع ظاهرة الفقر في مدينة نابلس وسبل مكافحته(دراسة في جغرافيا التنمية)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس.

هدفت الدراسة إلى التعرف على مستويات الفقر ومؤشراته وأنواعه على مستوى مدينة نابلس، وأحيائها، من خلال إتباع المنهج الوصفي التحليلي بأسلوب العينة الطبقية العشوائية، كما تم تمثيل نتائج التحليل على الخرائط بهدف إظهار التباينات المكانية لمستويات الفقر في أحياء المدينة.

أظهرت نتائج الدراسة أن انتشار الفقر في المدينة سببه الرئيسي الاحتلال الإسرائيلي وحصاره المتكرر للمدينة، وخاصة إثر انتفاضة الأقصى في العام 2000، كما بينت أن نسبة الفقر في المدينة حسب الإنفاق بلغت 47,9%، أما حسب الدخل فقط بلغت نسبة الفقر 42,6%، كما أظهرت الدراسة أن المساعدات لا تقدم لمستحقيها من الأسر المحتاجة حقاً، وأن نسبة نقص التغطية قد بلغت 86,2%، في المقابل هناك 30,4% من الأسر التي تتلقى مساعدات غير محتاجة لها ولا تستحقها، وهو ما يسمى خطأ التضمين.

وقد كانت أبرز توصيات الدراسة ضرورة إقامة مشاريع إنتاجية في المدينة لخفض نسبة البطالة الدائمة والمؤقتة ورفع مستوى الدخل، خاصة الأحياء الأكثر فقراً، كما أوصت بوضع حد أدنى للأجور من أجل مكافحة استغلال أرباب العمل للعمال، كما أوصت بالعمل على وصول المساعدات لمستحقيها من خلال تشكيل فرق مسح اجتماعي متخصصة لتحديد الأسر المحتاجة بدقة.

7. دراسة: علي، عدي سالم (2012)، نحو شبكة حماية اجتماعية فعالة في العراق (بالتطبيق على محافظة نينوى). مجلة تنمية الرافدين، المجلد 34، العدد 109، ص 257-281، كلية الإدارة والاقتصاد- جامعة الموصل.

هدفت الدراسة إلى توضيح مفهوم شبكة الحماية الاجتماعية، والتعرف على آلياتها الرسمية وغير الرسمية وكيفية عملها ضمن استراتيجيات التخفيف من الفقر، وتحديد كيفية أداء الشبكة في العراق ومحافظة نينوى من خلال مجموعة من المعايير والتي يمكن من خلالها معرفة أن شبكة الحماية تعمل بكفاءة عن طريق بلوغها هدفها أم لا.

وقد استخدمت الدراسة البيانات الثانوية من خلال منشورات البنك الدولي، والبحوث والدراسات المتعلقة بالفقر وشبكة الأمان الاجتماعي في العراق حتى العام 2010.

وقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن شبكة الحماية الاجتماعية في العراق لم تؤد دورها بشكل فاعل نتيجة ضعف الاستهداف للفئات الفقيرة وعدم التمييز على أساس معدل الفقر في الحضر، والفقر في الريف، وانتشار الفساد في الأجهزة الحكومية ذات العلاقة بمنح إعانة شبكة الحماية، وكذلك ارتفاع معدلات التضخم الذي رافقه ارتفاع متوسط إنفاق الفرد منع شبكة الحماية أن تؤدي دورها بشكل فاعل وتحقق هدفها في تخفيض الفقر في العراق عموماً ومحافظة نينوى خصوصاً.

وكانت أبرز التوصيات التي خرجت بها الدراسة زيادة الاهتمام بشبكة الحماية الاجتماعية كونها جزءاً أساسياً من خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومحاولة زيادة الأسر المشمولة ببرامج الشبكة بالعراق عامة ومحافظة نينوى خاصة، وربط الإعانة بالتضخم، وإدخال برامج إضافية لتشمل فئات أخرى مثل النازحين والمتسولين، وإدخال شروط على بعض البرامج مثل ربط الإعانة بالاستمرار الدراسي للأطفال، وتحديث المسوحات الإحصائية وخاصة المتعلقة بإنفاق الأسرة وخط الفقر والدراسات التحليلية حول الوضع الغذائي في العراق، من أجل وضع خارطة للفقر والحالة الاقتصادية في العراق بحسب المحافظات.

8. دراسة: الشمايلة، عادل (2011)، تقييم فعالية برنامج المعونات النقدية المتكررة التي يقدمها صندوق المعونة الوطنية في إخراج الأسر المنتفعة من تحت خط الفقر وفي تخفيض نسبة الفقر في الأردن. مجلة دراسات العلوم الإدارية، المجلد 38، العدد 1، 2011.

هدفت الدراسة إلى التعرف على برنامج المعونات النقدية المتكررة على اعتبار أنه أكبر وأشمل برامج صندوق المعونة الوطنية بالأردن إذ يستأثر بـ96% من الموازنة السنوية للصندوق، حيث أن الصندوق هو الأداة الرئيسية لسياسة مكافحة الفقر في الأردن منذ عام 1986م، وبما أن الهدف المعلن للبرنامج هو أن تغطي المعونات 80% من الأسر تحت خط الفقر، وأن تخرج الأسر المنتفعة من تحت خط الفقر الذي حددته الحكومة، فإن التقييم ينصب على قياس مدى نجاح الصندوق في تحقيق هذا الهدف الكبير، من ناحية أخرى فان نجاح البرنامج أو فشله، يتوقف إلى درجة كبيرة على ثبات الالتزام الحكومي بتخصيص الموارد الملائمة وبما يتناسب مع التغير في نسبة الفقر، وفي معدلات التضخم التي تؤثر في مبلغ خط الفقر. ان تقييم فعالية الصندوق هو بالنتيجة تقييم لفعالية السياسة الحكومية في مكافحة الفقر .

استخدمت الدراسة البيانات الثانوية التي توفرت من قاعدة بيانات الصندوق عن الأسر التي تتلقى المعونة الشهرية وعددها 74315 أسرة.

تشير نتائج الدراسة إلى أن معونات الصندوق غطت ما بين 11% و22% فقط من فقراء الأردن حسب خطوط الفقر المستخدمة، وإن المعونات لم تخرج الأسر المنتفعة من تحت خط الفقر، وبالنتيجة لم تخفض نسبة الفقر. كما أنها لم تعالج التفاوت في نسب الفقر بين المحافظات، غير أنها ساهمت في تخفيض كل من عمق الفقر وفجوة الفقر وتفاوت دخول الفقراء.

كما كان أبرز التوصيات التي خرجت بها الدراسة تفعيل المادة الخامسة من قانون الصندوق بإجراء مسوحات ودراسات عن الفقر. كما يجب أن تتسم مسوحات دائرة الإحصاءات العامة عن دخل الأسرة وإنفاقها بالدقة والموضوعية والحيادية وألا تخضع لاعتبارات سياسية، كما أوصت على إجبار أفراد الأسر المنتفعة البالغين الذين تنقصهم المهارات على الانخراط في برامج تدريبية ويفضل تلك التي لا تؤدي إلى الانقطاع عن العمل ولو تطلب ذلك تخفيض المعونة أو وقفها.

9. دراسة: البوسعيدي، راشد بن حمد (2009)، دور شبكات الأمان الاجتماعي في الحد من مشكلات الفقر في المجتمع العُماني. المؤتمر الدولي الرابع للعلوم الاجتماعية- كلية العلوم الاجتماعية- جامعة الكويت.

هدفت الدراسة إلى الوقوف على واقع شبكات الأمان الاجتماعي في المجتمع العُماني، والكشف عن دور هذه البرامج في الحد من مشكلات الفقر، وتقديم مقترحات لأجل تفعيل دور هذه البرامج للحد من مشكلات الفقر في المجتمع العُماني، واعتمدت الدراسة على جمع البيانات من المصادر الثانوية من خلال البيانات المنشورة حول الفقر في عُمان.

وقد أظهرت نتائج الدراسة أن الدولة تقوم بدور رئيسي في تقديم الكثير من الخدمات للمواطنين، وكذلك في رعاية الفئات المحتاجة من خلال شبكات الأمان الاجتماعي، وبالتالي فإن هذه الخدمات ساهمت في الحد من مشكلات الفقر، إلا أن هناك فئات ما تزال محرومة من تغطية تأمينية مناسبة، مثل سائقي سيارات الأجرة والصيادين والمزارعين وصغار التجار والحرفيين وعمال القطاع غير المنظم وموزعي المياه والغاز وباعة الخضار والأسماك

كما أن الدراسة أوصت بضرورة مراجعة الحدود الدنيا للمعاشات الضمانية التي حددها قانون الضمان الاجتماعي، تحديثها وفق ما يستجد من غلاء للأسعار وارتفاع لمستويات المعيشة، وضرورة توعية العامل في القطاع غير الحكومي بضرورة الانتساب لنظام التأمينات الاجتماعية، كما توصي بضرورة إجراء المزيد من الدراسات والبحوث حول شبكات الأمان الاجتماعي، وتطوير وسائل الإحصاء والبيانات المتعلقة بمكونات هذه الشبكة.

10. دراسة: حسن، عبدالله (2005). الفقر في فلسطين وسياسات مكافحته (حالة عملية محافظة جنين)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس.

هدفت الدراسة للتعرف على الوسائل الذاتية والخارجية التي اعتمدت عليها الأسر الفقيرة في جنين، من أجل التعايش مع الفقر، وقد بينت الدراسة أن للاحتلال الإسرائيلي وغياب الدولة الفلسطينية هي من أهم أسباب إفقار فئات كبيرة من الشعب الفلسطيني، كما أن دراسة التوزيع الجغرافي للفقر في الأراضي الفلسطينية تبين أن معدلات الفقر في قطاع غزة أعلى منها في الضفة الغربية.

وقد توصلت الدراسة لمجموعة من النتائج أبرزها أن سياسة تخفيض الاستهلاك من أكثر الوسائل التي اعتمدت عليها الأسر الفقيرة في محافظة جنين، حيث أن 95,8% من عينة الدراسة خفضت مستوى استهلاكها بنسبة 46,7%، كما أن المساعدات التي تتلقاها الأسر الفقيرة سواء من المؤسسات الحكومية أو الأهلية أو الأجنبية أو من الأهل والأقارب لا تكفي لتلبية احتياجات الأسرة الأساسية، حيث كانت مساهمة هذه المساعدات لا تغطي أكثر من 21% من احتياجات الأسر الفقيرة، كما أن 79% من الأسر الفقيرة التي شملتها العينة قالت أنها لم تستفيد من برامج التشغيل ومكافحة البطالة، كما برز من خلال الدراسة ان المستوى التعليمي لرب الأسر الفقيرة في العينة في محافظة جنين، كما أن فئة النساء هي الأقل حظاً من التعليم، حيث بلغ متوسط عدد سنوات الدراسة 3,57 سنة مقابل 6,8 سنة للرجال.

وقد كانت أبرز توصيات الدراسة توفير فرص عمل للفقراء القادرين على العمل والذين فقدوا عملهم داخل الخط الأخضر ورفع مستوى الأجور بما يتناسب مع مستوى خط الفقر، ورفع قيمة المساعدات المقدمة للأسر الفقيرة من المؤسسات المحلية والدولية، وإنشاء برامج موجهة لتدريب وتشغيل ربات الأسر الفقيرة، وتوفير التعليم الجامعي والتأمين الصحي المجاني للفقراء، وتشجيع ودعم المشاريع الصغيرة والأعمال المنزلية لربات الأسر الفقيرة، وتقديم الدعم الفني لإدارة هذه المشاريع.

1.10 التعليق على الدراسات السابقة:

1. دراسة (بيرتزنيتو وأخرون، 2014) بحثت في مدى قدرة برنامج التحويلات النقدية على معالجة قضايا الفقر والتهميش لدى الأطفال، والعمل على زيادة فعالية البرنامج في معالجة هذه القضايا.
2. دراسة (العرابيد، 2014) بحثت في درجة تحقيق البرنامج الوطني الفلسطيني للحماية الاجتماعية للأهداف الواردة في سياسات الحماية الاجتماعية الدولية في قطاع غزة ومدى موائمة الخدمات المقدمة للفئات التي ترعاها الوزارة بقطاع غزة.
3. دراسة (أبوحمد وأخرون، 2013) بحثت في تأثير برنامج التحويلات النقدية والذي يعتبر جزءاً من البرنامج الوطني الفلسطيني للحماية الاجتماعية، من خلال استطلاع وجهات نظر المستفيدين والمجتمع حول البرنامج في الدراسة الأولى من خلال بحث كيفي.
4. دراسة (الواوي، 2013) ودراسة (شهاب، 2013) قامت بدراسة دور المنظمات الأهلية على تخفيض معدلات الفقر في قطاع غزة، حيث ركزت دراسة الواوي على منهاج دراسة الحالة واختارت جمعية الصلاح الإسلامية، بينما دراسة شهاب ركزت على الجوانب الإدراية والتمويلية لعينة عشوائية من الجمعيات الخيرية للتوصل لمساهمة هذه الجمعيات في تخفيض معدل الفقر في قطاع غزة.
5. دراسة (الواوي، 2013) تعرضت لأراء الفئة المستهدفة من خلال جمع بيانات حول الخدمات التي تقدمها جمعية الصلاح في مجال (الكفالات، التعليم، الصحة) بينما دراسة شهاب تعرضت لأراء مزودي الخدمات الاجتماعية من أعضاء مجالس الإدارة وموظفي الجمعيات الخيرية المستطلعة أراؤهم.
6. دراسة (دخل الله، 2012) تناولت محافظة نابلس من ناحية التنمية الجغرافية وحاولت رسم خريطة جغرافية تظهر التباينات المكانية لمستويات الفقر في أحياء المحافظة.
7. دراسة (عدى،2012) تناولت واقع شبكة الأمان الإجتماعي في العراق، وآلياتها الرسمية وغير الرسمية وكيفية عملها ضمن استراتيجيات التخفيف من الفقر، وقد ركزت على العراق بشكل عام ومحافظة نينوى بشكل خاص.
8. دراسة (البوسعيدي، 2009) وقفت على واقع شبكات الأمان الاجتماعي في المجتمع العُماني، كشفت عن دور هذه البرامج في الحد من مشكلات الفقر بسلطنة عُمان.

9. دراسة (حسن، 2005) تناولت الفقر في فلسطين وسياسات مكافحته، وقد ركزت على الفقر في محافظة جنين، وناقشت الوسائل الذاتية والخارجية التي اعتمدت عليها الأسر الفقيرة في جنين، من أجل التعايش مع الفقر في ظل سيطرة الاحتلال الإسرائيلي على مرافق الحياة في الأراضي الفلسطينية.
10. دراسة (الشمايلة، 2011) قامت بتقييم فعالية برنامج المعونات النقدية المتكررة التي يقدمها صندوق المعونة الوطنية لحوالي 70 ألف أسرة بالأردن ودرست مدى مساهمة الصندوق في إخراج الأسر المنتفعة من تحت خط الفقر وفي تخفيض نسبة الفقر في الأردن.

ما يميز هذه الدراسة ما يلي:

1. تستطلع الدراسة آراء عينة عشوائية طبقية من المستفيدين من خدمات البرنامج الوطني الفلسطيني للحماية الاجتماعية في محافظات قطاع غزة كونه صورة من صور شبكات الأمان الإجتماعي في قطاع غزة حيث يشتمل على مجموعة من التدخلات وهي برنامج التحويلات النقدية وبرنامج الأمن الغذائي وبرنامج الإعفاءات المدرسية والجامعية وبرنامج الرعاية الصحية وبرنامج تمويل المشروعات الصغيرة (Deep).
2. تدرس سلوك المستفيدين من الأسر الفقيرة ومعرفة مجموعات السلع والخدمات التي يوجه هذا المستهلك لها دخله، كما تبين الدخل المُقدر لهذه الأسر من المصادر المختلفة.
3. تقوم الدراسة بإعداد نموذج قياسي للمتغيرات المؤثرة على مستوى المعيشة للأسر المستفيدة من البرنامج الوطني الفلسطيني للحماية الاجتماعية.

الفصل الثاني

مفاهيم الفقر في الإطار الدولي والفلسطيني

2.1 مقدمة

2.2 مفهوم وتعريف الفقر

2.3 مناهج مواجهة مشكلة الفقر

2.4 اتجاهات دراسة الفقر في العصر الحديث

2.5 تصنيفات الفقر

2.6 تعريف الفقر في الأراضي الفلسطينية

2.7 العوامل المؤثرة على الفقر في الأراضي الفلسطينية

2.8 خلاصة الفصل

2.1 مقدمة:

واجهت الإنسانية مشكلة الفقر والفقراء منذ فجر التاريخ، وحاولت الأديان والفلسفات حل المشكلة والتخفيف منها، عن طريق الوصايا والمواعظ والترغيب والترهيب، ولا يمكن النظر إلى الفقر على أنه ظاهرة أبدية مرتبطة ومتأصلة بالحضارات الإنسانية ظهرت بفعل عوامل بيولوجية يتوارثها الأفراد والمجتمعات، ولا هي نتاج أخطار ظرفية في ممارسات معينة يمكن تفاديه، وإنما هي نتاج أنماط تاريخية محددة في العلاقات التي تربط بين مكونات المجتمع نفسه، وبالتالي فالفقر حالة مزمنة. (العراقي، 2013، ص163)

لقد شهدت نهاية القرن العشرين إعادة الاهتمام بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية التي تثيرها ظاهرة تفشي الفقر بإتساع مساحته وزيادة عمقه خاصة في الدول النامية، وقد ترتب على هذا الاهتمام المتزايد للمجتمعات والحكومات والمؤسسات الدولية بقضايا الفقر مثابرات نظرية وتطبيقية في مجال تعريف الفقر وتحديد طبيعته والمقاييس التي يقاس بها ودراسة أبعاده ومحدداته وذلك لأجل وضع الاستراتيجيات والسياسات المناسبة التي تستهدف القضاء على هذه الظاهرة أو الإقلال من حدتها. (الحليح وجصاص، 2010، ص166)

لقد ظهرت تفسيرات عديدة لظاهرة الفقر وجوداً وانتشاراً، ولعل أقدمها قبولاً في الأوساط الغربية هي التي تعتبر الفقر ظاهرة فردية في أسبابها، فالفقر يعود إلى الأفراد أنفسهم وهم المسئولون عن فقرهم، وأما القضاء على الفقر فإنه يتم عن طريق العناية بالأفراد وتحسين مكانتهم وقدراتهم، وعلى النقيض من ذلك تذهب النظريات ذات التوجه الاجتماعي في تفسيرها للفقر باعتباره نتاج اختلال هيكل المجتمع الطبقي وعلاقاته وآليات القوى والتمكين الاجتماعي واعتبارها أدوات تفسيرية تقف وراء جعل البعض فقيراً، فلا يعدو أن يكون السبب وراء فقر الفقراء هو المجتمع نفسه وما يعتريه من مظاهر الخلل والضعف والتحيز في فعالياته وأنشطته التي تقيم الفوارق والتفاوت بين الأفراد وبين المناطق، وترى هذه النظرية أن المعالجة تمكن في التأثير في بنية المجتمع وإصلاح مواطن الاختلال فيه. (الزبيدي، 2007، ص67)

يأتي هذا الفصل ليوضح مفهوم وتعريف الفقر في الفكر الإسلامي والفكر الوضعي، وكذلك تصنيف الفقر عالمياً، وواقع الفقر في الأراضي الفلسطينية والعوامل المؤثرة عليه.

2.2 مفهوم وتعريف الفقر:

تتضمن الأدبيات التي تتعامل مع التنمية البشرية والاقتصادية ومكافحة الفقر العديد من التعريفات لظاهرة الفقر، ويختلف مفهوم الفقر باختلاف وجهات نظر النظم الاقتصادية وعلماء الاجتماع والاقتصاد، ويتسم مفهوم الفقر بالتفاوت تبعا لتفاوت المجتمعات من حيث المستوى الاجتماعي والاقتصادي. فما هو فقر في دولة معينة قد لا يكون فقراً في دولة أخرى, حتى على مستوى الدولة الواحدة تجد فرقاً بين منطقة جغرافية وأخرى.

لا يوجد اتفاق دولي حول تعريف الفقر نظراً لتداخل العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تشكل ذلك التعريف وتؤثر عليه، إلا أن هناك اتفاق بوجود ارتباط بين الفقر والإشباع من الحاجات الأساسية المادية أو غير المادية.

2.2.1 تعريف الفقر في اللغة:

الفقر معناه الحاجة، وهو ضد الغنى وسمي بذلك للتعبير عن انقطاع الحيل وعدم قدرة الشخص الفقير على تأمين الحد الأدنى من مستوي المعيشة، فالفقير هو الذي نُزعت فقرة من ظهره فانقطع صلبه من شدة الفقر (ابن منظور، 2003، ص140) ولم يعد قادراً على الحركة، لأن مجموع الفقرات هي التي تجعل الشخص مستوياً على الأرض واقفاً يتحرك في كل الاتجاهات، وبفقده الفقرات يصير كومة من اللحم بعضها فوق بعض على الأرض لا تقوى على الحركة، ويختلف الحال بالنسبة لمن فقد فقرة واحدة أو أكثر.

التعريف اللغوي السابق بكل دلالاته لا يصلح لتحديد فئة الفقراء من أجل إجراء سياسية التخفيف من الفقر، أو علاج وضع هذه الفئة، لذلك لابد من تعريف إجرائي أو تعريف اصطلاحي يتخذه أصحاب السياسات دليلاً على وجود هذه الفئة ومن ثم اتخاذ إجراءات للتخفيف من شدة فقرها، حسب الفلسفة السياسية لكل نظام. (الحليح وجصاص، 2010، ص168)

2.2.2 الفقر في الفكر الإسلامي:

تختلف النظم الاقتصادية في النظر لمشكلة الفقر، فيرى النظام الرأسمالي أن الفقراء هم السبب في فقرهم، لأنهم لم يبذلوا الجهد الكافي، وآثروا الكسل والقعود على العمل والإنتاج، أما الاشتراكيون فإنهم يعتبرون الأغنياء هم السبب، فاستحواذهم على الثروة واستئثارهم بها وحرمان الآخرين منها هو الذي يزيد من مشكلة الفقر. (القرضاوي، 1980، ص8-9)

كما يظهر الإسلام إهتماماً بفئة الفقراء، حيث أوجب لهم نصيباً مفروضاً من أموال الأغنياء، يتمثل بالزكاة التي فرضت على الأغنياء بنص القرآن الكريم في قوله تعالى: "خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا " (سورة التوبة، آية 103)

ويرى الحنفية أن "من يملك دون نصاب الزكاة فهو فقير"، وذهب المالكية إلى أن "الفقير هو الذي لا يملك قوت سنة"، في حين يرى الشافعية أن "الفقير هو من لا مال له"، ويرى الحنابلة أن "الفقير هو من لا يملك شيئاً" بينما يرى أنصار المذهب الشيعي أن "الفقير من لا يملك مؤونة سنته". (القريشي، 2004، ص217)

يرى (الحليح وجصاص، 2010، ص169) أن **الفقر هو العجز عن تحقيق حد الكفاية، والكفاية المعتبرة هي ما يكفي قوت الأسرة مدة سنة، وحد الكفاية هو حد وجوب الزكاة،** ويعتبر هذا التعريف هو أفضل تعريف للفقر لاستناده إلى الاحتياجات الفعلية للإنسان وليس إلى تقديرات الأشخاص والمنظمات.

يرى (باقر، 1996) بأن الفقر حالة من الحرمان المادي والتي تتمثل مظاهرها في انخفاض مستوى استهلاك الغذاء، وتدني الحالة الصحية، والمستوى التعليمي والوضع السكني، والحرمان من تملك السلع المعمرة، والأصول المادية الأخرى، وعدم توافر الضمان اللازم لمواجهة الحالات الصعبة من مرض وإعاقة، وكوارث وأزمات.

فالفكر الإسلامي لم يعط تعريفاً اصطلاحياً للفقر وذلك لأنه لم يهتم بالناحية الفلسفية لتعريف الفقر بل اهتم بالناحية العملية فحدد من هو الفقير تحديداً دقيقاً.

ويرى الباحث أن الفقر هو نقصٌ في الدخل للأسرة أو للفرد تسبب في العديد من المشكلات الإجتماعية والاقتصادية والصحية وغيرها، وقد حدد الفكر الاسلامي حد الكفاية بأنه حد وجود الزكاة وربما يختلف هذا الحد تبعاً لإختلاف طبيعة المعيشة في المجتمعات المختلفة.

2.2.3 التعريفات الوضعية للفقر

يمكن أن نستعرض بعض التعريفات للفقر في الفكر الوضعي.

يرى (الخصاونة وآخرون، 1998) أن الفقر من وجهة نظر علماء الاجتماع يعد ظاهرة نسبية توجد في المجتمعات الإنسانية كافة، وينظر الاقتصاديون للفقراء على أنها المجموعة غير القادرة على تلبية الحد الأدنى من احتياجاتها الأساسية التي تمكنها من الحياة الكريمة.

يرى (غيث، 1995، ص341-342) أن الفقر هو مستوى منخفض اقتصادياً، لا يفي بسد الاحتياجات الغذائية والنفسية المتصلة بالاحترام الذاتي لشخص أو لمجموعة من الأشخاص، الناتجة عن أنماط توزيع الثروة، ونسق المكانة، والتوقعات الاجتماعية.

وهناك اتفاق حول مفهوم الفقر على أنه " **حالة من الحرمان المادي الذي يترجم بانخفاض استهلاك الغذاء، كما ونوعا، وتدني الوضع الصحي والمستوى التعليمي والوضع السكني، والحرمان من السلع المعمرة والأصول المادية الأخرى، وفقدان الضمانات لمواجهة الحالات الصعبة كالمرض والإعاقة والبطالة وغيرها. وللحرمان المادي انعكاسات تتمثل بأوجه أخرى للفقر كعدم الشعور بالأمان وضعف القدرة على اتخاذ القرارات وممارسة حرية الاختيار ومواجهة الصدمات الخارجية والداخلية**" (الرفاعي، 2007، ص470).

من خلال التعريفات السابقة يجد الباحث أن الفقر يعكس نوعين من الحرمان وهما:

- ✓ **الحرمان المادي** في الحصول على الحد الأدنى من الاحتياجات الإنسانية والذي تتجلى ابرز مظاهره في انخفاض استهلاك الغذاء كمّاً ونوعاً، وتدني الحالة الصحية والمستوى التعليمي.
- ✓ **الحرمان غير المادي**، كافتقار الإنسان للعيش بحرية وكرامة، وعدم توفر الأمن والسلام وحرمانه من حقوقه السياسية والمدنية.

2.3 مناهج مواجهة مشكلة الفقر

اختلفت مناهج مواجهة الفقر باختلاف وجهات النظر حول توصيف مشكلة الفقر، وكل منهج من مناهج علاج مشكلة الفقر يعبر عن وجهة نظر أتباعه حول توصيف مشكلة الفقر، وفيما يلي عرض مختصر لأهم وجهات النظر حول توصيف مشكلة الفقر: (أحمد، 2012، ص11-12)

- **الصنف الأول:** يمجد الفقر ويقدسه، لأنه وسيلة لتعذيب الجسد، وتعذيب الجسد وسيلة لسمو الروح، حيث شاعت هذه النظرة لدى الصوفية الهندية، والمانوية الفارسية، والرهبانية المسيحية، وغير ذلك وقد انتقلت هذه النظرة فيما بعد لمذاهب لدى المسلمين، وهذا الصنف من الناس لم يقدم أي حل لمشكلة الفقر، لأن الفقر بالنسبة لهؤلاء لا يعتبر مشكلة.
- **الصنف الثاني:** يرى أن الفقر قضاء من الله سبحانه وتعالى، ففقر الفقراء وغنى الأغنياء بمشيئة الله وقدره، ولو شاء الله لجعل الناس كلهم أغنياء، وعلاج الفقر من وجهة نظرهم ينحصر في وصيتهم للفقراء أن يرضوا بالقضاء ويصبروا على البلاء، ويقنعوا بالعطاء.

- **الصنف الثالث:** يرى أن الفقر يمثل مشكلة تتطلب الحل، والذي يتمثل في دعوة الأغنياء إلى البذل والإحسان إلى الفقراء، ووعدهم بالفوز ورضا الله عنهم إذا فعلوا ذلك، وتنذرهم بسوء المصير وعذاب السعير إذا لم يطبقوا ذلك، وهذه نظرة الأديان السماوية السابقة للإسلام أو الأديان الأرضية، ولكن لم تحدد هذه الأديان حق معلوم ونصيب مقدر للفقراء، إلا ما تجود به أنفس الأغنياء الصالحين.
- **الصنف الرابع:** أنصار المذهب الرأسمالي، فإنهم يرون أن الغني هو المالك الحقيقي لماله وثروته، وهو صاحب الحق الأول والأخير فيها يتصرف فيها كيف يشاء، ليس لفقير حق فيها إلا ما يقرره الغنى ذاته إن شاء أعطى وإن شاء منع، وليس سلطة الدولة أن تأمره بأي شئ سوى دفع الضرائب المقررة، لذلك يعيش الأغنياء في ظل النظام الرأسمالي في رغد العيش، وإلى جوارهم الفقراء الذين لا يجدون طعاماً أو دواء أو سكناً.
- **الصنف الخامس:** أنصار المذهب الشيوعي، فإنهم يرون في إزالة الطبقية في المجتمعات والملكية الجماعية لعناصر الإنتاج والمساواة بين جميع أفراد المجتمع كفيلة بعلاج لمشكلة الفقر.

من خلال الاستعراض الأصناف الخمسة السابقة نرى أن لمواجهة الفقر مناهج مختلفة، تتبع من طبيعة الزمان والمكان والأديان التي تتبعها المجتمعات، والذي يجمع الأصناف السابقة هو أن الفقر مشكلة ويجب البحث عن طريقة لحلها من أجل صلاح المجتمعات وتقدمها ورُقيها.

2.4 اتجاهات دراسة الفقر في العصر الحديث

تختلف مفاهيم الفقر باختلاف اتجاهات دراسته، فهناك ثلاث اتجاهات تؤخذ بعين الاعتبار عند تعريف الفقر وهي الاتجاه الموضوعي، والاتجاه الاجتماعي، والاتجاه الذاتي. (الحصري، 2007)

يعرف الاتجاه الاجتماعي الفقير على أنه الشخص الذي يحصل على مساعدة من الحكومة، وقد تكون هناك فئة فقيرة حقاً ولا تحصل على مساعدة من الدولة فلا ينظر إليها على أنها فقيرة، بينما يعتمد الاتجاه الذاتي على الانطباع الذي يقدمه الفرد عن نفسه وهل يعتبر نفسه فقيراً أم لا.

أما الاتجاه الموضوعي هو الاتجاه المعول عليه في الدراسات الاقتصادية حيث يعتمد على دراسة وتعريف الفقر اعتماداً على علامات ومؤشرات ظاهرة وواضحة متفق عليها وقد وضع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي لهذا التعريف ثلاث مؤشرات: (Haughtion & Khandker, 2009, p2)

أولاً: مؤشر الدخل:

حيث يعتبر الشخص فقيراً فقط، إذا كان مستوى دخله يقل عن الخط المقرر للدخل، ويعرف هذا الخط بأنه كمية الدخل التي بدونها لا يمكن للفرد الحصول على كمية الغذاء الذي يؤمن له السعرات الحرارية للازمة لبقائه حياً، ولا يشمل الكساء والنقل والمأوى، والعلاج بل الغذاء فقط، وهو ما يعرف بخط الفقر المدقع[1].

وعلى هذا فإن تعريف الفقر وفقاً لمؤشر الدخل "هو حالة عدم الحصول على دخل يؤمن للإنسان الغذاء اللازم لبقائه على قيد الحياة"، ويتفق هذا التعريف مع مؤشر حد الكفاف في الفكر الإسلامي من جهة أنه الحد الذي لو قل عنه دخل الفرد أصبحت حياته في خطر، ولكن الاختلاف أن الدولة في الفكر الإسلامي تعلن التعبئة العامة للقضاء عليه، وذلك بعدم الاعتراف بملكية أحد لأي شئ حتى يتحقق هذا الحد لعامة الأفراد (الحليح وجصاص، 2010، ص170)، وقد ورد أن سيدنا عمر بن الخطاب بعد أعوامٍ من مجاعة الرمادة قال "لو استقبلت من أمري ما استدبرت لأخذت فضول الأغنياء فرددتها على الفقراء"، وهذا دليل على أنه لا فضل لأحد في ماله ما دامت حياة الناس مهددة بالجوع. (الجوزية، ت751، ج2، ص54)

ثانياً: مؤشر الحاجات الأساسية:

حيث يعتبر الشخص فقيراً أو محروماً من وسائل الإشباع المادية اللازمة للوفاء بالقدر الأساسي المقبول من الحاجات الإنسانية (الغذاء- الكساء- التعليم- العلاج- ...) وغيرها من الحاجات التي يتعين على الشخص الحصول عليها وإلا قيل عنه فقير، ولكنه لا يهدد حياة الإنسان على عكس مؤشر الدخل، ويتفق هذا المؤشر مع مؤشر حد الكفاية في الفكر الإسلامي والذي يُعرف بأنه "ذلك الحد الذي يتيح للفرد الاستمتاع بالحياة". (الحليح وجصاص، 2010، ص171)

ثالثاً: مؤشر القدرة:

وتعني عدم وجود بعض القدرات الأساسية التي تساعد الفرد على الخروج من دائرة الفقر مثل المستوى التعليمي، ومستوى صحي لائق، ومستوى الدخل. ويرى أمارتيا سن أن الفقر لا يقاس بالدخل المنخفض وإنما يعبر عن فشل في القدرات. (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لدول غربي آسيا، 1997، ص96)

[1] الدقع: التراب، والفقير المدقع هو الفقير الذي لصق بالتراب من شدة الجوع، وفقر مدقع أي ملصق بالتراب (ابن المنظور، 2003، 385)

ينظر هذا التعريف إلى الفقر من زاوية العوامل المسببة له، وقد تم التوصل لهذه النتيجة بعد دراسات معمقة حول المجتمعات الفقيرة وهذا هو التعريف الذي يتبناه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والذي أعطى للتنمية البشرية تعريفاً يؤدي إلى تحقيقه في الواقع العملي إلى القضاء على الفقر بشكل كبير.

يوفر النظام الاقتصادي الإسلامي مستوى معيشة أفراد المجتمع ممن يعيشون حالة الكفاف حتى بلوغ كفاية العيش وهذا يتوافق مع المفهوم الاصطلاحي للفقر، فمفهوم الفقر لا يقف عند توفير الاحتياجات الأساسية وإنما يمكن أن تضاف إليه مؤشرات الرفاهية الاجتماعية، كالتعليم والعدالة وفقاً لعرف المجتمع وظروفه، ومدى إمكانية تطبيق هذه المعايير أو ملاءمتها.

2.5 تصنيفات الفقر:

حاولت العديد من الدراسات والبحوث أن تضع تصنيفات محددة لظاهرة الفقر، وسنورد تصنيف الفقر حسب مدة البقاء، وكذلك حسب طريقة القياس.

2.5.1 تصنيف الفقر حسب مدة البقاء:

هنا نميز ثلاثة أصناف وهي:

أ. فقر الصدمات: وتقع الصدمات في حالة الاضطراب وعدم الاستقرار في مستوى النشاط الاقتصادي، أو كنتيجة لتصرفات القادة السياسيين، مثل صدمة البترول سنة 1973م، وما نتج عنها من تضخم فاتورة استيراد الوقود في الدول غير المنتجة للبترول، وما أدى إلى رفع دعم الحكومات على الأسعار، فارتفعت أسعار المواد الغذائية، مما انعكس سلبا على الطبقات القريبة من الفقر، حيث أصبحت غير قادرة على تأمين الغذاء اللازم للحصول على السعرات الحرارية الضرورية للجسم، ومن ثمة دخلت لأول مرة في خانة الفقراء. (لحيلح وجصاص، 2010)

ب. الفقر الموسمي: هو ذلك الفقر الذي يسود في مواسم معينة ويزول بزوال تلك المواسم، وأكثر الناس عرضة لهذا النوع من الفقر هم سكان الأرياف. (الإمام، 1996)

جـ. الفقر الدائم: هو ذلك النوع الذي يبقى على مدار السنة، ويعتبر فقراء المدن من أكثر الفقراء عرضة لهذا النوع من الفقر، وإن كانت نسبتهم قليلة.

وفي هذا النوع من التصنيف فإن فقر الصدمات أو الفقر الموسمي ينتج عادة عن الصدمات الاقتصادية الصعبة وسوء المواسم، أما الفقر الدائم أو المزمن يكون بسبب المرض، أو الإعاقة

الدائمة، وعادة ما يكون هذا النوع من الفقر في الدول النامية التي تعتمد بشكلٍ كبير على القطاع الزراعي وبدائية أساليب الإنتاج، أو تلك التي تعاني من الاحتلال. (Debraj, 1998, p251)

2.5.2 تصنيف الفقر حسب أسلوب القياس:

أ. الفقر المدقع:

يعرف بفقر الغذاء أو الفقر الشديد، وهو الحد الأدني من الدخل أو الإنفاق للفرد لتأمين الحاجات الغذائية الأساسية التي تؤمن له السعرات الحرارية اللازمة لممارسة نشاطاته الإعتيادية اليومية وبقائه حياً (Chen & Ravallion, 2007)

ب. الفقر المطلق:

يعرف بخط الفقر العام أو خط الفقر الأعلى، وهو الأنسب للدول النامية، ويعرف على أنه الحد الأدنى من مستوى الدخل أو الإنفاق اللازم لتأمين الحاجات الغذائية والحاجات غير الغذائية الأساسية التي تتعلق بالمسكن والملبس والتعليم والصحة والمواصلات على اعتبار أن الاحتياجات الأساسية التي تتطلبها الحياة الإنسانية لا يمكن حصرها في الاحتياجات الغذائية فقط (Gentilini & Sumnerm, 2012)

جـ. الفقر النسبي:

يشير الفقر النسبي إلى عدم قدرة الإنسان على أن يعيش بنفس المستوى المعيشي الذي يعيشه غالبية من حوله في المجتمع، فالفقر النسبي لا يعني عدم قدرة الشخص على تأمين الحاجات الأساسية ولكن يعني أن دخله قليلاً إذا ما قورن بغيره داخل مجتمعه، وهي الحالة التي يكون فيها دخل الأسرة أقل بنسبة معينة من متوسط الدخل في البلد، وبالتالي يتم المقارنة في هذه الحالة بين فئات المجتمع المختلفة من حيث مستويات المعيشة. (الثلاثيني، 2013، ص17)

من خلال الشكل رقم (2.1) فإن المفهوم الحديث للفقر لا يعبر فقط عن عجز الإنسان عن إشباع حاجاته البيولوجية بل يعني كذلك عجز البناء الاجتماعي عن توفير مستلزمات الإنسان المادية والمعنوية، وتأثير ذلك على عمليات الاندماج والعلاقات الاجتماعية وتكوين شخصية الفرد في المجتمع وتشكيل قيمته وثقافته، ولكن هناك صعوبة في قياس الفقر النسبي، وربما يتشابه هذا الشكل مع مقلوب هرم ماسلو للحاجات الإنسانية. (الثلاثيني، 2013، ص18)

شكل رقم (2.1)

تصنيف الفقر حسب أسلوب قياسه

المصدر: الثلاثيني، دعاء (2013). فاعلية المنح الصغيرة في التمكين الاقتصادي للأسر الفلسطينية الفقيرة. دراسة تطبيقية على برنامج التمكين الاقتصادي في قطاع غزة (ديب)، ص 18.

2.6 تعريف الفقر في الأراضي الفلسطينية:

يستند تعريف الفقر في الأراضي الفلسطينية إلى التعريف الرسمي الذي تم وضعه من قبل الفريق الوطني لمكافحة الفقر عام 1997 (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2010)، حيث ضم التعريف المستخدم ملامح مطلقة ونسبية تستند إلى موازنة الاحتياجات الأساسية لأسرة معيارية ومن ثم تم تعديله تناسبيا ليعكس ظروف وأنواع أخرى من الأسر والأفراد، وقد تم إعداد خطي فقر بحيث تتماشى مع سلة أساسية للاحتياجات الضرورية ومجموعة أوسع من الضروريات.

2.6.1 خطوط الفقر في الأراضي الفلسطينية

يتم تحديد خطوط الفقر في الأراضي الفلسطينية من خلال مسح إنفاق واستهلاك الأسرة الذي يقوم به الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني سنوياً أو كل سنتين أو حسب توفر التمويل اللازم لذلك، وقد تم اعتماد الاستهلاك الشهري بدلاً من الدخل الشهري لتحديد خط الفقر في الأراضي الفلسطينية، كونه يعكس الحاجات على نحو أفضل، وبخاصة أن الأسر ذات مستويات الدخل

المتشابهة يمكن أن يكون لديها مستويات رفاه مختلفة والعكس صحيح تبعاً لاحتياجات الأسرة، كما أن الاحتياجات لا تتأثر بالضرورة بالدخل النقدي. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2012، ص46)

تم تحديد خطي الفقر (في البداية لأسرة مرجعية مؤلفة من ستة أفراد) بالغين اثنين وأربعة أطفال، وقد تم تعديل خطي الفقر بشكل يمكن من إبراز احتياجات أنواع أخرى من الأسر، حيث تم ذلك من خلال تخصيص أوزان مختلفة تبعًا لعدد الأطفال والبالغين في الأسرة (تركيبة وحجم الأسرة).

بلغ خط الفقر الوطني للأسرة المرجعية (المكونة من خمسة أفراد، بالغين اثنين وثلاثة أطفال) في الأراضي الفلسطينية خلال عام 2011[2] حوالي 2293 شيكلاً إسرائيليًا جديدًا (حوالي 637 دولار أمريكي[3])، بينما بلغ خط الفقر المدقع (الشديد) لنفس الأسرة المرجعية 1832 شيكلاً إسرائيليًا جديدًا (حوالي 509 دولار أمريكي). (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2012، ص46)

ولا يوجد أرقام رسمية حول نسبة الفقر في الأراضي الفلسطينية منذ العام 2011، وذلك لأن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لم يقم بإجراء مسح إنفاق واستهلاك الأسرة حتى الآن ومن المتوقع أن يجري هذا المسح بعد منتصف العام 2016 ولكن ورد في خطة الإنعاش المبكر وإعادة إعمار غزة التي قدمت في القاهرة شهر تشرين أول من العام 2014، أن نسبة الفقر في قطاع غزة نهاية العام 2014 بلغت حوالي 50%، كما أن حوالي 70% من سكان القطاع يعانون من انعدام الأمن الغذائي.(دولة فلسطين، 2014)

2.6.2 مقارنة بين الفقر في الضفة الغربية وقطاع غزة:

تبين مؤشرات الفقر في الأراضي الفلسطينية أن الأسر في قطاع غزة أكثر فقراً من الأسر في الضفة الغربية، ويظهر هذا من خلال مؤشرات خط الفقر الوطني والفقر الشديد وفجوة وشدة الفقر، ويُظهر الجدول التالي مؤشرات الفقر لقطاع غزة والضفة الغربية من العام 2004 حتى العام 2011.

[2] يرجع تاريخ آخر مسح للإنفاق والاستهلاك قام به الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني للعام 2011، وسيتم إعداد المسح الجديد في العام 2016.

[3] بلغ معدل سعر الصرف الدولار 3,6 شيكل لعام 2011

جدول رقم (2.1)

نسبة الفقر المعدلة في الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة 2004-2011 وفق منهجية 2010 لتقدير الفقر.

السنة	الفقر%		الفقر الشديد%		فجوة الفقر [4] %		شدة الفقر [5] %	
	الضفة الغربية	قطاع غزة	الضفة الغربية	قطاع غزة	الضفة الغربية	قطاع غزة	الضفة الغربية	قطاع غزة
2004	22.6	30.2	12.5	17.2	5.6	7.5	3	3.8
2005	21.7	28.4	14.3	16.8	5.8	7.3	3.2	4
2006	20.2	30	11.7	16.9	4.6	6.6	2.4	3
2007	20.5	49.5	10.5	32.8	4.9	14.8	2.4	8.9
[6]2008	16.1	43	7.8	26.3	3.5	11.7	1.8	6.9
2009	15.5	33.2	7.5	20	3.1	8.1	1.4	4.2
2010	18.3	38	8.8	23	4.1	10.3	1.4	3.9
2011	17.8	38.8	7.8	21.1	3.9	9.3	1.4	3.2

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2010). أهم معالم الفقر في الأراضي الفلسطينية 2004-2009 وفقاً للمنهجية الجديدة لتقدير معدلات الفقر لعام2010.

يلاحظ من خلال الجدول رقم (2.1) أن نسبة الفقر المطلق والشديد (المدقع) في قطاع غزة في تزايد مضطرد، إذ ارتفع الفقر المطلق لحوالي 50% في العام 2007 بينما تضاعفت نسبة الفقر الشديد خلال نفس العام وبالرغم من الجهود المتواصلة لتقليص هذه النسبة إلا أنه ما زال ثلث سكان قطاع غزة يقبعون تحت خط الفقر المطلق بينما خمسهم تحت خط الفقر المدقع نتيجة الممارسات الإسرائيلية بالدرجة الأولى والعديد من الأسباب التي سنذكرها خلال هذا الفصل، كما يجب ألا ننسى بأن الضفة الغربية بعد العام 2007 أصبحت مركز السلطة الوطنية الفلسطينية ومقر الرئاسة الفلسطينية وهي مكان لإقامة العديد من المؤسسات الدولية، مما شجع على قيام العديد من المشاريع التطويرية في الضفة والتي أثرت بشكل إيجابي على حياة المواطنين بالضفة الغربية.

[4] يقيس هذا المؤشر حجم الفجوة الإجمالية الموجودة بين استهلاك الفقراء وخط الفقر، أي إجمالي المبالغ المطلوبة لرفع مستويات استهلاك الفقراء الى خط الفقر، ويفضل حساب هذا المؤشر كنسبة مئوية من القيمة الكلية لاستهلاك كافة السكان، عندما يكون مستوى استهلاك كل منهم مساوي لخط الفقر.

[5] يعكس هذا المؤشر إضافة إلى فجوة الفقر مدى التفاوت الموجود بين الفقراء، (يساوي الوسط الحسابي لمجموع مربعات فجوات جميع الفقراء).

[6] مؤشرات الفقر لعام 2008 مبنية على تقديريات و ذلك لعدم تمكن الجهاز المركزي للإحصاء من جمع البيانات في قطاع غزة لهذه السنة

2.7 العوامل المؤثرة على الفقر في الأراضي الفلسطينية.

يمكن تتبع مسببات مشكلة الفقر في فلسطين وفق مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية والديموغرافية والإدارية والدولية على النحو التالي:

2.7.1 عوامل مرتبطة بالسياسات الإسرائيلية:

1. **التهجير القسري 1948م:** وهو ما يعرف بالنكبة والتي تسببت بتهجير قسري لمئات الآلاف من الفلسطينيين من أراضيهم وممتلكاتهم إلى مخيمات اللجوء[7] في قطاع غزة والضفة الغربية واللتان لم تكونا قد احتلتا حينئذ، أو تشريدهم في الدول العربية المجاورة (الأردن، لبنان، سوريا)، وإعلان دولة "إسرائيل" على أنقاض المدن والقرى الفلسطينية. وبذلك فقد الفلسطينيين المهجرين بيوتهم ومصادر رزقهم وبدأت رحلة الفقر والحرمان للاجئين الفلسطينيين. (المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، 2006، ص3)
2. **نكسة عام 1967م:** حيث استكملت قوات الاحتلال الإسرائيلي مسلسل الإفقار والحرمان للفلسطينيين باحتلال قطاع غزة الذي كان تحت الحكم المصري والضفة الغربية التي كانت تحت الحكم الأردني، مما زاد في مشكلة اللاجئين واستنزاف الأراضي والموارد الفلسطينية.
3. **السياسات الإسرائيلية** التي مارسها الاحتلال الإسرائيلي بحق الشعب الفلسطيني، ومنها مصادرة مئات الآلاف من الدونمات والسيطرة التامة على الموارد من خلال ربط وإلحاق الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد "الإسرائيلي"، وسيطر خلالها على الإنتاج وجعل السكان في قطاع غزة والضفة الغربية عمالاً في الأراضي المحتلة. كما مثل قطاع غزة والضفة الغربية سوقاً للمنتجات "الإسرائيلية" بالإضافة إلى فرض نظام ضريبي أرهق السكان وأضعف دخلهم. (البرنامج الإنمائي الفلسطيني، 1994).
4. **الإجراءات الإسرائيلية بعد الانتفاضة الأولى 1987:** انخفضت مستويات المعيشة أثر اندلاع الانتفاضة وتوسعت ظاهرة الفقر وازداد ذلك بفرض المزيد من القيود على دخول عمال قطاع غزة والضفة الغربية داخل الأراضي المحتلة، والذي نجم عنه فقدان عشرات الآلاف فرص عملهم مما زاد من معدلات الفقر والبطالة. (بكدار، 2006، ص2)

---

[7] **عرف الميثاق الوطني الفلسطيني اللاجئين الفلسطينيون على أنهم:**(المواطنون العرب الذين كانوا يقيمون إقامة عادية في فلسطين عام 1947، سواء أخرجوا منها أو بقوا فيها، وكلّ من ولد لأب عربي فلسطيني بعد هذا التاريخ داخل فلسطين أو خارجها، هو فلسطيني).

عرفت وكالة غوث وتشغيل اللاجئين(أونروا) اللاجئ الفلسطيني بأنه: (كل شخص كان مكان سكنه الأصلي ما بين حزيران 1946 وأيار 1948 فلسطين، وفقد مسكنة ووسائل العيش والرزق نتيجة للوضع القائم ما بين العرب والإسرائيليين، وهاجر إلى إحدى البلدان المجاورة التي تقدّم فيها الأنروا خدماتها، وتتسحب الاستفادة من هذه الخدمات على نسل هذا اللاجئ).

5. **قيام السلطة الوطنية الفلسطينية 1993:** حيث تم إبرام اتفاقيات السلام بين منظمة التحرير الفلسطينية[8] وقد خاب أمل الفلسطينيين من الوعود الدولية بأن يعم الرفاه والرخاء الاقتصادي أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث أحكمت سلطات الاحتلال الإسرائيلي سيطرتها وتحكمها الكاملين على موارد الفلسطينيين الطبيعية، وسيطرت على كافة المعابر والحدود التي تربط الأراضي الفلسطينية المحتلة بالخارج، أو تلك التي تربطها "بإسرائيل". وتحكمت في حركة وتنقل الأشخاص وحركة الصادرات والواردات والبضائع.
6. **سياسات الاحتلال الإسرائيلي في العام 1996م.** استخدمت سلطات الاحتلال سياسة الإغلاق الشامل والحصار. وعزلت الضفة الغربية عن قطاع غزة، وحرم آلاف العمال الفلسطينيين من العمل داخل الأراضي المحتلة، مما زاد من معدلات البطالة وتراجعت مستويات المعيشة وارتفعت معدلات الفقر.
7. **الإجراءات الإسرائيلية بعد انتفاضة الأقصى بعد عام 2000:** اندلعت انتفاضة الأقصى حيث فرض الاحتلال إغلاق شامل على قطاع غزة والضفة الغربية، وقد أصيبت القطاعات الاقتصادية والإنتاجية بالشلل، وحرم 120 ألف عامل من عملهم داخل الأراضي المحتلة. كما تعطل العمال في السوق المحلي نتيجة توقف الورش والمصانع عن العمل وما تعرضت له من تدمير وتخريب فزادت البطالة والفقر بشكل ملحوظ.(المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، 2006، ص3).
8. **العقوبات بعد انتخابات عام 2006:** فالناخبون الفلسطينيون في الضفة الغربية وقطاع غزة اختاروا ممثليهم في الانتخابات التشريعية 2006 والتي أدت لفوز حركة حماس في الانتخابات ففرضت "إسرائيل" والجهات المانحة عقوبات اقتصادية ضد السلطة تمثلت في فرض القيود الإسرائيلية على حرية الفلسطينيين في التنقل والحركة وحركة البضائع، ووقف تحويل عائدات الضرائب، وقطع المساعدات الدولية للسلطة، وفرض الولايات المتحدة الأمريكية قيود مصرفية على الأرض الفلسطينية المحتلة[9]. (أبوحطب، 2010) والذي نتج عنه عجز الحكومة عن توفير رواتب موظفيها بشكل منتظم، وتحصيل حاصل أدى كذلك إلى إيقاف برامجها ومشاريعها التطويرية، وشلل برامج مساعداتها الاجتماعية.

---

[8] وهو ما يسمى باتفاق أوسلو وما تبعه من اتفاق باريس الاقتصادي، الذي أكد التبعية الاقتصادية والسياسية للاحتلال الإسرائيلي ولن يساهم في تحقيق الانعتاق من الاحتلال الاسرائيلي ولا التنمية الاقتصادية في الاراضي الفلسطينية.

[9] بعد العملية الديمقراطية في الأراضي الفلسطينية وفوز حركة حماس في الحكم، مما يدلل على عدم اهتمام إسرائيل بحقيقة الديمقراطية في الأراضي الفلسطينية.

9. **العدوان على قطاع غزة 2008:** أطلقت إسرائيل عملية الرصاص المصبوب، والتي سميت حرب الفرقان فلسطينياً والتي استمرت 23 يوماً حيث استشهد ما يقارب 1400 فلسطيني وأصيب أكثر من 5320 فلسطيني وتدمير حوالي 15000 منزل وتدمير شبكات مياه وصرف صحي وبنى تحتية وفي أعقاب الحرب على غزة نظمت مصر مؤتمرا في شرم الشيخ 2 مارس 2009 خلص بتعهد المانحين بتقديم 4.5 مليار دولار لخطة إعادة الإعمار والإنعاش المبكر في غزة. (أبوحطب: 2010)
10. **العدوان على قطاع غزة 2012:** قامت القوات الإسرائيلية بشن عدوان على قطاع غزة سمي بحجارة السجيل فلسطينياً واستمرت حوالي ثمانية أيام، حيث استشهد حوالي 150 فلسطيني وأصيب المئات وتم تدمير مئات المنازل وعشرات المنشآت الاقتصادية.
11. **العدوان على قطاع غزة 2014:** قامت القوات الإسرائيلية بشن عدوان على قطاع غزة استمر لمدة 51 يوم واستشهد ما لا يقل عن 2145 شخصاً من ضمنهم حوالي 581 طفل، كما جرح الآلاف، فيما أجبر واحد من كل أربعة فلسطينيين في القطاع على النزوح بسبب تدمير حوالي 60 ألف وحدة سكنية تدميراً جزئياً أو كلياً بقي منهم حالياً حوالي 110 ألف شخص بدون مأوى، كما تعرضت منشآت ومرافق الخدمات العامة للدمار، مما أدى إلى ندرة المياه والطاقة والغذاء والمأوى، وتشير التقديرات الأولية أن حوالي 17% من المساحة الإجمالية المزروعة دمرت بالكامل، كما أن 20% من المنشآت الصناعية تعرضت للتدمير (دولة فلسطين، 2014، ص8)، وما يزيد الأمر صعوبة حالة عدم اليقين التي يعيشها المواطن الفلسطيني نتيجة لخوفه من تجدد العدوان الإسرائيلي وتعثر إتمام المصالحة الفلسطيني، وفشل حكومة الوفاق الوطني في الإيفاء بمتطلبات الإنعاش المبكر وإعادة إعمار غزة، والبطء الذي تمارسه المؤسسات الدولية المسئولة عن إعادة الإعمار، كل ذلك يلقي بظلاله على مؤشرات الفقر والبطالة حيث بلغت نسبة الفقر حوالي 50%، ونسبة البطالة لحوالي 45% وفق ما ورد في خطة الإنعاش المبكر وإعادة إعمار غزة التي قدمت لمؤتمر المانحين في القاهرة في شهر تشرين أول من العام 2014.

وهذا يعني أن الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين وحالة عدم الاستقرار بين فترة وأخرى وإغلاق المعابر والفصل بين أجزاء الوطن من الأسباب المباشرة للفقر في فلسطين بدليل أنه في حالات الاستقرار تنخفض نسبة الفقر إلى أقل ما يمكن. (صافي ومقداد، 2010، ص106)

2.7.2 عوامل ديموغرافية:

وتتمحور العوامل الديموغرافية في طبيعة النمو السكاني وحجمه، ويظهر التركيب العمري للسكان أنه مجتمع فتي، إذ قدرت نسبة الأفراد في الفئة العمرية 0–14 سنة 43,19% في قطاع غزة، كما قدرت نسبة الأفراد 60 عام فأكثر بـ 3,74% بينما شكلت الفئة العمرية في سن العمل 15–59 حوالي 53,07%. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2014أ، ص51)

وتشير الإسقاطات السكانية التي أجرتها الأمم المتحدة إلى اتجاه التغير في التركيب العمري في الأراضي الفلسطينية المحتلة باتجاه تناقص في نسبة صغار السن (0–14)، مقابل زيادة مضطردة في الفئة العمرية 15–59 (أي الفئة السكانية في سن العمل)، وكذلك الفئة العمرية 60 سنة فأكثر[10]. ولهذه الأرقام آثارها على الفقر والبطالة، فزيادة نسبة الفئة العمرية التي في سن العمل في ظل عدم توفر فرص العمل ستؤدي لزيادة نسبة البطالة، علاوة على ارتفاع العمر المتوقع والذي سيؤدي إلى زيادة في عدد الفئات المهمشة والتي تحتاج لرعاية اجتماعية وضمان اجتماعي. (المالكي وآخرون: 2012، ص12)

2.7.3 عوامل إدارية وتنظيمية:

والتي تتمثل في الفساد الإداري، وتدني مساهمة المرأة في التنمية، وضعف فعالية المؤسسات القائمة حاليًا لتنظيم الفقراء، ضيق نطاق الحماية الاجتماعية. (صافي ومقداد، 2010، ص106)

كذلك ضعف البيئة التشريعية والمؤسساتية المنظمة لعمل قطاع الحماية الاجتماعية، حيث يتسّم قطاع الحماية الاجتماعية في فلسطين بطابع إغاثي خيرّي، تغيب عنه المأسسة في العمل والاهتمام ببناء مؤسسات قوية وتقدم خدمات ذات نوعية رفيعة المستوى مبنية على منهج الحق في تقديم الخدمة لمستحقيها. لكن، هذا الواقع المرير يعزى إلى وجود الاحتلال وغياب مؤسسات الدولة قبل قيام السلطة الوطنية الفلسطينية في العام 1994، وضعفها بعد قيام السلطة من حيث قدّم أو غياب أو عدم نفاذ رزمة التشريعات والقوانين التي تنظم العمل في قطاع الحماية الاجتماعية كرافعة أساسية للقطاع الاجتماعي مثل قانون وزارة الشؤون الاجتماعية، وقانون الضمان الاجتماعي،

[10] ليس هناك تعريف محدد عالميًا لسن الشيخوخة، فهناك من يعتمد سن 65 سنة فأكثر، وهناك دول أخرى تعتمد سن 60 سنة فأكثر .ولذلك تعتمد هذه الدراسة التعريف الأخير للمسنين الذي تم اعتماده من قبل الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بأن المسن هو الشخص الذي بلغ عمره 60 عامًا فأكثر، على اعتبار أنه التعريف المعتمد من قبل الأمم المتحدة والذي يتوافق مع سن التقاعد في الأراضي الفلسطينية، والمستخدم في الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (الاحصاء المركزي الفلسطيني: 2009)

ومجموع القوانين التي لها علاقة بالفئات الاجتماعية كالأشخاص ذوي الإعاقة، والمسنين، والأحداث، والنساء المعنفات، الأسرى المحررين، (وزارة الشؤون الاجتماعية، 2011)

كما يمكننا إعتبار الانقسام الفلسطيني عام 2007 واحداً من أبرز المشكلات الإدارية الداخلية حيث اشتد الصراع الداخلي بين حركتي فتح وحماس وانتهى بسيطرة حماس على قطاع غزة وفتح على الضفة الغربية، وقد تأسس طابع مزدوج للسلطة السياسية في الأراضي الفلسطينية، وقد كان للانقسام الفلسطيني أثراً كبيراً في زيادة معدلات الفقر والبطالة في قطاع غزة في العام 2007 حيث وصلت نسبة الفقر 49,5% وفق بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كما حدث خلل في البنية الاقتصادية في قطاع غزة نتيجة للحصار الذي فرض على القطاع.

2.7.4 عوامل دولية:

1. **الركود الاقتصادي العالمي والأزمة الاقتصادية العالمية،** والتي تؤثر على الاقتصاد الفلسطيني بشكل غير مباشر وذلك لارتباط الاقتصاد الفلسطيني بثلاث عملات في التعامل وهي الشيكل الإسرائيلي، الدولار الأمريكي والدينار الأردني وأي خلل في اقتصاد هذه الدول سيؤثر على الاقتصاد الفلسطيني، تقلص كمية المنح والمساعدات التي تصل للشعب والحكومة الفلسطينية، حيث انشغلت معظم الدول المانحة في حل الأزمة الاقتصادية الداخلية.
2. **الاعتماد على المساعدات الخارجية:** فهذه المساعدات غير منتظمة ومرتبطة في أحيان كثيرة بأجندات سياسية وتنموية قد تتعارض مع الأجندة الوطنية الفلسطينية. كذلك تعتمد الغالبية العظمى من مؤسسات المجتمع المدني، وتحديدا المنظمات غير الحكومية على الدعم الخارجي. فالاعتماد على التمويل الأجنبي أصبح حالة عامة وهو ما أدى إلى زيادة الاتكالية للمجتمع الفلسطيني بأسره. حيث يلعب هذا التمويل دورا هاما في تأمين الحاجات الأساسية للفلسطينيين وبناء عناصر البنية التحتية وتغطيه الموازنة الجارية للسلطة الفلسطينية والعديد من المنظمات غير الحكومية . وقد زادت قيمة المساعدات المالية الخارجية بحوالي ستة أضعاف خلال الفترة 1999 و2008 حسب تقديرات البنك الدولي (حيث زادت من 607 مليون دولار إلى 3.25 مليار دولار في السنة). أي أن نصيب الفرد 850 دولار من هذه المساعدات عام 2008. (المالكي وآخرون: 2012، ص19-20)

بلغ إجمالي المنح والمساعدات التي حصلت عليها السلطة الوطنية الفلسطينية كدعم لموازنتها حوالي 14 مليار دولار منذ إقامة السلطة وحتى العام 2013[11] ، ذهب معظمها لفاتورة رواتب موظفي السلطة التي تضخمت في السنوات الأخيرة.

ويرى الباحث أن العوامل السابقة مجتمعةً أدت إلى تفاقم ظاهرة الفقر في المجتمع الفلسطيني وجعلت حل هذه المشكلة صعب في ظل تجدد الأزمات في حياة الإنسان الفلسطيني الذي يعيش حقيقةً في سجنٍ كبيرٍ خصوصاً في قطاع غزة

2.8 خلاصة الفصل

الفقر ظاهرة عالمية قديمة قدم الإنسان، لا تقتصر على دولة دون أخرى، وإن كانت نسبية حسب حاجة المجتمع ونسبة الفقراء، وتعتبر من الظواهر التي اهتمت بها الأديان السماوية وفي مقدمتها الإسلام، وكذلك حازت على اهتمام عالمي في القرن العشرين، ومن الملاحظ عدم وجود تعريف محدد لهذه الظاهرة، وذلك نظراً لاختلاف نظر الدارسين له والتباين الاجتماعي والاقتصادي وأدوات القياس المستخدمة، فهي ظاهرة متعددة الأبعاد اجتماعية سياسية ثقافية، إلا أن المفهوم المتعلق بانخفاض الدخل هو أكثر المفاهيم تداولاً نظراً لسهولة القياس.

في الواقع الفلسطيني الفقر لم ينجم نتيجة كسل أو خمول الإنسان الفلسطيني وإنما نتيجة للإفقار الذي تعرض له هذا الإنسان والذي تسبب به الاحتلال الإسرائيلي، من خلال التبعية الاقتصادية المزمنة التي تعيشها الأراضي الفلسطينية لدولة الاحتلال، وكذلك الإجراءات التعسفية التي يمارسها الاحتلال من قتل وتشريد وتدمير للبني التحتية وتجريف للأراضي الزراعية واقتلاع للأراضي وحصار لقطاع غزة، وبناء جدار الفصل العنصري في الضفة، وتدمير للمصانع، وتقييد حركة الإنسان والبضائع والأموال، بالإضافة إلى عوامل ديموغرافية وعوامل إدارية وتنظيمية وعوامل دولية وقفت حائلاً أمام عملية التنمية والتطوير في الأراضي الفلسطينية وزادت من نسب الفقر والبطالة.

[11] - http://www.pma.ps/ar-eg/home.aspx

الفصل الثالث

مفهوم مستوى المعيشة دولياً وفلسطينياً

3.1 مقدمة

3.2 مفهوم إنفاق واستهلاك الأسرة

3.3 مفهوم مستوى المعيشة

3.4 مستوى المعيشة في دول العالم

3.5 مقارنة بين مستوى المعيشة في قطاع غزة والضفة الغربية

3.6 خلاصة الفصل

3.1 مقدمة:

يعتبر مستوى المعيشة من المفاهيم الصعبة، لأنها تشتمل على عناصر كثيرة ومتفاوتة تتباين فيها المجتمعات كما تتباين الأفراد، لأن مستوى المعيشة يشتمل على أحوال العمل والصحة والسكن والغذاء وغيرها للتعرف على مستوى المعيشة في مجتمع.

يزيد الأمر صعوبة عند المقارنة بين المجتمعات في مستوى المعيشة، لأن ذلك يحتاج لمعيار واحد تشترك فيها المجتمعات يسهل جمع بيانات حوله ويمكن تقديره رقمياً لتسهل المقارنة، وسنتناول في هذا الفصل مفهوم الإنفاق والاستهلاك للأسرة الفلسطينية ثم التعرف على مفهوم مستوى المعيشة في الأراضي الفلسطينية، ومستوى المعيشة في العالم، وختاماً الحديث عن مستوى المعيشة في الأراضي الفلسطينية وخصوصاً في قطاع غزة.

3.2 مفهوم إنفاق واستهلاك الأسرة:

يصدر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني منذ العام 1996م تقريراً بعنوان مسح إنفاق واستهلاك الأسرة الفلسطينية أو مستويات المعيشة في الأراضي الفلسطينية، حيث يوفر مسح إنفاق واستهلاك الأسرة العديد من المؤشرات حول مستويات المعيشة في الأراضي الفلسطينية مثل مؤشرات الإنفاق والاستهلاك (متوسط الإنفاق، متوسط الاستهلاك، نسبة الفقر)، وقد قام الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني خلال الفترة من العام 1995م حتى العام 2012م بتنفيذ 12 مسح للإنفاق والاستهلاك ومستويات المعيشة.[12]

يُقصد بالإنفاق بأنه النقد الذي يصرف على شراء السلع والخدمات المستخدمة لأغراض معيشية، وقيمة السلع والخدمات التي تتلقاها الأسر من رب العمل وتخصص لاستهلاك الأسرة، والنقد الذي يتم إنفاقه على الرسوم والضرائب (غير الاستثمارية)، الزكاة، التأمينات، الهدايا، التبرعات، الفوائد على الديون والأمور غير الاستهلاكية الأخرى. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2012، ص49)

أما الاستهلاك فهو النقد الذي يصرف على شراء السلع والخدمات التي تتلقاها الأسرة من رب العمل وتخصص لاستهلاك الأسرة، والسلع التي تم استهلاكها أثناء فترة التسجيل من إنتاج الأسرة الذاتي والقيمة التقديرية للمسكن الملك. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2012، ص49)

[12] http://www.pcbs.gov.ps/PCBS-Metadata-ar-v4.2/index.php/catalog/110/study-description

الجدول رقم (3.1) يوضح متوسط إنفاق واستهلاك الأسرة الشهري بالدينار الأردني في الأراضي الفلسطينية حسب مجموعات السلع والخدمات والمنطقة، ومن خلاله يمكننا التعرف على طريقة حساب الإنفاق والاستهلاك.

جدول رقم (3.1)

متوسط إنفاق واستهلاك الأسرة الشهري بالدينار الأردني في الأراضي الفلسطينية حسب مجموعات السلع والخدمات والمنطقة، 2011

مجموعات السلع والخدمات	الضفة الغربية	قطاع غزة	الأراضي الفلسطينية
عدد أسر العينة	**2834**	**1483**	**4317**
متوسط حجم الأسرة	**5.6**	**6.6**	**6**
أ-الإنفاق النقدي على مجموعات الطعام	**361.6**	**297.8**	**339.7**
ب-مجموعات الطعام المنتجة ذاتياً	**14.8**	**4.6**	**11.3**
ج- الاستهلاك الكلي من الطعام (أ+ب)	**376.5**	**302.4**	**351**
د-الإنفاق النقدي على غير الطعام	**608.3**	**348.2**	**519**
هـ-الإنتاج الذاتي من غير الطعام	**120.9**	**106**	**115.8**
و-الاستهلاك الكلي من غير الطعام (د+هـ)	**729.2**	**454.2**	**634.8**
ز- الاستهلاك الكلي (ج+و)	**1105.7**	**756.6**	**985.8**
ح-التحويلات النقدية المدفوعة	40.2	18.4	32.7
خ-ضرائب	7.6	0.3	5.1
ط-نفقات غير استهلاكية	40.7	64.6	48.9
الإنفاق النقدي الكلي (ز-ب-هـ+ح+خ+ط)	**1058.4**	**729.3**	**945.4**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2011). مستويات المعيشة في الأراضي الفلسطينية: الانفاق، الاستهلاك، الفقر. رام الله- فلسطين. ص58-59

يمكننا ملاحظة ما يلي من خلال الجدول رقم (3.1):

1. تمثل مجموعات الطعام المنتجة ذاتياً مبلغاً بسيطاً وبالتالي لا يوجد فرق كبير بين الإنفاق النقدي على مجموعات الطعام والاستهلاك الكلي من الطعام.
2. لا يوجد فرق كبير بين الاستهلاك الكلي والإنفاق النقدي الكلي للأسرة الفلسطينية.

3. بالتالي فإننا إذا قمنا بحساب قانون انجل من خلال الاستهلاك أو الإنفاق سنجد أن النتيجة متقاربة جداً وهذا ما يوضحه الجدول رقم (3.2) التالي:

جدول رقم (3.2)

حساب مستوى المعيشة وفق استهلاك وإنفاق الأسرة، 2011

	الضفة الغربية	قطاع غزة	الأراضي الفلسطينية
حساب مستوى المعيشة وفق استهلاك الأسرة	**34.16%**	**40.83%**	**35.93%**
حساب مستوى المعيشة وفق إنفاق الأسرة	**34.05%**	**39.97%**	**35.61%**

المصدر: من إعداد الباحث من خلال الجدول رقم (3.1)

يبين الجدول رقم (3.2) عدم وجود فروق في حال تم حساب مستوى المعيشة وفق بيانات استهلاك الأسرة الفلسطينية أو إنفاقها، مما يدلل على ضعف مساهمة الإنتاج الذاتي لمجموعات أو غير الطعام في مصروفات الأسر الفلسطينية الشهرية بشكلٍ عام سواء في الضفة لغربية أو قطاع غزة.

3.3 مفهوم مستوى المعيشة:

لا يوجد في الوقت الحاضر تعريف مقبول من جميع علماء الاجتماع والاقتصاد، فبعض التعريفات تهتم باستهلاك السلع المادية، وبعضها الآخر يركز على اعتبار مختلف أشكال اشباع الحاجات معياراً لقياس مستوى المعيشة.

يرى (Cottam and Mangus, 1941, p4) أن مستوى المعيشة يعني النموذج أو المعيار الاستهلاكي الذي يمكن وصفه على أساس سلع وخدمات ذات مواصفات كمية ونوعية معينة، كما يعبر (Faith and Zimmerman, 1935, p223) أن مستوى المعيشة هو نوع من السلوك يعبر على نحو كافٍ عن قيم الاستهلاك أو الإنفاق المهيمنة الموجودة في الطريقة المعيشية، وهو مجموع السلوك الفردي والجماعي الذي يتكامل بغرض إشباع الحاجات، فيما ترى (Elizabeth Ellis Hoyt) أن مستوى المعيشة يشير إلى أكثر الأشياء المادية المستهلكة، وهو جملة الحاجات المشبعة، وليس حصيلة الأشياء المتوفرة.

يظهر الفرد سلوكاً رشيداً في أثناء قيامه بإشباع حاجاته عندما يعمل على الوصول إلى أقصى قدر من المنفعة في حدود موارده المحدودة.

غير أنه رغم التباين الذي يمكن ملاحظته في سلوك الأفراد أو العائلات عند إنفاق الدخل على السلع والخدمات المختلفة. فقد تمكن الباحثون في مجالات الاقتصاد والإحصاء من تحديد أنماط قياسية لكيفية توزيع الأفراد لإنفاقهم على الغذاء، والملبس والمسكن وغيرها من أوجه الإنفاق الرئيسية الأخرى. وظهرت هذه الأنماط في شكل منتظم ومألوف وعلى النحو الذي يمكن التنبؤ بها من خلال المجتمعات المختلفة. وتسمى هذه الأنماط السلوكية باسم قوانين انجل (Engel's Laws) إذْ يتغير سلوك الإنفاق الاستهلاكي للفرد أو الأسرة – في المتوسط – على نحو منتظم بتغير مستوى الدخل، وقد توصل انجل (Engel) إلى قانونين ارتبطا باسمه: (Perthel,1995, p 211-213)

الأول: يتضمن زيادة نسبة الإنفاق على استهلاك الطعام كلما قلَّ دخل الأسرة، ومن هذه العلاقة توصل إلى أنه مع ثبات العوامل الأخرى تعد نسبة الإنفاق على الطعام أفضل المؤشرات التي تبين مستوى معيشة الأفراد وأنماط استهلاكهم.

الثاني: يتضمن الفكرة القائلة بأن نسبة المنفق على الملبس والمسكن تظل ثابتة تقريباً، في حين تزداد نسبة ما ينفق على السلع الكمالية عند زيادة الدخل.

فقد قام العالم الألماني انجل (Engel) بتحليل نتائج بحوث ميزانية الأسرة في القرن التاسع عشر، حيث أجرى دراسة تطبيقية ضمت سلسة زمنية من 1821م حتى 1926م حول الإنفاق الاستهلاكي للأسرة، وقد وجد أن: النسبة المنفقة من الدخل على السلع الضرورية تقل كلما زاد الدخل، وعلى النقيض من ذلك بالنسبة إلى السلع الكمالية إذْ تزيد المنفق عليها كلما زاد الدخل .أما السلع التي بين الضرورية والكمالية، فمن المتوقع أن تكون نسبة المنفق عليها ثابتة بغض النظر عن مستوى الدخل. (الجاعوني وغانم، 2010، ص179)

ومن خلال قانون انجل فإنه يمكن اعتبار مستوى المعيشة هو حاصل قسمة استهلاك الأسرة من الطعام على استهلاك الأسرة الكلي. وبذلك يمكن تحديد موقع الأسرة من الفقر بمعنى أنه إذا زادت حصة الطعام فإنها تكون على حساب الحصص الأخرى المخصصة للمسكن، التعليم، الصحة وغيرها من الخدمات الاجتماعية والثقافية. ويتم تقسيم هذا المؤشر إلى فئات: (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2012، ص50)

1. المستوى الأفضل: حصة استهلاك الطعام من الاستهلاك الكلي أقل من 30%.
2. المستوى المتوسط: حصة استهلاك الطعام من الاستهلاك الكلي أقل من 44-30%.
3. المستوى الأقل: حصة استهلاك الطعام من الاستهلاك الكلي أقل من 100-45%.
4. ومن الجدير بالذكر أن نسبة استهلاك الطعام بالدول الغنية لا تزيد عن 20%.

3.4 مستوى المعيشة في دول العالم

تقوم دائرة البحوث الاقتصادية بوزارة الزراعة الأمريكية بإعداد إحصائية سنوية حول نسبة الإنفاق على الطعام من الإنفاق الكلي للأسرة في حوالي 85 دولة في العالم، وفي آخر إحصائية لوزارة الزراعة الأمريكية[13]، حيث على بيانات العام 2013، ومن خلال البيانات نجد أن المجتمع الأمريكى هو المجتمع الأقل إنفاقاً على الغذاء يليه المجتمع السنغافوري ثم السويدي، فالأسرة العادية فى الولايات المتحدة وسنغافورة ينفق حوالى 6,7% من ميزانيتها على الأغذية، بينما السويد 8,9%، وتعتبر نيجيريا الأعلى استهلاكا للطعام في العالم، فتنفق الأسرة العادية حوالي 56,7%، والشكل التالي يوضح النسب المئوية لإنفاق الأسر على الطعام من الإنفاق الكلي في دول مختارة.

شكل رقم (3.1)

النسب المئوية لإنفاق الأسر على الطعام من الإنفاق الكلي في دول مختارة، 2013

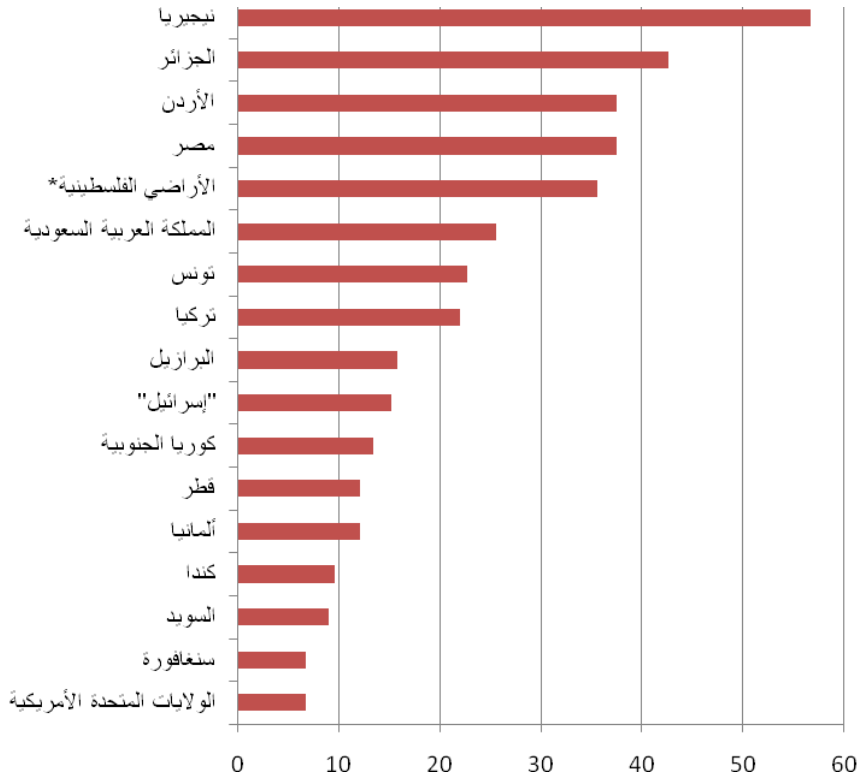

Source: ERS (2013), USDA calculations based on annual household expenditure data from Euromonitor International, available at: http://www.euromonitor.com/

* الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2012). مستويات المعيشة في الأراضي الفلسطينية: الإنفاق، الاستهلاك، الفقر، 2011. رام الله– فلسطين.

[13] http://www.ers.usda.gov/data-products/food-expenditures.aspx#26636

نلاحظ من خلال الشكل رقم (3.1) أن دولة قطر من أقل الدول العربية من حيث نسبة الإنفاق على الطعام حيث تبلغ 12%، بينما مصر والأردن والجزائر توجد ضمن الدول الأعلى فى العالم من حيث نسبة إنفاق الطعام من الإنفاق الكلي للأسرة، حيث يصل نسبة إنفاق الأسرة على الطعام في مصر حوالي 37,4%، بينما الأردن حوالي 37,5%، فيما الجزائر حوالي 42,6%.

كما نجد أن نسبة الإنفاق على الطعام في المجتمع "الإسرائيلي" بلغت 15,2%، بينما نجد أن المجتمع الفلسطيني في قطاع غزة والضفة الغربية بلغت النسبة وفق ما ورد في مسح إنفاق واستهلاك الأسرة للعام 2011 حوالي 35,6%، مما يعني أن هناك فرق كبير في المستوى المعيشي لهذين الاقتصاديين المتجاورين، ويعزى ذلك إلى العوامل الداخلية والخارجية والممارسات الإسرائيلية المتعددة التي ذكرناها في فصلٍ سابق.

وعلى الرغم من الواقع الصعب الذي يحياه المواطن في الأراضي الفلسطينية إلا أننا وبمقارنة رقمية نجد أن المستوى المعيشي للمواطن الفلسطيني أفضل من المستوى المعيشي في مصر والأردن والجزائر.

3.5 مقارنة بين مستوى المعيشة في قطاع غزة والضفة الغربية

تشير دراسة[14] حديثة قام بها معهد الأبحاث التطبيقية– القدس (أريج) إلى أن معدل نسبة الإنفاق على الطعام والشراب من قبل الأسرة المستهدفة حوالي 38,6% ، وقد لوحظ أن نسب الإنفاق على الطعام تختلف بشكل ملحوظ من محافظة إلى أخرى في الضفة الغربية وذلك وبشكل أساسي إلى التفاوت في متوسط الدخل الشهري وحجم الأسرة والنمط الغذائي. وكما تعد الموسمية من العوامل المهمة والمؤثرة على نسب الإنفاق للأسرة المستهدفة فقد لوحظ أن هناك تأثير ارتفاع في نسب الإنفاق على المنتجات الزراعية الغذائية بعد انتهاء موسمها أعلى من نسب الإنفاق خلال الموسم. (أريج، 2015)

وعند مراجعة مسوح إنفاق واستهلاك الأسرة التي أصدرها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني خلال السنوات من 1996م حتى 2011م وجدنا أن مستوى المعيشة في الأراضي الفلسطينية خلال سنوات مختارة تراوح بين 32,6% و 37,6%، حيث تراوح في الضفة الغربية بين 31,3% و 37,87%، وفي قطاع غزة بين 34,9% و 40,8% والشكل رقم 3.2 يمثل هذه البيانات.

[14] دراسة أنماط استهلاك الأسرة الفلسطينية للمنتجات الزراعية تأتي ضمن مشروع تقييم الإنتاج والاستهلاك الغذائي في الضفة الغربية، حيث استهدفت التجارة 419 أسرة موزعة على محافظات الضفة الغربية، وقد تمت في مارس 2015.

شكل رقم(3.2)

مستوى المعيشة في الأراضي الفلسطينية سنوات مختارة من 1996م- 2011م

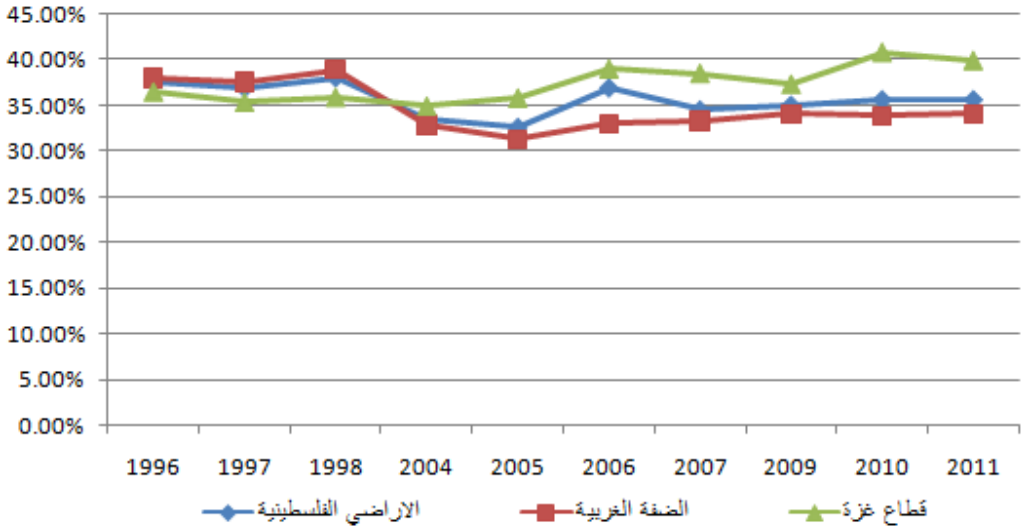

المصدر: من إعداد الباحث من خلال مسوح مستويات المعيشة في الأراضي الفلسطينية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في الفترة من 1996م حتى 2011م.

من خلال الشكل السابق يتبين أن مؤشر مستوى المعيشة لم يطرأ عليه أي تحسن، وهذا يعود لمجموعة الأسباب التي تم ذكرها حول أسباب الفقر في الأراضي الفلسطيني، وهذا التذبذب البسيط للمؤشر بين 35%-40% في قطاع غزة هو دليل على أن المستوى المعيشي في قطاع غزة في تراجع مستمر، على عكس الضفة الغربية التي حصل فيها تحسن في مؤشر مستوى المعيشة خلال الأعوام من 1996م حتى 2011م.

ونظراً لعدم إصدار الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لمسح لإنفاق واستهلاك الأسرة منذ العام 2011 حتى الآن، فهذا يعطي أهمية كبيرة لدراسة أريج والتي ظهر من خلال أن معدل المستوى المعيشي في الضفة الغربية أصبح 38,6% في العام 2015 وهو أسوأ مما كان عليه في العام 2011 حيث كان حوالي 35%، كما أنها تعطينا مؤشراً غير مباشر حول مستوى المعيشة في قطاع غزة والذي كانت معاناته أكبر خلال الأعوام الأربعة الماضية مما يعكس مستوى معيشي سيئ يجعل قطاع غزة ينتقل إلى منطقة المستوى المعيشي الأقل أي يتجاوز نسبة استهلاك الأسرة على الطعام الـ 45% من استهلاكها الكلي.

شكل رقم(3.3)

النسب المئوية للأسر الفلسطينية حسب المستوى المعيشي والمنطقة سنوات مختارة

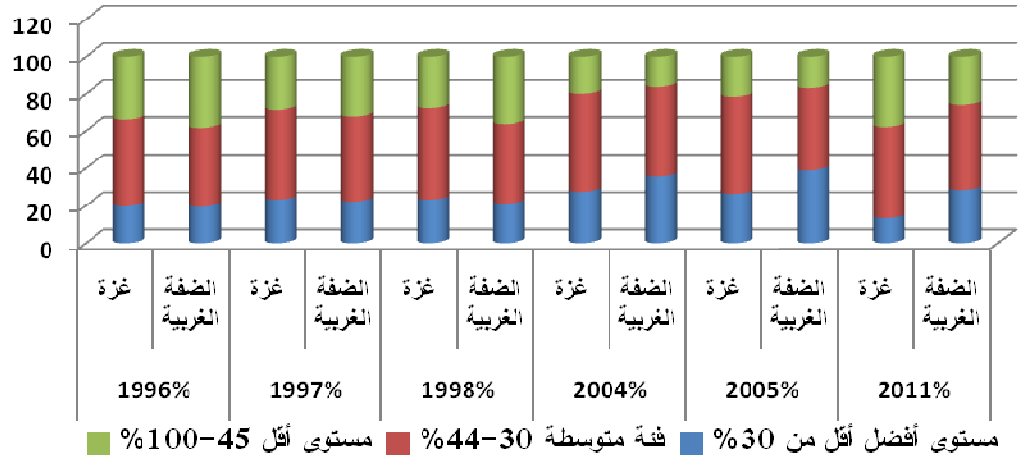

المصدر: من إعداد الباحث من خلال مسوح مستويات المعيشة في الأراضي الفلسطينية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في الفترة من 1996م حتى 2011م.

تشير نتائج مسوح الإنفاق والاستهلاك التي جرت في الأراضي الفلسطينية منذ العام 1996م حتى العام 2011م وجود فروق جوهرية بين مستويات المعيشة للأسرة الفلسطينية في الضفة الغربية ونظيرتها في قطاع غزة حيث نجد:

- حوالي 19,73% من الأسر في قطاع غزة كانت تعيش في وضع معيشي أفضل في العام 1996م مقارنة بـ13.1% فقط في العام 2011م، وهذا الفرق كان عبارة عن انتقال هذه الأسر إلى المستوى المعيشي الأقل، مما يدل على انخفاض المستوى المعيشي خلال 15 عام، أما الأسر ذات الفئة المتوسطة فلم يلاحظ وجود فروق في هذه الفئة بين السنوات من 1996م حتى 2011م، والتي كانت 46,29%، 48,9% على التوالي.
- حوالي 19,44% من الأسر في الضفة الغربية كانت تعيش في وضع معيشي أفضل في العام 1996م مقارنة بـ 28.3%، مما يعكس تحسن في مستوى المعيشة في الضفة الغربية خلال الـ15عام، ومن الجدير ذكره أن الفرق في النسبة هو انتقال حوالي 9% من الأسر ذات المستوى المعيشي الأقل إلى المستوى المعيشي الأفضل، بينما ظلت نسبة الأسر في المستوى المعيشي المتوسطة شبه ثابتة حيث سجلت 46,29% خلال العام 1996م، و45,9% خلال العام 2011م.

3.6 خلاصة الفصل:

يعتبر مستوى المعيشة بمفهوم الإنفاق أو الاستهلاك على الطعام مقسوماً على الإنفاق أو الاستهلاك الكلي هو مؤشر يمكن من خلاله المقارنة بين الدول المختلفة، وقد كان الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وحتى العام 1998م يستخدم مستوى المعيشة كمعيار للفقر لسهولة حسابه وتعبيره بشكل كبير عن واقع المعيشة في المجتمع الفلسطيني.

ومن خلال التصنيف الثلاثي لمستوى المعيشة نخلص إلى أن معظم الأسر الفلسطينية تتصف بمستوى معيشي إما منخفض أو متوسط، حتى وإن لوحظ أن نسبة الأسر ضمن فئة المستوى المعيشي الأفضل خلال الخمس عشر عام قد زادت، إلا أن النسبة لا زالت منخفضة، ويرجع ذلك إلى أن مستويات الدخل في الأراضي الفلسطينية منخفضة مقارنة بغلاء الأسعار الموجودة في السوق، إذ أن الأسعار في الأراضي الفلسطينية تعد مرتفعة مقارنة بمستوى الدخل حيث أن معظم البضائع مستوردة من إسرائيل التي تصنف دولياً باعتبارها من مجموعة الدول ذات الدخل المرتفع على عكس الأراضي الفلسطينية التي تعد من فئة الدول متوسطة الدخل أو الدول ذات الدخل المنخفض.

الفصل الرابع

الحماية الاجتماعية ومكوناتها في الأراضي الفلسطينية

4.1 مقدمة

4.2 مفهوم الحماية الاجتماعية

4.3 مراحل تطور الحماية الاجتماعية

4.4 الحماية الاجتماعية في الأراضي الفلسطينية

4.5 مكونات الحماية الاجتماعية في الأراضي الفلسطينية

4.6 خلاصة الفصل

4.1 مقدمة:

الحماية الاجتماعية هي حاجة ملحة وقديمة منذ ظهور المجتمعات الإنسانية كما أنها أحد العناصر الأساسية لتحقيق العدالة الاجتماعية، فتطور المفهوم جاء تدريجياً ومواكباً لظروف كل مرحلة من مراحل تطور المجتمعات.

ربما في القديم لم يكن مؤسسات تنظم العلاقة بين الأفراد في إطار نظام للحماية الاجتماعية، ولكن تجلت أشكال الحماية الاجتماعية في التراحم والتكافل بين أفراد القبيلة الواحدة، حيث كان زعيم القبيلة يتولى توفير سبل العيش والأمان لأفراد قبيلته، إلى أن جاءت الأديان السماوية التي أطرت لمفاهيم الحماية ونادت بإطعام الفقير والاهتمام بالأيتام والأرامل وغيرها من الفئات.

وأثناء التطور التاريخي للمجتمعات وظهور مفاهيم المدنية الحديثة وزيادة الأخطار الناجمة عن العمل بدأت تتبلور لدى المجتمعات نظم المساعدات الاجتماعية للمحتاجين خصوصاً في عصر ما بعد الثورة الصناعية، حيث تمثل الحماية الاجتماعية في عصرنا الحالي إحدى القضايا الهامة والضرورية لكل أفراد المجتمع، فمن خلالها يعيش الإنسان في أمان واستقرار وطمأنينة، وعلى الرغم من الاختلاف حول فعالية نظم الحماية الاجتماعية في أيامنا إلا أنها تركز على مساعدة الإنسان ولو باليسير ليستمر في حياته.

وسيتضمن هذا الفصل مفاهيم الحماية الاجتماعية دولياً، وأي هذه المفاهيم يستخدم فلسطينياً، وكذلك مراحل تطور مفاهيم الحماية الاجتماعية، وأشكال شبكات الحماية الإجتماعية، وسيتم الحديث عن المؤسسات العاملة في مجال الحماية الاجتماعية في الأراضي الفلسطينية.

4.2 مفهوم الحماية الاجتماعية

مصطلح يستخدم للدلالة على "أيّ مبادرة يطلقها القطاع العام أو الخاص، يكون من شأنها توفير تحويلات الاستهلاك ومصادر الدخل للفقراء وحماية الفئات الضعيفة من مخاطر البطالة فضلاً عن تحسين وضع الفئات المهمشة اجتماعياً، وذلك بغية تحقيق الهدف العام المتمثل بتقليص حدة ضعف الفقراء وسواهم من الفئات المهمّشة على المستويين الاقتصادي والاجتماعي". (غريب: 2009)

إن الحماية الاجتماعية لها أبعادا مختلفة وفي الغالب ما يعزز بعضها البعض، على سبيل المثال النهوض بحقوق الإنسان، التنمية البشرية، والنمو الاقتصادي، والديمقراطية، والأمن، حيث عرف مركز الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية (UNRISD) الحماية الاجتماعية أنها

"**الممارسات والأفعال التي تعزز قدرة الفئات الفقيرة للهروب من الفقر وإدارتها بصورة أفضل إزاء المخاطر والصدمات**"، وهو يشمل الأدوات التي تعالج الفقر المزمن الناجم عن حالات الصدمة والضعف، كما تساعد في تعزيز التمكين وزيادة الأمن من خلال زيادة التوعية بإدارة المخاطر، بالإضافة إلى تيسير الاستثمارات العائدة من قبل الفقراء، وبذلك فهو يدعم تنمية رأس المال البشري، عن طريق توسيع قدرات الأفراد الفقراء والفئات الضعيفة، مما يساعد على كسر ووقف انتقال الفقر بين الأجيال. (OECD, 2009, p17-19)

4.2.1 مفهوم الحماية الاجتماعية الدولي

تُعرف منظمة العمل الدولية الحماية الاجتماعية بأنها تشمل جميع التدابير التي توفر الإعانات، نقدية كانت أم عينية، من أجل الحماية من: (مكتب العمل الدولي، 2009, ص2)

1. انعدام دخل العمل (أو عدم كفايته)، بسبب المرض، الإعاقة، الأمومة، إصابات العمل، البطالة، الشيخوخة، أو وفاة فرد من العائلة.
2. عدم الوصول إلى الرعاية الصحية أو رعاية صحية مكلفة.
3. عدم كفاية الدعم العائلي، ولاسيما بالنسبة إلى الأطفال والبالغين المعالين.
4. الفقر الشامل والإقصاء الاجتماعي.

ويتقاطع مصطلح الحماية الاجتماعية مع مصطلح الضمان الاجتماعي حيث يمثل تعريف الحماية الاجتماعية أحياناً مفهوماً أوسع من الضمان الاجتماعي "يعتبر أن الحماية الاجتماعية تقوم بوظيفتين في سبيل تقليص الفقر، إحداهما قصيرة الأمد والأخرى طويلة الأمد ومساعدة الأفراد على المحافظة على أصولهم وتجميعها، وتحويل علاقاتهم الاجتماعية الاقتصادية بما لا يجبرهم على اقتناص الفرص". (غريب، 2009)

في بعض الأحيان يمثل مصطلح الحماية الاجتماعية مفهوماً أضيق من الضمان الاجتماعي "فينحصر بالتدابير التي تعني بالأكثر فقراً وضعفاً أو أفراد المجتمع المستبعدين حيث تعتبر أداة لتوفير الإعانة القصيرة الأمد لمساعدة الأفراد والأسر على مواجهة الصدمات فيما تسمح لهم في الوقت عينه بالبحث عن فرص اقتصادية جديدة تتيح لهم فوراً إمكانية تحسين أوضاعهم". (مالكي وآخرون، 2012، ص2)

ويستخدم أيضاً مصطلح ثالث في هذا السياق، وهو مصطلح التأمينات الاجتماعية، والذي يصف نوعاً محدداً من برامج الضمان الاجتماعي الممول بالكامل أو بجزء منه من اشتراكات العمال وأصحاب العمل. (منظمة العمل الدولية، 2009, ص2)

وقد ارتبطت الحماية الاجتماعية في الدول الصناعية تقليدياً بمجموعة من السياسات العامة التي وضعتها هذه البلدان من أجل حماية الأفراد من الفقر والحرمان، وتشتمل هذه البرامج عادة على معايير العمل، وحماية العمالة، والأنظمة الأخرى الخاصة بالحالات الطارئة المرتبطة بدورة الحياة (أي الأمومة والإعانات الأسرية والمعاشات التقاعدية)، والتعويضات عن حالات الطوارئ ذات الصلة بالعمل أي البطالة، والإصابات الناجمة عن حوادث العمل. (منظمة العمل الدولية، 2011)

ولكن في الدول النامية عبر عن الحماية الاجتماعية بشبكات الأمان الاجتماعي – المشروطة وغير المشروطة – حيث اعتبرت في سلم أولويات عمل السياسة الاجتماعية وهي آلية من آليات الحماية الاجتماعية المرحلية للتخفيف من البؤس ومكافحة الفقر وتمكين بعض فئات المجتمع التي تضررت بفعل التراجع الاقتصادي والحروب والمديونية الخارجية حيث تقلصت قدرة الحكومات على تلبية الاحتياجات الاجتماعية وزاد الأمر سوءاً في ظل تبني هذه الحكومات برامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي، حيث أغفلت هذه البرامج التبعات الاجتماعية الموازية لتنفيذها خاصة في مراحلها الأولى مما اضطر البنك الدولي وهذه الحكومات إلى تطوير وتمويل شبكات أمان اجتماعي لتحد من الآثار الاجتماعية والسلبية كارتفاع البطالة وتزايد الفقر. (العلاونة، 2008، ص12)

4.2.2 مفهوم الحماية الاجتماعية الفلسطيني

لا يوجد وضوح في استخدام هذه المصطلحات في الأراضي الفلسطينية، ففي كثير من الأحيان تستخدم كمترادفات، وفي أحيان أخرى يتم اعتماد الضمان الاجتماعي كأحد مكونات الحماية الاجتماعية، فتستخدم وزارة الشؤون الاجتماعية مصطلح الحماية الاجتماعية بدلالتين: (مالكي وآخرون، 2012، ص3)

1. **موسعة**، حيث تشير الحماية الاجتماعية إلى التأمينات الاجتماعية باعتبارها جزءاً من الحماية.
2. **ضيقة**، حيث تقتصر الحماية على الخدمات المقدمة للفئات الأكثر فقراً وضعفاً وإقصاءً.

4.3 مراحل تطور الحماية الاجتماعية:

مرت الحماية الاجتماعية بالعديد من المراحل نظرا لأن حاجة الإنسان لها قديمة منذ أن ظهرت المجتمعات الإنسانية في جميع مراحل تطورها بما يتناسب وظروف كل مرحلة من مراحل التطور، ولكن اكتشاف الحماية الاجتماعية في المنشورات العلمية يبدو ظاهرة حديثة نسبيا ففي الفترة بين 1800–1900 كانت الإشارات إلى الحماية الاجتماعية في أدبيات التنمية معدومة تقريبا ويمكن رصد ظهور هذا المصطلح من خلال ما يلي: (Omamob & Omamob, 2011, p 329–340)

1. استخدام المصطلح بدأ يظهر قليلا من عام 1900م حتى عام 1980م حيث ازدهرت المراجع بزيادة ستة أضعاف حتى عام 2000م.
2. ظهرت العديد من الوثائق التي تتبنى منهج "التكيف مع الطابع الإنساني" في أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات، خاصة مع الاعتراف بمحدودية اتجاه السوق وسياسات النمو الضعيفة المنحدرة لأسفل والحاجة إلى جعل النمو أكثر شمولا والمناصرة للفقراء.
3. في أعقاب الأزمات المالية الآسيوية في أواخر التسعينات وقد ارتفع جدول أعمال شبكات الأمان باعتبارها عنصرا هاما في سياسات إدارة المخاطر والصدمات.
4. في القرن الواحد والعشرين تم صياغة العديد من أطر سياسات الحماية الاجتماعية الحديثة، وخلال هذا الوقت ازدهرت الأدبيات كما أُعيد النظر في دور الحماية الاجتماعية في إطار منظور شامل واستشرافي للمستقبل في مقابل دور سلبي ومحدود لعبته الحماية الاجتماعية في التسعينات.

4.3.1 التطور التاريخي لمفهوم الحماية الاجتماعية

إذا نظرنا إلى ظهور الحماية الاجتماعية في أوروبا والعالم الصناعي سنجد أن ألمانيا هي أول البلدان التي وضعت خطط التأمين لتغطية العمال ضد المخاطر الاجتماعية، وقد كان ذلك لضمان الولاء والاستقرار والتماسك للدولة والحفاظ على كرامة الإنسان، والحفاظ على القوى العاملة في المجتمع الصناعي، وبدأت بالتأمين ضد المخاطر الاجتماعية، والتأمين الصحي، وتأمين إصابات المهنة، والتأمين ضد الشيخوخة وامتدت لتغطية بقية السكان، يمكن تتبع مراحل تطور الحماية الاجتماعية كما يلي:

1. في العام 1883 استحدثت ألمانيا أول نظام للتأمينات الاجتماعية تديره الدولة، وهو نظام التأمين ضد المرض، تبعه تأمين العاملين ضد الإصابات في عام 1884م، والتأمين ضد

العجز المرضي والشيخوخة في عام 1889م، وتنسب هذه المبادرة إلى المستشار بسمارك، وكان الغرض الأساسي منها منح امتياز لعمال المصانع للقضاء على الاضطرابات الاجتماعية التي كان من شأنها الإضرار بإستقرار النظام السياسي السائد. (منظمة العمل الدولية، 2011، ص6)

2. في عام 1893م صدر قانوناً لتقديم المساعدات الاجتماعية للأشخاص، ثم صدر قانون المسنين والمعاقين غير قابلي الشفاء، ثم صدر قانون مساعدة النساء الحوامل والأسر الكبيرة، وهذه القوانين لم تأخذ الشكل التقليدي المتمثل في المعونة أو الإحسان ولكن تم وضعها في إطار سياسة وقوانين جديدة للحماية الاجتماعية، وأيضاً لا تهدف إلى القضاء على الفقر فقط ولكن تهدف إلى تغطية المخاطر المحددة في قانون الحماية السابق ذكرها. (Botswana Federation Of Trade Unions, 2007, p15)
3. صدر إعلان فيلادلفيا عام 1944 الذي أكّد على ضرورة تحرير العامل من الخوف والعوَزْ، ثم تلاه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 10/ 12/ 1948 ليؤكِّد في المادة 22 منه " لكل شخص، بوصفه عضواً في المجتمع، حق في الضمان الاجتماعي، وهنا لا بد من الإشارة إلى الاتفاقية رقم 102 الصادرة عن المؤتمر العام لمنظّمة العمل الدوليّة في العام 1952 والتي اقترحت على الدول المبرمة لها نمطاً من الضمان الاجتماعي يشكّل الحد الأدنى من الرعاية الصحية، تعويضات المرض، البطالة، الشيخوخة، طوارئ العمل، الأمومة، العجز والوفاة، على أن تتعهّد كل دولة عضو بتنفيذ ثلاثة فروع على الأقل من الفروع المذكورة. (الكركي، 2009، ص2)
4. ومع بداية السبعينات ازداد الضمان الاجتماعي اتساعا وشمولاً في الدول الصناعية باتجاه ما يُسمَّى توسيع أطر الحماية الاجتماعية لتقديم الدعم على أساس الحاجة أكثر من الاعتماد على مبدأ الحقوق المكتسبة، إلاّ أن تباطؤ النمو الاقتصادي لاحقاً أدّى إلى محاولات لضبط نمو النفقات التأمينية الاجتماعية في الدول المتقدِّمة صناعياً. (الكركي، 2009، ص2)
5. في الفترة بيت عامي (1980م– 1990م) ظهرت الحماية الاجتماعية كإطار عمل للتصدي لسياسة الفقر والضعف في البلدان النامية وعرف بإسم العقد الضائع.
6. في عام 1990 حدث نحول هام في الحماية الاجتماعية لاسيما في البلدان النامية علي خلفية الأزمات الاقتصادية والتكيف الهيكلي على نحو متزايد، حيث ظهرت كنموذج في التركيز على المخاطر الاجتماعية والضعف، ومواجهة القيود التي يواجهها الفقراء في

الاستفادة من الخدمات الاقتصادية، وأخذت الحماية الاجتماعية ثلاث وظائف رئيسية وهي كما يلي: (Barrientos, 2010, p4)

- المساعدة على حماية المستويات الأساسية من الاستهلاك بين الأفراد الذين يعيشون في فقر أو في خطر الوقوع في براثن الفقر.
- تسهيل الاستثمار في الأصول الإنتاجية الأخرى والبشرية التي وحدها يمكن أن تحد من استمرار الفقر بين الأجيال.
- تعزيز الأفراد الذين يعيشون في فقر حتى يستطيعوا التغلب على محنتهم.

7. في عام 1997م حدثت الأزمة المالية والاقتصادية التي ضربت شرق آسيا مما أدى إلى تزايد معدلات البطالة وتزايد انهيار العملات والتجمعات الاقتصادية والاجتماعية والخدمات المصرفية، وانطفأت العمالة وتضاءلت الدخول مما ترتب على ذلك ارتفاع معدلات الفقر لعدد كبير من السكان والضرر للمزارعين في المناطق الريفية، وانخفاض ساعات العمل وارتفاع البطالة، وزيادة تكاليف المعيشة في المناطق الحضرية، وانتشر الفقر والحرمان لدى الآلاف من الأفراد والأسر نتيجة الأزمة مما كان له أثر في ضرورة إنشاء مؤسسات قوية ومستقرة مباشرة لتقليل ومنع خطر الفقر والضعف والحماية لكافة الأفراد، حيث أصبحت الحماية الاجتماعية في هذه الفترة عنصراً رئيسياً من عناصر سياسة التنمية الاجتماعية وتسعى إلى تعزيز قدرة الفقراء على حماية حقوقهم الاستهلاكية ودعم الأسر، ووضع خطط وبرامج للتغلب على حدة وضعهم الاجتماعي والتخفيف عن الأخطار والضغوط التي يواجهونها، ومحاربة العوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية. (Jurado, 2000, p217)
8. توجت الأهمية المتجددة لتحليل ظاهرة الفقر في صياغة "الأهداف الإنمائية الألفية" بواسطة الأمم المتحدة في سبتمبر من العام 2000، وحسب تقرير "تعبر الأهداف الإنمائية الواردة في إعلان الألفية عن عزم القادة السياسيين في العالم على تخليص بنى الإنسان، رجالاً ونساءً وأطفالاً، من ظروف الفقر المدقع المهيمنة والغير إنسانية، وجعل الحق في التنمية حقيقة واقعة لكل إنسان وتخليص البشرية من الفاقة".(الأمم المتحدة، 2002، ص10)
9. ويرى (رفاليون، 2002، ص21) أنه في إطار عملية مراجعة القناعات التي كانت سائدة حول السياسات الاقتصادية مثل برامج الإصلاح الاقتصادي، توصلت سلسلة من دراسات الحالات القطرية التي قام بها البنك الدولي أن الفقراء هم الذين يتحملون العبء الأكبر للتخفيضات في الإنفاق الحكومي التي تنطوي عليه مثل هذه السياسات، حيث ترتب على

نتائج هذه الدراسات التفكير الجدى لدى البنك الدولي من أجل إنشاء شبكات[15] فعالة للأمان الاجتماعي في الدول النامية بدلاً من التلقائية في عمل هذه الشبكات.

4.3.2 أشكال شبكات الحماية الاجتماعية

طورت المجتمعات المختلفة أشكالا متباينة من شبكات الحماية الاجتماعية، أي لا يوجد مجتمع بدون شبكات حماية خاصة به، وقد تم تصنيف شبكات الحماية المختلفة في نمطين رئيسيين، والأدق هما قطبان يتوسطهما أشكالا مختلفة تحمل درجات متفاوتة من سمات كلا القطبين، وهذان النمطان هما (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا (إسكوا)، 2003)

- **شبكات الحماية التقليدية**، وتقوم هذه على مبدأ الإحسان والعطف على الفقراء والفئات الضعيفة. وتنتشر هذه الأشكال في المجتمعات التقليدية. وتقوم الأسرة وجماعة القرابة بالدور المحوري في توفير الحماية الاجتماعية للفرد والجماعة. ويشمل هذا النمط أشكالا عديدة، مثل المساعدات الخيرية الفردية (الصدقات)، التعاون العائلي، تعاون الجماعات المحلية. وتشمل أشكالا أخرى قائمة على فكرة الادخار الفردي أو الجماعي (صناديق العائلة،جمعيات التوفير والتسليف).
- **شبكات الحماية العصرية**، وتقوم هذه على مبدأ المواطنة، أي من حق المواطن على الدولة (والمجتمع) توفير احتياجاته الأساسية. فهذه ليست منة من أحد، وليست سلوكا اختياريا لمحسن (فرد أو جماعة)، بل هي جزءا من حقوقه بوصفه مواطنا ضمن شروط معينة. وتشمل أنظمة المساعدات الاجتماعية المخصصة للفئات العاجزة عن الكسب، والتأمينات الاجتماعية (ضد البطالة، إصابات العمل، الشيخوخة والعجز، المرض، الوفاة والتيتم والترمل).

ويرى الباحث أن هذا التدرج التاريخي لنشأة الحماية الاجتماعية هو ثمرة تراكم وتطور طويل لكفاح البشرية والمجتمعات الإنسانية، حيث أن هدفه الأساسي الحماية من الفقر والشعور بالأمان والاستقرار وضمان الحقوق بعد انقطاع سبل العيش أو التعرض للإصابة أو المرض.

[15]- تشمل شبكات الضمان الاجتماعي على برامج لتمويل الأعمال الصغيرة، وبرامج عامة للتشغيل، وبرامج تدريب العمالة، وصناديق التنمية الاجتماعية، وبرامج دعم السلع، وبرامج التحويلات النقدية والعينية، وأنظمة المعاشات، وربما مسمى شبكات الأمان الاجتماعي يقتصر على دعم الفقراء ودعم قدراتهم.

4.4 الحماية الاجتماعية في الأراضي الفلسطينية:

يرتكز تعريف الحماية الاجتماعية في الأراضي الفلسطينية على ما جاء في الاعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948) بأنه (لكل إنسان الحق في مستوى من المعيشة، كاف للمحافظة على الصحة والرفاهية له ولأسرته، ومن ضمن ذلك التغذية والملبس والمسكن والعناية الطبية والخدمات الاجتماعية اللازمة، وله الحق في تأمين معيشته في حالات البطالة والمرض والعجز والشيخوخة، وغير ذلك من فقدان وسائل العيش نتيجة ظروف خارجة عن إرادته). وتتلاقى هذه الرؤية مع أهداف الألفية الثالثة وباقي المواثيق والاتفاقيات الدولية ذات العلاقة، والتي تضع على كاهل السلطة مسؤولية وواجب توفير الحماية الاجتماعية لمواطنيها في ظل عقد اجتماعي في طور التشكل.

إن هذا التعريف يركز على عامل المخاطرة أو التعرض (الإنكشاف) للشعوب وللجماعات والأفراد، فالشعب الفلسطيني ككل معرض للإفقار، وفيه جماعات أكثر تعرضا من غيرها لعوامل سياسية واجتماعية واقتصادية وبيئية، وكذلك فإن هناك أسرا وأفرادا أكثر تعرضا من غيرهم. ولذلك فإن مفهوما مناسبا للحماية الاجتماعية يركز على المجالات التالية (بالتكامل والتدرج):

- كخطوة أولى، يركز على **الحماية من الحرمان** من الحاجات الأساسية كالغذاء والماء والمسكن والصحة والتعليم.
- ويذهب لتوفير شبكات **الحماية للمعرضين للخطر** في ظل السياسات الاقتصادية المعولمة.
- ويمتد للعمل على حماية المواطنين من الولوج في حالة الفقر بحماية الأصول ومستويات المعيشة و**توفير الأدوات والبرامج المناسبة للانطلاق من الفقر نحو التنمية**، بما يعنيه ذلك من تركيز على ديناميات سوق العمل والبنى والسياسات والعلاقات الاقتصادية والاجتماعية التي تؤدي إلى التعرض والاستثناء من فرص العمل والمشاركة في الانتاج.
- كما يمتد لدعم المستضعفين والمهمشين.
- وينتقل لتحقيق التأمينات الاجتماعية المستندة على حقوق المواطنة.

تتمثل الحماية الاجتماعية في التدابير التالية:

1. **المساعدات النقدية والعينية** والخدمات والبرامج التي تقدم للأسر والأفراد الواقعين تحت خط الفقر.
2. البرامج والمشاريع الموجهة **للفئات المستضعفة والمهمشة** مثل الأشخاص ذوي الإعاقة والمسنين والأطفال والنساء في ظروفٍ صعبة.

3. **برامج الأمان الاجتماعي** والتي تشمل مخصصات التقاعد والبطالة والإعاقة والإصابات الناتجة عن العمل، وتعويضات العمال، والأمومة، وموت المعيل، كما تشمل مخصصات التأمين الصحي والخدمات الصحية الأساسية للجميع، ويتم من أجل ذلك إنشاء صناديق للضمان الاجتماعي تمولها الحكومة والقطاع الخاص والمواطنين.
4. **البرامج التمكينية (التشجيعية)** وذلك بهدف تكوين رأس المال البشري المناسب للولوج في سوق العمل المتغير، بما في ذلك برامج التدريب والمشاريع الصغيرة والمنح والقروض الميسرة وبرامج التشغيل.

كما أن الحماية الاجتماعية هي جزء لا يتجزأ من عملية تنموية هادفة، ترتبط بفلسفتها وأهدافها بالموازنات المتوفرة لها. وفي هذا السياق فإن هناك ترابطا محكما بين الحماية الاجتماعية والسياسات المطبقة في مجالات التعليم والصحة وحماية وتمكين النساء والأطفال.

إن هذه المستويات من الحماية الاجتماعية مترابطة، ولكن كل منها ضروري بحد ذاته، ولذلك فإنها جميعا تستفيد من وجود إطار تشريعي متناغم يلتزم بالإطار المفاهيمي المستند إلى تقنين الحماية في إطار الحقوق والواجبات التي تقع على الدولة والمواطنين، وتطبيق البرامج التي تضمن تمتع الفقراء والمحتاجين للرعاية والحقوق.

4.5 مكونات الحماية الاجتماعية في الأراضي الفلسطينية

يتكون قطاع الحماية الاجتماعية في الأراضي الفلسطينية من ثلاث مجموعات من الجهات المؤثرة في هذا المجال:

أولاً: الوزارات والمؤسسات الحكومية: وزارة الشؤون الاجتماعية، مؤسسة أسر الشهداء والأسرى، وزارة شؤون الأسرى والمحررين.

ثانياً: المؤسسات غير الحكومية: لجان الزكاة، الجمعيات الخيرية، مؤسسات الإقراض.

ثالثاً: المؤسسات الأممية والدولية: الأونروا، برنامج الغذاء العالمي، مؤسسات دولية أخرى.

رابعاً: القطاع الخاص.

4.5.1 الوزارات والمؤسسات الحكومية:

تعمل المؤسسات الحكومية بمسمياتها المختلفة على التخفيف من حدة الفقر في الأراضي الفلسطينية ورعاية الفئات المهمشة في المجتمع ويبرز هذا النشاط الحكومي من خلال عمل المؤسسات التالية:

1. **وزارة الشؤون الاجتماعية:** تعتبر المقدّم الأول لخدمات الحماية الاجتماعية على امتداد أرض الوطن، وقد بلغ عدد المنتفعين من خدمات الوزارة حوالي 125 ألف أسرة منها حوالي 47 ألف أسرة في الضفة الغربية، و78 ألف أسرة في قطاع غزة وفق بيانات شهر يونيو لعام 2015، حيث تقدم لهم المساعدات النقدية والتموينية والمساعدات التكميلية المتمثلة في التأمين الصحي المجاني والإعفاءات الجامعة والمدرسية، وغيرها من الخدمات المقدمة للأطفال في ظروف صعبة، والمرأة والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن. (وزارة الشؤون الاجتماعية، 2015، ص7)
2. **مؤسسة رعاية أسر الشهداء والجرحى:** تأسست عام 1969 من قبل منظمة التحرير الفلسطينية، وتقوم برعاية أسر الشهداء والجرحى داخل الوطن وخارجه، وتسعى المؤسسة إلى توفير مستوى عيش كريم لأسر الشهداء والجرحى، وتقدم لهم مخصصات شهرية وفقا للنظام المالي الموجود لدى المؤسسة، كما توفر لهم خدمة التأمين الصحي ومجموعة من الخدمات التعليمية .
3. **وزارة شؤون الأسرى والمحررين[16]:** تقدم الوزارة خدمات متعددة للأسرى داخل السجون وخارجها، ممثلة بالرواتب الشهرية للأسرى، ومنحة الإفراج لمرة واحدة، والغرامات، والكنتين، والتعليم الجامعي للأسير ولأبنائه وزوجته، والتأمين الصحي، وراتب شهري مقطوع للأسرى المحررين الذين أمضوا في السجن 5 سنوات فأكثر، والدفاع القانوني عنهم، وتقوم الوزارة كذلك بتوفير الدعم والحماية الاجتماعية للأسرى وعائلاتهم، وللأسرى المحررين من خلال دعم إعادة تأهيل الأسرى المحررين لتمكينهم من الاندماج في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، وحشد التأييد المحلي والإقليمي والدولي لقضايا الأسرى في السجون الإسرائيلية.

4.5.2 المؤسسات غير الحكومية:

تلعب المؤسسات غير الحكومية دوراً حيويا في التخفيف من حدة الفقر والبطالة والمساهمة في التنمية في المجتمع الفلسطيني وخصوصا في ظل الاحتلال الإسرائيلي الذي استخدم شتى الوسائل الغير أخلاقياً طوال 67 عام من أجل تعطيل التنمية في الأراضي الفلسطينية وإفقار

[16] يقدر عدد الفلسطينيين لذين ذاقوا مرارة الأسر منذ العام 1967م ولغاية اليوم، بحوالي 700 ألف مواطن، وهؤلاء بمجموعهم شكلوا جسداً واطاراً واسعاً اصطلح على تسميته بـ " الحركة الوطنية الأسيرة " انضوى تحت لوائه كل من اعتقل في السجون والمعتقلات الإسرائيلية حتى ولو ليوم واحد، بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية وفي جلسة مجلس الوزراء بتاريخ 1998/08/07 قرر الرئيس الراحل ياسر عرفات رحمه الله، قراراً بإنشاء وزارة الأسرى والمحررين وأصبحت احدى وزارات السلطة الوطنية الفلسطينية. (http://www.freedom.ps/)

الإنسان الفلسطيني، وقد لعبت المؤسسات غير الحكومية دورًا حيويًا وملموسًا في تنمية القطاعات المختلفة **ومن المؤسسات غير الحكومية العاملة في الأراضي الفلسطينية:**

1. **لجان الزكاة**[17]: وتشرف عليها وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، وتلعب دوراً هاماً على صعيد الحماية الاجتماعية في فلسطين، وذلك من خلال برامجها المختلفة المتعلقة بمساعدة الأسر الفقيرة مالياً وعينياً، إضافةً إلى مساعداتها للأيتام ورعايتهم والبرامج التدريبية والمشاريع التي تنفذها لصالح الأسر الفقيرة والفئات المهمشة، ولكن عملتها يفتقر لوجود نظم معلومات أو توفر بيانات تُمكن من قياس أثرها على الفقر والبطالة في المجتمع الفلسطيني.
2. **الجمعيات الخيرية:** تلعب الجمعيات الخيرية في قطاع غزة دوراً بارزاً في عمليات الإغاثة والتنمية، خاصة في ظل الحصار المفروض على القطاع، بما تقدمه من خدمات كبيرة، حيث تشير إحصائية الإدارة العامة للشؤون العامة والمنظمات غير الحكومية بوزارة الداخلية والأمن الوطني في قطاع غزة أن عدد الجمعيات الأهلية في قطاع غزة بلغ 886 جمعية خلال العام 2014 (منها حوالي 804 جمعية محلية، 82 جمعية دولية) مثلت الجمعيات الاجتماعية ما نسبته 44.92% من إجمالي الجمعيات الأهلية[18].
3. **جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني:** تقدم خدمات صحية، وتأهيلية، وفي مجال الصحة النفسية الاجتماعية للفئات الضعيفة والمهمشة وخاصة ذوي الإعاقة والمسنين والجرحى والأطفال الذين لديهم مشكلات نمائية. (جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، 2010)
4. **مؤسسات الإقراض:** تصنف مؤسسات الإقراض المتخصصة العاملة في فلسطين على أنها مؤسسات مالية معظمها غير ربحية، تهدف للمساهمة في عملية التنمية الاقتصادية والحد من الفقر والبطالة في المجتمع، ويوفر هذا القطاع خدمات مالية أساسية لشريحة واسعة من المجتمع، مقابل ضمانات وشروط إئتمان ميسرة لتتوافق مع المقدرة الاقتصادية البسيطة لهذه الشرائح . (عبدالكريم وآخرون، 2013، 28)

---

[17] أصدر المجلس التشريعي القانون رقم (9) لسنة 2008م الخاص بتنظيم الزكاة بإنشاء هيئة مستقلة ومتخصصة بشئون الزكاة في الأراضي الفلسطينية، وأصدر مجلس الوزراء الفلسطيني القرار رقم (144) بتاريخ 2010/2/2م بتشكيل مجلس أمناء هيئة الزكاة الفلسطينية من نخبة من العلماء المتخصصين في مجال الشريعة الإسلامية والاقتصاد والإدارة بالإضافة إلى مجموعة من رجال الأعمال ومن العاملين في المجال الخيري، وقد بدأ العمل في هذه الهيئة في شهر يوليو من العام 2012، وهيئة الزكاة الفلسطينية حسب القانون هي هيئة حكومية مستقلة تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري والأهلية القانونية لمباشرة جميع الأعمال والتصرفات التي تكفل لها تحقيق أهدافها، كما أن أموال الهيئة تتمتع بالاستقلالية عن أموال الحكومة من خلال وجود نظام محاسبي وحسابات وقوائم مالية وموازنات خاصة بالزكاة، موضحاً أنه سيتم وضع أموال الزكاة في حساب خاص بها في البنوك العاملة في الأراضي الفلسطينية. (http://www.dft.gov.ps/index.php?option=com_dataentry&pid=8&Itemid=27&des_id=1239)

[18] دقق وروجع بتاريخ 2015/4/1 من الموقع الإلكتروني http://www.moi.gov.ps/news/73124/.

4.5.3 المؤسسات الأممية والدولية: (وزارة الشؤون الإجتماعية، 2012)

1. **الأونروا:** تأسست عام 1948 لتقديم العون والإغاثة والحماية والتشغيل للاجئين الفلسطينيين الذين أجبروا بالقوة على ترك ديارهم إلى المنافي والشتات، حيث تقدم هذه الخدمة داخل فلسطين والمحيط الإقليمي، وتعتبر وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين من أهم المؤسسات الدولية التي تقدم خدمات الحماية الاجتماعية في الأراضي الفلسطينية وتحتل المركز الثاني بعد وزارة الشؤون الاجتماعية، خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار بأن نصف سكان قطاع غزة والضفة الغربية من اللاجئين.

   تعمل على توفير الرعاية الصحية الأولية، وتوفير التعليم الأساسي المجاني، العمل على خفض نسبة الفقر، وتخفيف الآثار الناتجة عن حالات الطوارئ، ولتحقيق ذلك فإنها تقوم بتقديم الإغاثة والدعم المباشر بأشكالها المختلفة النقدية والعينية وإصلاح السكن من خلال شبكة الأمان الاجتماعي ورعاية وحماية وتمكين الأسر الفقيرة والفئات المهمشة من اللاجئين، ويلاحظ بأن موازنتها في عجز دائم وخدماتها في تراجع ولا تغطي احتياجات اللاجئين الحقيقية.
2. **الاتحاد الأوروبي:** ويعتبر الممول الرئيسي للمساعدات المالية والفنية للسلطة الوطنية الفلسطينية، وخاصة برنامج التحويلات النقدية للأسر الفقيرة.
3. **برنامج الغذاء العالمي WFP** : يقدم المساعدات الغذائية للأسر الفقيرة غير اللاجئة والمصنفة أنها غير آمنة غذائياً من خلال وزارة الشؤون الاجتماعية ومؤسسة أوكسفام ومؤسسة CHF.
4. **منظمة الأغذية والزراعة FAO:** حيث تدعم القطاع الزراعي، وتساهم في الحفاظ على الأمن الغذائي في المجتمع الفلسطيني.
5. **البنك الدولي:** ويقدم مساعدات نقدية وفنية للمؤسسات الفلسطينية، كما ويساهم في تقديم المساعدات النقدية المقدمة للأسر الفقيرة بنسبة محدودة.
6. **مؤسسات الأمم المتحدة الأخرى:** هناك العديد من المؤسسات العاملة في الأراضي الفلسطينية التي تقدم خدمات حماية اجتماعية مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائيUNDP، واليونيسيفUNICEF، وبرنامج السكان العالمي UNFPA وغيرها.
7. **وكالات التنمية الدولية:** التي تقوم بتنفيذ برامج اقتصادية واجتماعية متعددة.

4.5.4 مؤسسات القطاع الخاص:

يساهم القطاع الخاص بمؤسساته المختلفة في التطور الاقتصادي والتشغيل في فلسطين، ولا يزال دوره غير واضح وبحاجة إلى تطوير للمساهمة في الحماية الاجتماعية بشكل خاص والتنمية الاجتماعية بشكل عام، مما يتطلب معالجة الدور الاجتماعي للقطاع الخاص بحيث يكون هناك ترابط بين السياسات الاقتصادية والاجتماعية وبما يؤدي إلى ترافق وتزامن في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وإعادة توزيع الدخل الوطني بما يخدم الفقراء والفئات المهمشة، وقد يناقش هنا دور الزكاة التي يدفعها القطاع الخاص في التخفيف من حدة الفقر خاصة إذا جرى تنظيمها عن طريق المؤسسات الحكومية.

ما سبق من مكونات يستدعي تكثيف واستمرار جهود الحكومة الفلسطينية بالتعاون مع المؤسسات العاملة في القطاع الاجتماعي على تعزيز التنسيق والتواصل وتوظيف الموارد المتاحة، وإعداد الخطط على كل المستويات، من أجل التخفيف ومعالجة حالة الفقر والضغط المتزايد على الخدمات، بهدف تعزيز صمود الشعب الفلسطيني في أرضه ووطنه وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية الملازمة للانتقال من مرحلة الاحتلال إلى مرحلة الاستقلال.

4.6 خلاصة الفصل:

ظهرت برامج الحماية الاجتماعية في المراحل المتتابعة للتاريخ الإنساني، فكانت هذه البرامج تواجه المشكلات التي تؤثر على قطاع من السكان الذين يعيشون في ظروف خطرة، او حرموا من حقوقهم الأساسية في الحصول على بعض فرص الحياة، وقد استخدم العالم اليوم الحماية الاجتماعية نتيجة للآثار السلبية للتحولات الهيكلية التي أشرف صندوق النقد الدولي على تنفيذها في الدول النامية، حيث يقوم البنك الدولي ومنذ التسعينات بالإشراف على شبكات الأمان الإجتماعي في الدول النامية وتطويرها وجعلها أكثر فعالية من أجل تحقيق أهداف الألفية التي في مقدمتها، مكافحة الفقر.

مصطلح الحماية الاجتماعية في العالم اليوم له دلالتين الأولى **موسعة**، حيث تشير الحماية الاجتماعية إلى التأمينات الاجتماعية باعتبارها جزءاً من الحماية وتستخدم غالباً في الدول المتقدمة، والدلالة الثانية **ضيقة**، حيث تقتصر الحماية على الخدمات المقدمة للفئات الأكثر فقراً وضعفاً وإقصاءً، حيث تتبنى السلطة الوطنية الفلسطينية الدلالة الضيقة للحماية الاجتماعية ويتكون قطاع الحماية الاجتماعية في الأراضي الفلسطينية من مزيج من المؤسسات الحكومية والأهلية والدولية والقطاع الخاص.

الفصل الخامس:

أشكال برامج الحماية الاجتماعية بوزارة الشؤون الاجتماعية

5.1 مقدمة

5.2 برنامج الحالات الاجتماعية الصعبة HSC

5.3 برنامج أفقر الفقراء (شبكة الأمان الاجتماعي)

5.4 البرامج الأخرى العاملة بالوزارة

5.5 البرنامج الوطني الفلسطيني للحماية الاجتماعية

5.6 خلاصة الفصل

5.1 مقدمة:

تفتقر الأراضي الفلسطينية لوجود شبكة أمان فعالة، أو مبنية وفق توجهات سياسية واضحة، فهي إلى وقتٍ قريب تتسم بالارتجال، وتتعاطى مع التمويل المتوفر، والذي في معظمه خارجي، والمجتمع الفلسطيني في هذا المجال اقرب إلى شبكات الحماية التقليدية.

ركزت جميع البرامج الدائمة المعمول بها حتى العام 2007 على استهداف الفئات المهمشة اجتماعياً، مثل الأسر التي ترأسها نساء، والأرامل والمطلقات، والأيتام، وكبار السن، والذين يعانون من المرض المزمن، وبالتأكيد فإنه لا يوجد تطابق بين التهميش الاجتماعي والتهميش الاقتصادي، أي أن هذه الفئات المهمشة اجتماعياً ليست هي الأكثر فقراً في المجتمع الفلسطيني، وتركز برامج الدعم الاجتماعي في الأراضي الفلسطينية على توفير الاحتياجات الآنية والطارئة للأسرة الفلسطينية، وهي ضعيفة التحسس للتباين في مجتمع الفقراء من حيث الموارد المتوفرة لهم.

لذلك يعتبر البرنامج الوطني الفلسطيني للحماية الاجتماعية نقلة نوعية في العمل الاجتماعي في الأراضي الفلسطيني منذ انطلاقه في العام 2010 في الضفة الغربية ثم في قطاع غزة في العام 2011 حيث يركز البرنامج على توفير الخدمات الأساسية اللازمة للأسر الفقيرة بما يساهم في تحقيق مستوى لائق من المعيشة للفئات الفقيرة وغير القادرة على العمل على المدى القصير من خلال برامج المساعدات النقدية والعينية وتوفير المسكن الملائم، كما تعتمد الوزارة استراتيجيات تنموية تعمل على تعزيز أصول الفقراء من خلال برامج التمكين الاقتصادي واستراتيجيات رأس المال البشري عبر توفير الرعاية الصحية والتسهيلات التعليمية.

سيتم خلال هذه الفصل استعراض التدرج التاريخي لبرامج الحماية الاجتماعية وآليات عملها والفئات المستهدفة منها منذ بداية السبعينات حتى الوقت الحالي مع توضيح طرق احتساب المساعدة النقدية والمبادئ التي استندت إليها والجهات الممولة لهذه المساعدات.

5.2 برنامج الحالات الاجتماعية الصعبة HSC

يرجع تاريخ البرنامج إلى عام 1967م مع بداية الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة[19]، وتم توفير دعم الحماية الاجتماعية للفقراء والمهمشين تحت مظلة الإدارة المدنية الإسرائيلية من العام 1967م ولغاية 1994م. (جونز وشاهين، 2012، ص27)

[19] جرت في العام 1967م بين إسرائيل وسوريا والأردن ومصر، وبعد قتال قصير، احتلت اسرائيل مرتفعات الجولان وشبه جزيرة سيناء والضفة الغربية وقطاع غزة، وبدأ الإحتلال الإسرائيلي للضفة والقطاع بتنفيذ مجموعة من القيود الإدارية على حركة الناس والبضائع تستمر ليومنا هذا.

واستمر البرنامج بعد قيام السلطة الفلسطينية حتى العام 2005 حيث بلغ عدد المستفيدين منه في ذلك العام حوالي 50 ألف(26 ألف في قطاع غزة، 24 ألف في الضفة الغربية) تتلقى مبلغ يتراوح بين 40-600 شيكل شهرياً حسب طبيعة الحالة وفق كادر المساعدات المعد لذلك، وتمول المبالغ من موازنة السلطة الوطنية الفلسطينية.

ترتكز المساعدة على الأفراد من الفئات المهمشة اجتماعياً، مثل الأسر التي ترأسها امرأة، والأرامل والمطلقات، والأيتام، والمسنين، الأشخاص ذوي الإعاقة، أو الذين يعانون من مرض مزمن، يتم من خلال البرنامج تقديم حزمة من المساعدات النقدية والتموينية والتأمين الصحي والإعفاءات المدرسية والجامعية. (ماس، 2008، ص7)

يعتمد إدراج الحالة كقضية اجتماعية على الاعتبارات التالية: (وزارة الشؤون الاجتماعية، 2010، ص8)

- تقييم الباحث الاجتماعي من خلال تدقيق مكتبي وميداني
- تصنيف فئوي للمستفيدين
- فحص لمصادر الدخل المختلفة للحالة
- موافقة مدير المديرية المخول.

في أواخر العام 2005 قامت السلطة بتجميد الدفعات من هذا البرنامج نتيجة للتطورات السياسية وحظر التعامل مع السلطة الوطنية الفلسطينية، حيث قامت مفوضية الاتحاد الأوروبي بصرف دفعات لهذه الأسر من خلال الآلية الدولية المؤقتة TIM وهي آلية تم انشاؤها لتمويل المشروعات الحيوية في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية دون المرور من خلال الوزارات، أي تتجاوز العلاقة المباشرة مع الحكومة، وقد كان يصرف مبلغ ألف شيكل لكل أسرة مستفيدة من خدمات وزارة الشؤون الاجتماعية كل ثلاث شهور بغض النظر عن الاختلاف بين الأسر في عدد الأفراد أو خصائصهم المختلفة، وفي العام 2008 جاءت آلية بيغاس بنفس الطريقة.

في نهاية العام 2008 أصبح التفكير الجدي من قبل مفوضية الاتحاد الأوروبي والبنك الدولي من أجل أيجاد طريقة أفضل لتحديد الأسر المستفيدة في ظل عدم تطابق بين التهميش الاجتماعي والتهميش الاقتصادي، مما يعني أن هناك فئات فقيرة أخرى لا تستفيد من خدمات الوزارة، كما أن هناك فئات اجتماعية تستفيد من خدمات الوزارة وهي لا تستحق الحصول على المساعدة.

5.3 برنامج أفقر الفقراء (شبكة الأمان الاجتماعي)

في ظل التوجهات العالمية الجديدة في مجال مكافحة الفقر والتي تراعي الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للفقراء، وهي تدمج ما بين نوعين من الاستراتيجيات: (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2005، ص110)

أولها: اعتماد استراتيجيات وسياسات اغاثية تستهدف توفير الاحتياجات الأساسية والعاجلة للفقراء، أي من خلال "استراتيجيات الرفاهية الاجتماعية". يدمج هذا النوع من الاستراتيجيات ما بين نظام فعال "للتحويلات يضمن مستوى لائق من المعيشة للفئات الفقيرة غير القادرة على العمل"، وبناء شبكة أمان لحماية الفئات المعرضة للفقر المؤقت (مثل الذين يعانون من البطالة).

وثانيها: اعتماد استراتيجيات تنموية تعمل على تعزيز أصول الفقراء، وتحسين قدراتهم وفرصهم في الوصول إلى المصادر، حيث يأتي ذلك في نطاق "استراتيجيات رأس المال البشري" والتي تقوم على "تحسين قدرة الجيل الحالي من الفقراء على تحقيق دخل أكبر والمساهمة في زيادة قدرة أبنائهم على الكسب في المستقبل من خلال اتخاذ خطوات لزيادة فرص حصولهم على الموارد، بما في ذلك المعلومات وفرص الائتمان، ويمكن تحقيق هذا عن طريق تحسين فرص الحصول على توظيف أو فرص الحصول على أصول إنتاجية للأسر الفقيرة، وتعزيز مكافأتهم عن الأنشطة الإنتاجية. ومن المرجح أن يكون الأثر الأكبر على المدى الطويل للاستثمار في مجال رأس المال البشري – الصحة والتعليم".

عملت السلطة الوطنية الفلسطينية على تطوير برامج مكافحة الفقر وفق التوجهات العالمية حيث استندت خطة التنمية 2005-2007 على هدفين رئيسين للخطة هما:

1. معالجة الفقر بطريقة مستدامة.
2. تحسين فعالية الحكم لدى السلطة الوطنية الفلسطينية.

على أن يتم تحقيق هذين الهدفين من خلال مجموعة من التدخلات والبرامج الوطنية وقد تم تصميم البرامج بحيث: (مركز المعلومات الوطني الفلسطيني،2005، ص50)

- تؤمن الحماية الاجتماعية من خلال توفير فرص عمل وتنمية الموارد البشرية والصحية وإعادة تأهيل الأسرى، واستمرار المساعدات الغذائية والنقدية.
- تستثمر في رأس المال البشري والمادي والاجتماعي من خلال تقوية قدرات المرافق التعليمية والصحية، وإعادة تأهيل شبكات الطرق والمواصلات والمياه العادمة ومكبات النفاية، وغيرها كإعادة بناء مطار غزة الدولي وميناء غزة البحري.
- الاستثمار في مؤسسات الحكم الجيد من خلال الاصلاح الحكومي وبناء المؤسسات.

- خلق بيئة مواتية لنمو القطاع الخاص من خلال بناء المناطق الصناعية، وإعادة تأهيل الأراضي الزراعية والمباني الخاصة، وتطوير قدرات القطاع الخاص وإعادة تأهيل أصوله.

وفي هذا الإطار تم رصد توجه من السلطة الوطنية الفلسطينية نحو تطوير برامج الحماية الاجتماعية الرسمية من خلال سعيها لبلورة سياسة اجتماعية واضحة المعالم، وإصلاح برامجها الخاصة برعاية الفئات المهمشة والضعيفة، وتوجهها نحو الدمج ما بين البعد الإغاثي والبعد التنموي في معالجة قضية الفقر، وهذا التوجه يمكن رصده في قيام وزارة الشؤون الاجتماعية في العام 2005 بإعداد تصور حول برنامج جديد بإسم أفقر الفقراء (إصلاح ودعم شبكة الأمان الاجتماعي SSNRP)، ومن بين أهدافه إصلاح برنامج الحالات الصعبة وجعله أكثر فاعلية وكفاءة في استهداف الفقراء على أساس المساواة والعدالة والشفافية. (وزارة الشؤون الإجتماعية، 2010، ص8)

يستهدف برنامج أفقر الفقراء الأسر ذات الدخل الاقتصادي المتدني على أن تكون من أفقر 10%-15% من الأسر الفلسطينية أي حوالي (45-55 ألف أسرة)، وتعطى الأولوية في هذا المشروع للأسر التالية: (ماس، 2008، ص6)

1. الأسر معدومة الدخل، أو ذات دخل اقتصادي متدني، على أن تكون من أفقر 10% من الأسر الفلسطينية.
2. الأسرة التي تضم أفراد مهمشين وتصنف على أنها من أفقر 30% من الأسر الفلسطينية.

من أجل تحديد المستفيدين من هذا البرنامج استخدمت الوزارة أسلوب التسجيل بواسطة استمارة خاصة من أجل حصر المستفيدين من البرنامج، ورافق التسجيل حملة اعلامية ودعائية كبيرة، حيث وصل عدد الأسر المسجلة بنهاية العام 2005 حوالي 150 ألف أسرة بواقع (80 ألف أسرة في قطاع غزة، 70ألف أسرة في الضفة الغربية)[20]

تم إعداد معادلة تراعي العوامل التي تؤثر في الفقر وفقاً لبيانات مسوح الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ذات العلاقة، وتشمل المعادلة معلومات حول بيانات ديمغرافية واقتصادية عن كل فرد من أفراد الأسرة، مثل العمر والجنس والتحصيل الأكاديمي والحالة الاجتماعية. حيازة السلع المعمرة، ودخل رب الأسرة، ويقوم فريق من الباحثين الاجتماعيين بزيارة الأسرة الفقيرة لفحص دقة البيانات المقدمة وتقييم الوضع الاجتماعي والاقتصادي لها. (وزارة الشؤون الاجتماعية، 2005)

بعد أن تخضع الأسر للمعادلة يتم ترتيبها حسب درجات استحقاقها، وتحدد قيمة المساعدة التي تحصل عليها الأسرة وفق ما هو وراد في شكل رقم 5.1.

[20] مقابلة مع رياض البيطار، مدير عام الإدارة العامة للحماية الاجتماعية بغزة في 2015/05/03 ، بمكتبه بالوزارة الساعة 10 صباحاً.

شكل رقم (5.1)

طريقة حساب قيمة المساعدة للأسرة الفقيرة في برنامج أفقر الفقراء

قيمة المساعدة= المساعدة الحياتية + الحوافز
المساعدة الحياتية= 200 شيكل +(28 شيكل × عدد أفراد الأسرة)
الحوافز= (14شيكل × عدد الاطفال دون سن الخامسة) + (28شيكل × عدد الطلبة في المرحلة الأساسية) + (84 شيكل × عدد الطلبة في المرحلة الثانوية والتعليم المهني) + (56 شيكل × عدد المهمشين في الأسرة)
وتشمل شريحة المهمشين: الأيتام، المعاقين، أسرة تقودها امرأة، المسنين، والمرضى المزمنيين.

المصدر: معهد أبحاث الدراسات الاقتصادية– ماس (2008). الورقة الأولى: برامج الحماية الاجتماعية الحكومية في الأراضي الفلسطينية 2006–2007، رام الله، ص 7

حيث تتسلم الأسر المستفيدة من البرنامج تأمين صحي مجاني، ومبلغ مالي ثابت، بالإضافة إلى دفعة مالية مشروطة بتلقي خدمات صحية، وضمان التحاق الأولاد في سن التعلم العام بالدراسة، وحضور الأبوين والبالغين من أعضاء الأسرة 4 حلقات توعوية في السنة حول المواضيع الصحية والاجتماعية للأسرة، حيث يتم دفع مبلغ إضافي (14 شيكل عن كل طفل) لكل أسرة تلتزم بإرسال طفلها من سن يوم إلى خمس سنوات لعيادة صحية مرة كل ستة أشهر على الاقل، وعلاوة قيمتها 28 شيكلاً للطالب من الصف الأول الابتدائي حتى التاسع مشروطة بالتزامه بالدوام المدرسي بنسبة 85% فما فوق، كما سيتم دفع علاوة للطلبة من 16 إلى 21 سنة كحافز إضافي بقيمة 56 شيكلاً وتتراوح المبالغ الإجمالية التي تتلقاها الأسرة بين 228–1000 شيكل. (ماس، 2008، ص7)

وقد تم تمويل البرنامج من خلال البنك الدولي ونتيجة لعدم وجود إستراتيجية واضحة للعمل وعدم توفر التمويل الكافي تقرر الإبقاء على البرنامج القديم (برنامج الحالات الصعبة) واستمر العمل بوتيرة منخفضة في برنامج إصلاح شبكة الأمان الاجتماعي، وتم تخفيض المبالغ التي تتلقاها الأسرة لتتراوح بين 250–500 شيكل شهرياً وأصبحت المساعدة غير مشروطة وقد بلغ عدد المستفيدين من البرنامج حوالي خمسة آلاف أسرة بواقع (أربعة آلاف أسرة في قطاع غزة، ألف أسرة في الضفة الغربية)[21].

وقد أدى تأسيس هذا البرنامج الى خلق ازدواجية في تقديم المساعدات النقدية للأسر الفقير، حيث يتم تطبيق معايير وشروط مختلفة عن تلك سارية المفعول في برنامج الحالات الصعبة إضافة

[21] مقابلة مع رياض البيطار، مدير عام الإدارة العامة للحماية الاجتماعية بغزة في 2015/05/03 ، بمكتبه بالوزارة الساعة 10 صباحاً.

الى اختلاف احتساب المساعدة النقدية (المنفعة)، مما أدى إلى التشكك في استحقاق الحالات المستهدفة من حيث أولوية استحقاقها. (وزارة الشؤون الاجتماعية، 2010، ص9)

إن وجود برنامجين يستهدفان نفس الفئة من الفقراء والفئات الهشة لم يسهم في تخفيض الفقر أو مساعدة هذه الفئات في تطوير آليات تأقلم تساعدها في تخفيف حدة الأزمات الاقتصادية والموسمية والمخاطر الاجتماعية، وذلك في حين يبلغ عدد الفقراء تحت خط الفقر حوالي 150,000 أسرة، فان البرنامجين معا يغطيان فقط حوالي 57,000 اسرة أي ما يعادل الثلث تقريبا. (وزارة الشؤون الاجتماعية، 2010، ص9) لذا عملت وزارة الشؤون الاجتماعية ومن خلال إستراتيجية الحماية الاجتماعية على البدء في إنشاء البرنامج الوطني الفلسطيني للحماية الاجتماعية والذي يعتبر برنامج التحويلات النقدية –الذي نتج من دمج البرنامجين السابقين– هو المكون الرئيسي له.

5.4 البرامج الأخرى العاملة بالوزارة: (وزارة الشؤون الاجتماعية، 2010، ص9-10)

1. **برنامج المساعدات الطارئة:** والذي يستهدف الأسر أو الأفراد الذين يتعرضون لهزات اقتصادية أو اجتماعية بغرض دعم هذه الأسر وتمكينها من تجاوز الحدث الطارئ مثل احتراق منزل أو هدمه من قبل سلطات الاحتلال أو الأضرار التي تنجم عن مداهمات الاحتلال لمناطق السلطة الفلسطينية.
2. **برنامج تمكين الأسر الفقيرة والمحرومة** (DEEP): يهدف البرنامج إلى تمكين الأسر والأفراد الفقيرة والهشة القريبة من خط الفقر الوطني ومساعدتها على إنشاء مشاريع إنتاجية صغيرة مدرة للدخل، يدار هذا المشروع من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP من خلال شبكة واسعة من منظمات المجتمع المدني لحساب وزارة الشؤون الاجتماعية، ويمول المشروع من البنك الإسلامي للتنمية ودول عربية أخرى.
3. **صندوق تأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة:** يهدف إلى تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة اقتصاديا من خلال منحهم قروضا لمشاريع صغيرة مستردة وبدون فوائد.
4. **برنامج رعاية وتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة:** ويستهدف فئة الإعاقة ببرامج حماية ورعاية وتأهيل تنفذها الوزارة وتشتري بعض خدماتها من مقدمي الخدمة من مؤسسات المجتمع المدني، كما ويتضمن البرامج التأهيلية تزويد ذوي الإعاقة بالأدوات المساعدة(كراسي متحركة، عكازات، وغيرها) والإشراف على مؤسسات تدريب وتأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة الحكومية والأهلية.

5. **برنامج الرعاية الاجتماعية والدفاع الاجتماعي:** ويستهدف بشكل رئيسي فئة كبار السن بخدمات إيواء ورعاية إما من خلال دور الإيواء التابعة للوزارة أو من خلال الإشراف وتنسيق عمل وجهود العمل المجتمعي والمدني، وتقديم مساعدات مالية وعينية وتأمين صحي، إضافة إلى بعض الأدوات المساعدة من خلال الموازنة العامة للوزارة والسلطة، كما وتقدم الوزارة ضمن هذا البرنامج خدمات لتنمية قدرات الشبيبة وتأهيلهم مهنيا، وخدمات الدفاع الاجتماعي ورعاية وتأهيل الأحداث، وكفالة الأيتام، ويشمل البرنامج كذلك نشاطات وقائية لمواجهة ظاهرة تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية، ويهدف البرنامج كذلك إلى الحد من انتشار الجريمة في المجتمع وكذلك الحد من انتشار ظواهر سلبية أخرى كالتسول والتشرد وجنوح الأحداث، أيضا من خلال الموازنة العامة.
6. **برنامج حماية ورعاية الأسرة والطفل:** ويستهدف المرأة ويهدف إلى تقويتها وتمكينها وحمايتها خاصة النساء المعنفات، وذلك من خلال برامج تقدمها الوزارة وأهمها التدريب والتوعية والتثقيف، كما أن البرنامج يقوم بالتنسيق مع مؤسسات القطاع الأهلي ويشرف على أعمالها لضمان تقديم خدمة نوعية، كما ويستهدف البرنامج الأطفال في خطر حيث يقدم البرنامج خدمات نهارية ومساعدات نقدية خاصة، وهناك شبكة حماية الطفولة، ويوجد برامج تهتم بالوالدين وتوعيتهم حول حقوق الأطفال وأساليب التعامل معهم وينسق مع العاملين في مجال الطفولة بخصوص برامج ومشاريع لخدمة هذه الفئة، ويشمل هذا البرنامج الإشراف على دور الحضانة وتنظيم عملها، وكذلك توفير وتنظيم الأسر البديلة للأطفال فاقدي الرعاية الوالدية، ويتم تمويل البرنامج من الموازنة العامة للسلطة الوطنية ومشاريع وبرامج القطاع الأهلي.
7. **برنامج تعزيز الشراكة مع الجمعيات الخيرية:** ويهدف البرنامج إلى تعميق الشراكة مع الجمعيات والمنظمات الأهلية، والإشراف على عملها بموجب القانون، يهدف البرنامج أيضا إلى دعم الجمعيات وتنظيم عملية شراء الخدمة منها، وتتم مراقبة عمل الجمعيات من خلال تبادل المعلومة والتقارير الدورية، هذا ويبلغ عدد الجمعيات المسجلة في الضفة الغربية حوالي 700 جمعية وحوالي 500 جمعية في غزة.

عملت الوزارة وفق حزمة البرامج السابقة حتى العام 2010 حيث أعادت تنظيم وترتيب برامجها وفق إستراتيجية الحماية الاجتماعية والتي كان مكونها الأساسي البرنامج الوطني الفلسطيني للحماية الاجتماعية.

5.5 البرنامج الوطني الفلسطيني للحماية الاجتماعية

عملت وزارة الشؤون الاجتماعية في العام 2010-2011 على إطلاق إستراتيجية الحماية الاجتماعية بعد نقاشات موسعة خلال الأعوام 2008، 2009 بين السلطة الوطنية الفلسطينية والبنك الدولي ومفوضية الاتحاد الأوروبي تمخضت عنها إستراتيجية الحماية الاجتماعية والتي احتوت على جميع الخدمات التي تم عرضها في البند 5.4 إلا أن الجديد كان في استحداث برنامج التحويلات النقدية حيث تم توحيد العمل في برامج المساعدات النقدية داخل برنامج واحد للمساعدات النقدية، وقد اعتمد البرنامج الفقر الأسري كمعيار للحصول على خدمات وزارة الشؤون الاجتماعية وفق معادلة فحص مستويات المعيشة PMTF.

معادلة قياس مستوى المعيشة (PMTF):

هي معادله إحصائية تم اشتقاقها من خلال بيانات مسح إنفاق واستهلاك الأسرة الذي اعده الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في العام 2007 ، حيث يتم من خلالها احتساب مستوى إنفاق الأسرة ثم يقارن هذا المستوى بخط فقر الاستهلاك الخاص بها، ويدخل في المعادلة 34 متغير، تمثل 54% من المتغيرات التي تقيس الفقر، وتأخذ بعين الاعتبار بعض متغيرات مثل:

- **المتغيرات الجغرافية** : مثل مناطق السكن ونوع التجمع السكاني .
- **المتغيرات الديموغرافيه:** مثل التركيب العمري لأفراد الأسرة من حيث وجود أطفال ومسنين، الأفراد القادرين على العمل، الجنس، حاله اللجوء ..... وغير ها .
- **المتغيرات الصحية:** مثل الأمراض المزمنة، الإعاقات بمختلف أنواعها .
- **المتغيرات الاقتصادية:** مثل الحالة العملية لأفراد الأسرة، الأنشطة الاقتصادية الممارسة من قبلهم، قطاع العمل، مدة العمل، الدخل المتحقق للأسرة من مختلف المصادر .
- **المتغيرات السكنية:** مثل طبيعة المسكن، استخدامات المسكن، كثافة المسكن و حجمه.
- **المتغيرات ذات العلاقة بالسلع المعمرة:** وهي التي تتعلق بمستويات إنفاق الأسرة على العديد من السلع المعمرة وتعكس مستويات رفاه الأسرة بشكل عام .

5.6 ملخص الفصل

إن التطور التاريخي للحماية الاجتماعية في الأراضي الفلسطينية هو أمر طبيعي في ظل تطوير الأدوات العالمية المستخدمة في مكافحة الفقر، والعمل على توفير الاحتياجات الأساسية للأسر الفقيرة والفئات المهمشة، ولعل هذا التطور يربط ما بين الإغاثة والتنمية، فهو لا يغفل توفير الاحتياجات الأساسية ولكنه يستثمر في نقاط القوة للأسر الفقيرة.

إن عمل وزارة الشؤون الاجتماعية يرتكز على المزج ما بين أهدافٍ مرحلية وهي توفير الحد الأدنى من المعيشة للأسر الفقيرة من خلال المساعدات النقدية والمساعدات العينية التي يتم تقديمها، والأهداف المتوسطة المتحققة من خلال رعاية وحماية الفئات الهشة والضعيفة، وتحقيق أهداف طويلة الأمد من خلال توفير الرعاية الصحية والتعليمية لأفراد الأسر الفقيرة، والعمل نحو تمكين هذه الأسر اقتصادياً للخروج من دائرة الفقر، وذلك بصرف النظر عن المعيار المستخدم.

الفصل السادس:
البرنامج الوطني الفلسطيني للحماية الاجتماعية

6.1 مقدمة

6.2 مجال المساعدات الإنسانية

6.3 الخدمات المقدمة للفئات المهمشة

6.4 ملخص الفصل

6.1 مقدمة:

تعمل وزارة الشؤون الاجتماعية من خلال البرنامج الوطني الفلسطيني للحماية الاجتماعية نحو مكافحة الفقر من خلال المساعدات النقدية المقدمة من خلال برنامج التحويلات النقدية، وكذلك توفير الأمن الغذائي للفئات الفقيرة والتي تعاني من انعدام أمن غذائي، كما تسعى الوزارة نحو تطوير منظومة من المشروعات التنموية الصغيرة فيما يعرف بالتمكين الاقتصادي لمساعدة الأسر على الخروج من طور الإغاثة إلى التمكين الاقتصادي وصولاً للتنمية.

وتقدم الوزارة خدمات للفئات المهمشة من خلال مساعدة ورعاية كبار السن، والخدمات والمساعدات المقدمة لذوي الاحتياجات الخاصة، وحماية ورعاية الأسرة والطفولة، والعمل نحو رعاية وتأهيل الأطفال المتسربين من المدارس والأحداث الجانحين.

وسيتم في هذا الفصل الحديث عن الخدمات التي تقدمها وزارة الشؤون الاجتماعية للأسر الفقيرة والفئات المهمشة في قطاع غزة وسيتم التطرق لعمل بعض المؤسسات الدولية خصوصا الأونروا وبرنامج الغذاء العالمي فيما يتعلق بالمساعدات الغذائية.

6.2 مجال المساعدات الإنسانية:

في مجال المساعدات تعمل الوزارة على إدارة ثلاث برامج وهي برنامج التحويلات النقدية وبرنامج المساعدات الغذائية لغير اللاجئين، وكذلك برنامج تمكين الأسر الفقيرة والمحرومة (ديب).

6.2.1 برنامج التحويلات النقدية:

يعتبر برنامج التحويلات النقدية هو أكبر برنامج لرعاية الأسر الفقيرة في الأراضي الفلسطينية، حيث يستهدف حوالي 125 ألف أسرة منها 47 ألف في الضفة الغربية، و78 ألف في قطاع غزة وفق بيانات شهر يونيو لعام 2015، حيث يتم من خلال البرنامج توفير مساعدة نقدية للأسر المستفيدة تتراوح بين 250 شيكلا إلى 600 شيكلا شهرياً، حيث يبلغ متوسط المبلغ الذي تحصل عليه الأسرة حوالي 450 شيكل شهرياً، ويتم تحديد المبلغ وفقاً لمعادلة فحص المعيشة (PMTF). (وزارة الشؤون الاجتماعية، 2015، ص7)

ويأتي هذا البرنامج في إطار عمل السلطة الوطنية الفلسطينية نحو التأسيس لنظام حماية اجتماعية نزيه وشفاف، وتفيد بيانات البرنامج لدفعة ديسمبر 2014 بأن 52% من تمويل البرنامج يتم من خلال وزارة المالية بالسلطة الوطنية الفلسطينية، بينما 46% من التمويل من خلال الاتحاد

الأوروبي فيما يتم تمويل 2% المتبقية من خلال البنك الدولي. (وزارة الشؤون الإجتماعية، 2015) حيث يتم العمل إدارة البرنامج بشكلٍ موحد للضفة الغربية وقطاع غزة.

ويرى الباحث أن هناك تغطية تامة للأسر التي تقع تحت خط الفقر المدقع في الأراضي الفلسطينية، من الناحية الإحصائية والرقمية، ولكن يجب عدم الحكم على التغطية إلا من خلال الإطلاع على المبالغ التي يتم دفعها للأسر من خلال البرنامج، حيث أن هذه المبالغ قليلة مقارنة بالمبالغ التي يتم نشرها من خلال الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني حول خطوط الفقر.

وفي ظل الإنقسام بين وزارات السلطة الوطنية الفلسطينية المستمرة حتى كتابة هذه الرسالة يتم من خلال وزارة الشؤون الاجتماعية بغزة إدارة بعض برامج المساعدات النقدية الطارئة والتي تتم من خلال: [22]

- **توفير تمويل حكومي من وزارة المالية بغزة،** لبرنامج مساعدات أسر شهداء وزارة الشؤون الإجتماعية الذين لا يعتبرون فئة استهداف لمؤسسة أسر الشهداء والجرحي، وكذلك صرف كفالة لأسر المفصولين من الخدمة الحكومية، أو برنامج بدل مواصلات لطلاب مراكز التدريب المهني.
- **توفير مساعدات نقدية من خلال الجمعيات المحلية،** للحالات الإنسانية العاجلة التي تتطلب إغاثة ومساعدة سريعة وتتنوع هذه المساعدات بين مساعدات صحية مثل(تكاليف العلاج وشراء أدوية وعملية زراعة الكبد والكلى والنخاع، وأطفال أنابيب)، ومساعدات اجتماعية (بدل إيجار وتوائم وحرائق)، ومساعدات لشراء الأدوات المساعدة للأشخاص ذوى الإعاقة وبعض الحالات الاستثنائية الطارئة.

6.2.2 المساعدات الغذائية:

وفقاً لمؤتمر القمة العالمي للأغذية (1996) يتحقق الأمن الغذائي "عندما يتوفر لجميع الناس وفي جميع الأوقات القدرة الفيزيائية والاقتصادية للحصول على ما يكفي من الغذاء لتلبية احتياجاتهم الحياتية لممارسة حياة صحية ومنتجة". (ماس، 2012)

هذا التعريف كما ورد في نشرة الأمن الغذائي الدورية التي تصدرها ماس ينطوي على أربعة عناصر:

1. توفر الغذاء – سواء المنتج محلياً أو المستورد.
2. توفير إمكانية الوصول للغذاء.

[22] مقابلة مع رياض البيطار، مدير عام الإدارة العامة للحماية الإجتماعية في 2015/05/03 ، بمكتبه بالوزارة الساعة 10 صباحاً.

3. توفر الاستقرار لضمان الحصول على ما يكفي من الغذاء في كل الأوقات دون خوف من هزات طارئة.
4. توفر إمكانية استهلاك الغذاء بشكل صحي.

وفي ظل الأوضاع غير المستقرة في الأراضي الفلسطينية فهناك اتجاهين لتحقيق الأمن الغذائي هما إتباع سياسات زراعية، والثاني توفير مساعدات غذائية للعائلات المحتاجة، حيث يقع الاتجاه الأول على عاتق وزارة الزراعة، أما الاتجاه الثاني فهو من صميم عمل وزارة الشؤون الاجتماعية، حيث تأخذ الوزارة دور التنسيق للتعاون في التخطيط الوزاري المشترك للسياسات والبرامج المؤدية إلى تحسين واقع الأمن الغذائي في فلسطين.

يعتبر برنامج الغذاء العالمي الأونروا هما المزودين الأساسيين للمساعدات الغذائية في الأراضي الفلسطينية، حيث يقدم برنامج الغذاء العالمي مساعدات غذائية لغير اللاجئين على شكل غذاء، قسائم شرائية، ووجبات غذاء مدرسية في حين تقدم الأونروا مساعداتها للاجئين على شكل كوبونات غذائية.

جدول رقم (6.1)

أعداد الأفراد المنتفعين المستفيدين من برامج المعونة الغذائية[23] في قطاع غزة ومقارنتها مع إسقاطات أعداد السكان اللاجئين وغير اللاجئين لعام 2014.

الممول	كوبونات طعام	قسائم غذائية[24]	كوبونات +قسائم	مجموع الأفراد	الأفراد حسب حالة اللجوء*	التغطية
الأونروا	858000	0	0	858000	1220000	70.33%
برنامج الأغذية العالمي	170228	50349	9807	230384	570000	40.42%
المجموع	1028228	50349	9807	1088384	1790000	60.80%

* توزيع الأفراد حسب حالة اللجوء وفق ما ورد في كتاب فلسطين الإحصائي 2014 الصادر عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

[23] تم الحصول على البيانات أثناء برنامج تدريبي حول تخطيط السوق أثناء الطوارئ EMMA والذي أجرته مؤسسة أوكسفام في شهر أكتوبر– 2013 بمشاركة العديد من المؤسسات الحكومية والمحلية والدولية.

[24] تشتمل القسائم الشرائية على 10 أصناف (الخبز، الدقيق فئة ا كجم، البيض، الحليب، اللبن، لبنة، الجبن، الأرز، البقوليات، الزيت النباتي) وقد تم اختيار هذه الأصناف كونها متوفرة في الأسواق، ضرورية لتوفير نظام غذائي صحي وتتماشى مع العادات الغذائية للمجتمع، مصنعة في قطاع غزة والضفة الغربية لضمان دعم الاقتصاد المحلي. (نشرة صادرة عن مؤسسة أوكسفام البريطانية، 2012)

يتضح من خلال الجدول التالي رقم (6.1) بأن حوالي 60,8% من سكان قطاع غزة يتلقون مساعدات عينية، حيث أن 70,33% من الأفراد اللاجئين المسجلين يتلقون مساعدات طعام من الأونروا 40,42% من الأسر غير اللاجئة تتلقى مساعدات عينية من برنامج الأغذية العالمي، حيث يتم توزيع مساعدات الطعام إما بشكل مباشر من المخازن الرئيسية لبرنامج الغذاء العالمي، أو بشكل غير مباشر بواسطة القسائم الشرائية، وبالتعاون بين برنامج الغذاء العالمي ووزارة الشؤون الاجتماعية ومنظمات دولية ومحلية غير حكومية (CHF، أوكسفام بريطانيا). (وزارة الشؤون الإجتماعية، 2015، ص10)

من خلال الأرقام يتضح أن هناك انعدام في الأمن الغذائي في الأراضي الفلسطينية له علاقة في الوقت الحالي بالفقر والضعف وقلة الموارد، وأنه ليس له علاقة بأزمة محددة أو ندرة في الغذاء، ونسبة الأفراد الذين يتلقون مساعدات عينية في قطاع غزة يؤكد ما جاء به المسح الاجتماعي الاقتصادي والأمن الغذائي بأن حوالي 57% من سكان قطاع غزة يعانون من انعدام في الأمن الغذائي. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2013، ص24)

يتم من خلال وزارة الشؤون الاجتماعية إدارة برنامجين فيما يتعلق بالأمن الغذائي هما: (وزارة الشؤون الاجتماعية، 2015، 10-11)

- **برنامج المساعدات التموينية الدورية:** يتم من خلال مديريات وزارة الشؤون الاجتماعية حيث يتم توزيع مساعدات تموينية دورية للأسر غير اللاجئة، ويبلغ عدد الأسر المستفيدة 19823 أسرة بواقع 85000 فرد، وتبلغ قيمة المشروع حوالي 18 مليون دولار وفق اتفاقية العام 2014 مع برنامج الأغذية العالمي.
- **برنامج المساعدات التموينية الطارئة:** يتم من خلال هذا البرنامج توفير كوبونات غذائية وغير غذائية (حرامات- فرشات- أدوات مطبخ-...) وذلك للأسر التي تتعرض لظروف طارئة مثل حريق أو الأسر التي تعيش في ظروف صعبة ولا تتلقى مساعدات تموينية من برنامج الأغذية العالمي، حيث تم خلال العام 2014 توزيع 18420 كوبونة طارئة تبلغ تكلفة الكوبون الواحد حوالي 100 شيكل، أي حوالي 18,42 مليون شيكل.

6.2.3 التمكين الاقتصادي:

التمكين هو تضافر مجموعة من السياسات من أجل معالجة كافة أبعاد الفقر المختلفة، فهناك حاجة لتعزيز موارد الفقراء وليس الموارد الاقتصادية، أي الموارد التعليمية والصحية وغيرها مما يكون نظام حماية اجتماعية قادر على توفير الحماية للأسر والأفراد في مواجهة الأخطار

كالفقر والأزمات، وعليه يجب أن تترافق المساعدات الإنسانية بالخدمات المختلفة لتحقيق الأثر المنشود (جنرال للاستشارات والتدريب، 2011)

يعتبر التمكين الاقتصادي مكوناً رئيسياً في إستراتيجية الحماية الاجتماعية وذلك لأن معظم الأسر التي تقع تحت خط الفقر المدقع هي ليست أسر فقيرة وإنما أُفقرت نتيجة للوضع الاقتصادي والاجتماعي الذي تعيشه الأراضي الفلسطينية، حيث تمتلك هذه الأسر رأس المال البشري ولكنها تفتقر إلى المال، لذا تعمل برامج التمكين على توفير المال اللازم لهذه الأسر من أجل إنشاء مشروعاتها الخاصة.

يعتبر **برنامج تمكين الأسر المحرومة اقتصادياً(DEEP)** من أهم برامج التمكين المنفذة في الأراضي الفلسطينية، حيث يهدف لدعم تمكين الأسر الفقيرة ليعتمدوا على ذاتهم، والعمل على التمكين الاقتصادي للأسر الفلسطينية التي تُعاني من الفقر ومساعدتها على الخروج من تلقي المساعدات لتصبح قادرة على توفير الدخل بشكل مستقل من خلال الوصول إلى رُزمة من الخدمات المالية وغير المالية التي تُلبي احتياجاتها، ويمول البرنامج من قبل البنك الإسلامي للتنمية وينفذ من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(UNDP). (الثلاثيني، 2013)

وتشير بيانات وزارة الشؤون الاجتماعية وفق ما ورد في تقرير انجازات الوزارة للعام 2014 أن عدد الأسر التي حصلت على مشروعات صغيرة عبر آلية ديب خلال العام 2014 حوالي 387 أسرة وقد بلغت تكلفة المشاريع التي حصلت عليها حوالي 2321113$ دولار. (وزارة الشؤون الاجتماعية، 2015، ص11)

كما تقوم الوزارة بالتنسيق مع العديد من الجمعيات المحلية والدولية مثل Oxfam وأرض الإنسان السويسرية وغير من المؤسسات على توفير مشاريع صغيرة تستفيد منها الأسر الفقيرة. (وزارة الشؤون الاجتماعية، 2014، ص11)، ولكن تظل هذه الجهود محدودة الأثر في ظل الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية المتعددة الأبعاد التي يعاني منها قطاع غزة.

6.3 الخدمات المقدمة للفئات المهمشة:

تعمل الوزارة على رعاية وحماية الفئات المهمشة حيث تعتبر الراعي الأول للأشخاص ذوي الإعاقة والأطفال في ظروف صعبة وكذلك الأطفال في خلاف مع القانون، والاهتمام بقضايا المرأة وكبار السن.

6.3.1 حماية ورعاية الأشخاص ذوي الإعاقة:

تُعرف الأمم المتحدة الأشخاص ذوي الإعاقة بأنهم الأطفال أو البالغين بسن العمل الذين يعانون من عجز بدني أو عقلي أو فكري أو حسي والتي تتفاعل مع المعيقات الأخرى لتعرقل مشاركتهم الكاملة والفعالة في المجتمع على قدم المساواة. (جنرال للاستشارات والتدريب، 2011)

وقد تم في العام 2012-2013 إجراء مسح للأشخاص ذوي الإعاقة في قطاع غزة بتمويل من جمعية الهلال الأحمر القطري، والجدول رقم (6.2) يوضح أعداد الأشخاص ذوي الإعاقة المستفيدين من خدمات وزارة الشؤون الإجتماعية من خلال مقاطعة بيانات مسح الأشخاص ذوي الإعاقة مع بيانات البرنامج الوطني الفلسطيني للحماية الإجتماعية.

جدول رقم (6.2)

أعداد الأشخاص ذوي الإعاقة المستفيدين من برنامج التحويلات النقدية ونسبتهم من أعداد الأشخاص ذوي الإعاقة في قطاع غزة 2014.

المحافظة	حسب الإحصاء المركزي		برنامج التحويلات النقدية	
	الأفراد	النسبة%	الأفراد	النسبة% الذي يغطيها البرنامج من المعاقين في المحافظة
غزة	10359	26	5209	50,28
شمال غزة	10479	26,30	5666	54,07
ديرالبلح	5268	13,20	3066	58,20
خانيونس	8552	21,40	4301	50,29
رفح	5219	13,10	3161	60,57
المجوع	39877	100%	21403	53,67

المصدر: وزارة الشؤون الإجتماعية (2015). تقرير إنجازات وزارة الشؤون الإجتماعية لعام 2014- قطاع غزة، غزة- فلسطين، ص 13.

يتضح من خلال الجدول رقم (6.2) ومن خلال مسح الإعاقة الذي أجراه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لعام 2013 حيث تبين أن عدد الأشخاص الذي يعانون من إعاقة وفق تعريف مجموعة واشنطن والذين يقعون ضمن فئة (صعوبة كبيرة- لا يستطيع مطلقاً) بلغ حوالي 39693 فرد أي ما يعادل 2.4% من سكان قطاع غزة .

كما يلاحظ من خلال الجدول رقم (6.2) بأن حوالي 53,67% من الأشخاص ذوي الإعاقة في قطاع غزة مشمولين في قوائم البرنامج الوطني الفلسطيني للحماية الاجتماعية حيث يحصلون على حزمة المساعدات التي يحصل عليها الفقراء بشكل عام (مساعدات نقدية – مساعدات عينية لغير اللاجئين – تأمين صحي- إعفاءات مدرسية وجامعية).

وتعمل الوزارة على تعزيز التنسيق مع مؤسسات المجتمع المدني من أجل توفير بعض المساعدات التأهيلية المساندة، وتشغيل بعض الأشخاص ذوي الإعاقة المؤهلين في برامج التشغيل المؤقت، ومتابعة منحهم إعفاءات جمركية، والمساهمة في شراء خدمة للأدوات المساعدة غير المتوفرة في الوزارة، إلا أن هذه الجهود قليلة ومبعثرة.

6.3.2 حماية ورعاية الطفولة:

تبلغ نسبة الأطفال (0-9) أعوام 27,9% (بواقع 26,3% في الضفة الغربية، 30,7% في قطاع غزة) وذلك حسب بيانات كتاب فلسطين الإحصائي لعام 2014، وتعتبر حماية الطفل حق ثابت من حقوق الإنسان، ومحور للتنمية البشرية، وليس مجرد خدمة أو نشاط إغاثي، وهذا مبدأ كرسته اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل الصادرة في العام 1989، إلى جانب بقية المبادئ الدولية لحقوق الإنسان، وقد صادقت السلطة الوطنية الفلسطينية على اتفاقية الطفل، وأسست مبادئ وزارة الشؤون الاجتماعية ومفهومها لحماية الطفل على هذه الاتفاقية. (جنرال للاستشارات والتدريب، 2011، ص70)

تعمل وزارة الشؤون الاجتماعية على رعاية وحماية الأطفال الأكثر عرضه للمخاطر، وهم الأطفال المعرضون للعنف بسبب الاحتلال، الأطفال من أسر فقيرة، الأطفال المعرضون لعنف المجتمع، الأطفال المحرمين من الرعاية الأبوية، الأطفال في خلاف مع القانون (الأحداث الجانحين) ، الأطفال المتسربين من المدارس، والأطفال ذوي الإعاقة، ومن الجدير ذكره أن الفئات الثلاث الأخيرة تستهدفهم الإدارة العامة للرعاية الاجتماعية عبر برامجها المختلفة، حيث تقوم الوزارة بما يلي:

1. في مجال الرعاية الإيوائية للأطفال في ظروف صعبة يوجد في قطاع غزة هي ثلاث دور رعاية حالياً خاصة للأطفال، وهي معهد الأمل للأيتام، مبرة الرحمة، قرية الSOS حيث تقدم خدماتها لحوالي 250 طفلا، تتابعها الوزارة[25].
2. **الإشراف على حضانات الأطفال:** تشرف الوزارة على 78 دار حضانة في قطاع غزة وتعتبر الوزارة المسئولة عن منح تسجيل الحضانات إذا ما التزمت بمواصفات معينة بموجب لائحة تنظيم دور الحضانة رقم 86 لسنة 2005 الواردة في جريدة الوقائع الفلسطينية، وقد شهد العام 2014 الشروع بالمسح الأول الذي يضم أيتام الثلاثة حروب الأخيرة (2009-2012-2014). (وزارة الشؤون الإجتماعية، 2015، ص18)
3. **الأسر الحاضنة:** تشرف الوزارة على الأسر الحاضنة التي تحتضن الأطفال بشكل دائم في عائلة غير عائلتهم وهم الأطفال فاقدي الأبوين أو مجهولو النسب، حيث يتم تقييم الحالات من قبل لجنة صغيرة في الوزارة وهي التي تمنح الموافقة على الحضانة، وأعداد الأسر الحاضنة قليلة جداً. (وزارة الشؤون الإجتماعية، 2015، ص 18)
4. **رعاية الأطفال المتسربين من المدارس:** تعمل الوزارة على رعاية الأطفال من كلا الجنسين والذين تتراوح أعمارهم ما بين 13- 16 عاما في خمسة مراكز تدريبية منتشرة في محافظات قطاع غزة، حيث يتم توفير الرعاية الاجتماعية اللازمة لهم والعمل على تعديل سلوكهم وتأهيلهم في مهن تتناسب وميولهم وقدراتهم والمساهمة في نموهم النفسي والاجتماعي وتعزيز معارفهم وخبراتهم وكذلك العمل على محو الأمية لديهم وغرس القيم الدينية والأخلاقية لديهم وقد تخرج في العام 2014 حوالي 317 من طلاب المراكز بعد تأهيليهم و تهيئتهم للاندماج بسوق العمل والمجتمع.
5. **رعاية الأطفال في خلاف مع القانون (الأحداث):** تُدير الوزارة مؤسسة الربيع لرعاية الأحداث الجانحين والتي تهدف إلى حماية المجتمع من أخطار الجريمة والانحراف بالتعاون مع الجهات المعنية الأخرى من خلال إصلاح الفرد وتأهيله وتدريبه وإعادة دمجه في المجتمع حيث تتعامل مع فئات الأحداث الجانحين والمعرضين لخطر الانحراف من سن 12-أقل من18 عاما، داخل مؤسسة الربيع للرعاية الاجتماعية من خلال البرامج المقدمة فيها أو في بيئتهم من خلال عمل مراقبي السلوك في الميدان.

[25] مقابلة مع إيمان عدوان رئيس وحدة الأسرة والطفولة بوزارة الشؤون الاجتماعية بغزة في 2015/5/14 الساعة 12 ظهراً بمكتبها.

6.3.3 حماية ورعاية المرأة:

وفي مجال حماية رعاية المرأة تدير الوزارة في قطاع غزة مركزي تمكين المرأة والمجتمع في كل من النصيرات وسط قطاع غزة وجباليا شمال قطاع غزة، وكذلك الإشراف على بيت أمان لرعاية النساء المعنفات

- **مركزي تمكين المرأة والمجتمع:** حيث يقدم المركزين دورات وندوات دينية وتثقيفية واجتماعية ونفسية وصحية وقانونية من أجل الارتقاء بمستوى المرأة، ويتكون كل مركز من ستة وحدات وهي: [26]
  - وحدة التطريز والخياطة والنول والشمع.
  - وحدة البرنامج التعليمي وتتضمن ثلاثة برامج (برنامج التوجيهي، وبرنامج محو الأمية، برنامج دروس التقوية لجميع المراحل).
  - وحدة المكتبة: تهتم هذه الوحدة باستقبال الزوار والاطلاع على الكتب الثقافية المتنوعة، وتتضمن (النادي الإبداعي للطفل، الحاسوب).
  - وحدة النادي النسوي ويقدم هذا النادي العديد من الدورات والندوات المتعددة والمختلفة التي تخص المرأة وتتضمن أيضاً (صالون الرياضة، وصالون التجميل).
  - وحدة التصنيع الغذائي: تقدم جميع المأكولات والحلويات العربية والشعبية.
  - وحدة الحضانة: تستقبل أطفال المترددات على المركز أو الأطفال من الحي الذي يوجد به المركز حيث تعمل على رعايتهم والمحافظة عليهم.
- **مركز بيت أمان لرعاية النساء المعنفات:**

وفي مجال حماية النساء المعنفات تشرف الوزارة على بيت الأمان للرعاية الاجتماعية وهو بيت إيوائي للنساء المعنفات وقد تم افتتاحه في العام 2010 ويستهدف النساء المعتدى عليهن، واللاتي ليس لديهن مأوى، لهن سلوكيات تحتاج إلى علاج، حيث يقدم المركز الخدمات الإرشادية النهارية والخدمات الإيوائية.

[26] صفحة مركز تمكين المرأة والمجتمع – جباليا على موقع http://www.facebook.com/pages/

6.3.4 حماية ورعاية المسنين:

يعتبر كبار السن أحد الفئات المهمشة التي تعتني بها وزارة الشؤون الاجتماعية ولكن تقتصر خدمات الحماية الاجتماعية التي تحصل عليها هذه الفئة على المساعدات الاغاثية مثل المساعدات النقدية والمساعدات التموينية وكذلك توفير التأمين الصحي المجاني عبر وزارة الصحة، كما تقوم الوزارة بتوفير بعض الأدوات المساعدة والحفاظات لهذه الفئة.

جدول رقم (6.3)

توزيع كبار السن وفق بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ووفق بيانات البرنامج الوطني الفلسطيني للحماية الاجتماعية حسب الجنس والفئات العمرية 2015

الفئة العمرية	كبار السن في قطاع غزة		كبار السن المسجلين بالوزارة			نسبة% التغطية[27]
	عدد	نسبة%	انثى	ذكر	مجموع	
55-59	34914	1,98	5747	3886	9633	27,59
60-64	24176	1,37	4353	3790	8143	33,68
65-69	16752	0,95	3133	2394	5527	32,99
70-74	10872	0,62	1989	1245	3234	29,75
75-79	7242	0,41	1342	1075	2417	33,37
<=80	6851	0,39	1576	992	2568	37,48
	100807	5,73	18140	13382	31522	31,27

المصدر:

1. بيانات السجل المدني- وزارة الداخلية بقطاع غزة، 2015
2. بيانات البرنامج الوطني الفلسطيني للحماية الإجتماعية، 2015

يلاحظ من خلال الجدول رقم 6.3 أن كبار السن (55 عام فأكثر) يمثلون حوالي 5,73% من المجتمع الغزي، كما أن واحد من كل ثلاث من كبار السن في قطاع غزة يستفيد من خدمات البرنامج الوطني الفلسطيني للحماية الاجتماعية، ولكن يفتقر عمل الوزارة إلى الدعم النفسي والاجتماعي لهذه الفئة أو إلى البُعد التنموي في تقديم الخدمة كما أن الوزارة لا يوجد بها دائرة مختصة بالوزارة بقطاع غزة تعتني بها تصمم التدخلات المناسبة لها وتدرس الظواهر الاجتماعية التي تحيط بها.

[27] نسبة التغطية تساوي عدد كبار السن المستفيدين من البرنامج الوطني الفلسطيني للفئة العمرية مقسوماً على العدد الكلي لكبار السن في قطاع غزة في الفئة العمرية.

6.5 ملخص الفصل

يعتبر البرنامج الوطني الفلسطيني للحماية البرنامج الأكبر في مجال الحماية الاجتماعية في الأراضي الفلسطينية وخصوصاً قطاع غزة، حيث يوفر البرنامج العديد من المساعدات والخدمات المقدمة للأسر الفقيرة والفئات المهمشة.

على صعيد الأسر الفقيرة يستهدف البرنامج حوالي 78 ألف أسرة في قطاع غزة حيث يوفر مساعدة نقدية تتراوح بين 250 إلى 600 شيكل شهرياً تُدفع كل ثلاث شهور، كما يوفر البرنامج الأمن الغذائي لحوالي 20 ألف أسرة غير لاجئة في قطاع غزة عبر برنامج الأغذية العالمي، بالإضافة لجهودٍ متواضعةٍ في مجال التمكين الاقتصادي، كما يوفر العديد من المساعدات التكميلية المتمثلة في الإعفاءات المدرسية والجامعية والتأمين الصحي المجاني، وكذلك توفير المساعدات في أوقات الطوارئ.

وعلى صعيد الفئات المهمشة يعمل البرنامج على توفير خدمات الرعاية والحماية للأشخاص ذوي الإعاقة والمرأة وكبار السن والأطفال في ظروف صعبة، وفق ما يتوفر لدى الوزارة أو من خلال الشركاء في القطاعات المختلفة.

كما يعمل البرنامج على التنسيق مع المؤسسات الحكومية أو الأهلية من أجل توفير أفضل الخدمات للأسر الفقيرة والفئات المهمشة في قطاع غزة.

الفصل السابع
الإجراءات ومنهجية الدراسة

7.1 مقدمة

7.2 الإجراءات ومنهجية التحليل الإحصائي.

7.3 فحص صدق وثبات أداة الدراسة.

7.4 تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة.

7.5 المنهجية القياسية ونماذج الانحدار.

7.6 ملخص الفصل

7.1 مقدمة:

تعتبر هذا الفصل محوراً رئيسياً يتم من خلاله إنجاز الجانب التطبيقي من الدراسة، وعن طريقها يتم الحصول على البيانات المطلوبة لإجراء التحليل الإحصائي والقياسي للتوصل إلى النتائج التي يتم تفسيرها في ضوء أدبيات الدراسة السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة، وبالتالي تُحقق الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها هذه الدراسة.

حيث يتناول هذا الفصل وصفاً للمنهج المتبع ومجتمع وعينة الدراسة، وكذلك أداة الدراسة المستخدمة وطريقة إعدادها وكيفية بنائها وتطويرها، ومدى صدقها وثباتها، كما يتضمن وصفاً للإجراءات التي قام بها الباحث في تصميم أداة الدراسة وتقنينها، والأدوات التي استخدمها لجمع بيانات الدراسة، وينتهي الفصل بالمعالجات الإحصائية التي استخدمت في تحليل البيانات واستخلاص النتائج، وفيما يلي وصفاً لهذه الإجراءات.

7.2 الإجراءات ومنهجية التحليل الإحصائي

7.2.1 منهجية الدراسة:

بناءً على طبيعة الدراسة والأهداف التي تسعى لتحقيقها فقد استخدم الباحث منهجين أساسيين هما المنهج الوصفي التحليلي والمنهج القياسي.

فالمنهج الوصفي التحليلي يعتمد على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع ويهتم بوصفها وصفاً دقيقاً ويعبر عنها تعبيراً كيفياً وكمياً، كما لا يكتفي هذا المنهج بجمع المعلومات المتعلقة بالظاهرة من أجل استقصاء مظاهرها وعلاقاتها المختلفة، بل يتعداه إلى التحليل والربط والتفسير للوصول إلى استنتاجات يبني عليها التصور المقترح بحيث يزيد بها رصيد المعرفة عن الموضوع.

أما المنهج القياسي فيتمثل ببناء نموذج انحدار باستخدام برنامج EViews يعتمد على بيانات مقطعية، وذلك لتحليل وتفسير أهم المتغيرات المؤثرة على مستوى المعيشة من خلال تطبيق منهجية البحث في الاقتصاد القياسي.

7.2.2 مجتمع الدراسة:

مجتمع الدراسة هو المستفيدين من خدمات البرنامج الوطني الفلسطيني للحماية الاجتماعية في قطاع غزة والذين بلغ عددهم حوالي (78000) أسرة حتى تاريخ يونيو 2015م.

7.2.3 عينة الدراسة:

تم استخدام طريقة العينة العشوائية الطبقية، حيث تم توزيع عينة استطلاعية على مكاتب الوزارة الثمانية[28] في قطاع غزة المنتشرة في قطاع غزة، وقد بلغ حجمها 48 استبانه لاختبار الاتساق الداخلي والصدق البنائي وثبات الاستبانة.

وبعد التأكد من صدق وسلامة الاستبانة للاختبار، تم اختيار عينة الدراسة من خلال المعادلة الإحصائية التالية:(Yamane,1967, 886)

$$n = N / (1+N(e)^2)$$

n حجم العينة، N مجتمع الدراسة، e الخطأ المسموح به = 0.04

من خلال المعادلة وعند حساب حجم العينة نجد أنها تقدر بحوالي 620 استبانة وقد تم اضافة حوالي 138 استبانة وذلك من أجل ضمان توفر عينة ممثلة أكبر لجميع الأحياء في قطاع غزة، وقد بلغ حجم العينة حوالي 758 استبانة.

تم اختيار العينة العشوائية الطبقية من خلال برنامج الـSPSS، من خلال مجتمع الدراسة حيث تم توزيع أفراد العينة حسب المحافظة، الحي، الجنس، العمر، حالة اللجوء، مكان السكن.

تم الحصول على موافقة من وزارة الشؤون الاجتماعية لإعداد الدراسة انظر الملحق رقم(4)، وقد تم استدعاء أفراد العينة لتحديث بياناتهم بمديريات ومكاتب وزارة الشؤون الاجتماعية، حيث تم تعبئة استبانه الدراسة معهم.

7.2.4 طرق جمع البيانات:

تم استخدم مصدرين أساسين للمعلومات:

أولاً: المصادر الثانوية:

والتي تتمثل في الكتب والمراجع العربية والأجنبية ذات العلاقة، والدوريات والمقالات والتقارير، والأبحاث والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدارسة، والبحث والمطالعة في مواقع الإنترنت المختلفة، وبيانات المستفيدين من خدمات البرنامج الوطني الفلسطيني للحماية الاجتماعية والبالغ عددهم حوالي 78 ألف أسرة وفق بيانات البرنامج لشهر يونيو/2015.

---

[28] يقسم قطاع غزة في وزارة الشؤون الإجتماعية إلى خمسة مديريات هي غزة وشمال غزة ودير البلح وخانيونس ورفح كما يوجد ثلاث مكاتب فرعية هي بيت لاهيا وغزة والنصيرات، وتتبع لكل مديرية أو مكتب مجموعة من الأحياء، حيث يبلغ عدد الأحياء في قطاع غزة حوالي 133 حي.

ثانياً:المصادر الأولية:

تم إعداد الاستبانة كأداة رئيسة للبحث، صممت خصيصاً لهذا الغرض لمعالجة الجوانب التحليلية لموضوع البحث، حيث تم استخدام الاستبانة للحصول على بيانات مقطعية نظراً لعدم وجود بيانات حول الإنفاق والاستهلاك ضمن بيانات المستفيدين من خدمات البرنامج الوطني الفلسطيني للحماية الاجتماعية، وذلك من أجل استخدامها في التحليل الإحصائي باستخدام البرامج الاحصائية التالية، EViews & SPSS، وكذلك تم إجراء العديد من المقابلات مع عدد من المتخصصين والمدراء العامون بوزارة الشؤون الاجتماعية في قطاع غزة.

7.2.5 خطوات بناء الاستبانة:

تم إعداد أداة الدراسة لمعرفة "**دور البرنامج الوطني الفلسطيني للحماية الاجتماعية في تحسين مستوى المعيشة للأسر الفقيرة في قطاع غزة**"، واتبع الباحث الخطوات التالية لبناء الاستبانة:

- الاطلاع على مسوح الإنفاق والاستهلاك الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وكذلك الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة، والاستفادة منها في بناء الاستبانة وصياغة فقراتها.
- الاطلاع على استمارة الاستهداف للبرنامج الوطني الفلسطيني للحماية الاجتماعية المستخدمة في الأراضي الفلسطينية والمُعدة من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية، للاستفادة منها في صياغة فقرات الاستبانة.
- استشارة عدد من الأكاديميين والعاملين بوزارة الشؤون الاجتماعية في تحديد أبعاد الاستبانة وفقراتها.
- عرض الاستبانة على المشرفين للنقاش وإبداء الملاحظات.
- تصميم الاستبانة في صورتها الأولية.
- عرض الاستبانة على (12) من المحكمين ذوي الخبرة في المجالات الأكاديمية والمهنية والإحصائية. والملحق رقم (1) يبين أسماء أعضاء لجنة التحكيم.
- في ضوء آراء المحكمين تم تعديل بعض فقرات الاستبانة وكانت صورتها النهائية كما في ملحق (2)، حيث تكونت الاستبانة ثمانية أقسام وهي كما يلي:

القسم الأول: بيانات رب الأسرة (5) أسئلة.

القسم الثاني: بيانات أفراد الأسرة (12) سؤال.

القسم الثالث: بيانات مسكن الأسرة (6) أسئلة.

القسم الرابع: بيانات حول حيازة الأسرة من السلع المعمرة (19) سؤال.

القسم الخامس: بيانات حول مصروفات الأسرة (12) سؤال.

القسم السادس: بيانات حول الدخل التقديري الشهري للأسرة (11) سؤال.

القسم السابع: بيانات حول المساعدات التي تحصل عليها الأسرة من البرنامج (10) أسئلة.

القسم الثامن: وجهة نظر المستفيدين من خدمات البرنامج (18) فقرة.

وقد تم استخدام مقياس ليكارت الخماسي لمعرفة أراء المستفيدين حول فقرات القسم الثامن وقد كانت أعلى درجة 5 وتعني موافق بشدة ثم 4 تعني موافق، 3 تعني محايد، 2 تعني غير موافق، وأقل درجة 1 تعني غير موافق بشدة.

7.3 فحص صدق وثبات أداة الدراسة:

تم التأكد من صدق أسئلة وفقرات الاستبانة بطريقتين هما صدق المحكمين، وصدق المقياس الذي يتضمن فحص صدق الاتساق الداخلي والصدق البنائي لفقرات الاستبانة.

7.3.1 صدق الاستبانة:

يقصد بصدق الاستبانة أن تقيس أسئلة الاستبانة ما وضعت لقياسه، وقد تم التأكد من صدق الاستبانة بطريقتين:

أولا: صدق المحكمين "الصدق الظاهري":

عرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين تألفت من (12) من المتخصصين في المجالات الأكاديمية والمهنية والإحصائية وأسماء المحكمين بالملحق رقم (1) وكانت الاستبانة في الصورة النهائية حسب الملحق رقم (2).

ثانيا: صدق المقياس: الاتساق الداخلي Internal Validity:

يقصد بصدق الاتساق الداخلي مدى اتساق كل فقرة من فقرات الاستبانة مع المجال الذي تنتمي إلية هذه الفقرة، وقد تم حساب الاتساق الداخلي للقسم الثامن وذلك من خلال حساب معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال والدرجة الكلية للمجال نفسه.

نتائج الاتساق الداخلي: يوضح جدول رقم (7.1) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال "**وجهة نظر المستفيدين من خدمات البرنامج**" والدرجة الكلية للمجال، وذلك لاستجابات جميع أفراد العينة (758 استبانة) حيث يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوي معنوية $\alpha \leq 0.05$ لجميع الفقرات؛ لذلك يعتبر المجال صادق لما وضع لقياسه.

جدول رقم (7.1)

معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال "وجهة نظر المستفيدين من خدمات البرنامج" والدرجة الكلية

م	الفقرة	معامل سبيرمان للارتباط	القيمة الاحتمالية (Sig.)
1	توفير مصاريف تعليم أبنائي.	0.539	0.000*
2	توفير مصاريف الرعاية الصحية لي ولأسرتي.	0.601	0.000*
3	زيادة قدرتي على توفير الغذاء الأساسي لي ولأسرتي.	0.570	0.000*
4	مساعدتي وأسرتي على مواجهة الأزمات الطارئة.	0.610	0.000*
5	تمكين من القيام بزيارات الأهل والأقارب.	0.203	0.000*
6	زيادة قدرتي على إجراء بعض الترميم والتحسين في منزلي.	0.558	0.000*
7	زيادة قدرتي على المشاركة المجتمعية.	0.214	0.000*
8	شعوري بقيمتي في المجتمع.	0.598	0.000*
9	شعوري باهتمام الدولة بي وبأسرتي.	0.612	0.000*
10	مساعدتي على الاعتماد على نفسي في المستقبل.	0.571	0.000*
11	تمكيني من شراء ملابس لأبنائي بشكل دوري.	0.627	0.000*
12	الحد من خلافات الزوجية والمشاكل الأسرية.	0.575	0.000*
13	توفير بعض الأدوات الكهربائية في منزلي.	0.464	0.000*
14	زيادة قدرتي على تعليم أبنائي في الجامعات.	0.491	0.000*
15	زيادة قدرتي على شراء بعض احتياجات بالدين من السوبرماركت .	0.489	0.000*
16	توفير مشروع صغير لتحسين ظروفي المعيشية.	0.267	0.000*
17	تمكيني من الالتزام بدفع ايجار الشقة أو البيت.	0.248	0.000*
18	تنمية قدرتي على الادخار.	0.597	0.000*

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوي دلالة $\alpha \leq 0.05$.

7.3.2 ثبات الاستبانة Reliability:

يقصد بثبات الاستبانة أن تعطي هذه الاستبانة نفس النتيجة لو تم إعادة توزيع الاستبانة أكثر من مرة تحت نفس الظروف والشروط، أو بعبارة أخرى أن ثبات الاستبانة يعني الاستقرار في نتائج الاستبانة وعدم تغييرها بشكل كبير فيما لو تم إعادة توزيعها على الأفراد عدة مرات خلال فترات زمنية معينة.ويتم ذلك من خلال معامل ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha Coefficient. والجدول رقم (7.2) يوضح قيمة معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة كما يلي:

جدول رقم (7.2)

معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات القسم الثامن من الاستبانة

المجال	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ
القسم الثامن: وجهة نظر المستفيدين في خدمات البرنامج	18	0,847

يتضح من النتائج الموضحة في جدول رقم (7.2) أن قيمة معامل ألفا كرونباخ مرتفعة، وبذلك تكون الاستبانة في صورتها النهائية كما هي في الملحق رقم (2) قابلة للتوزيع، ومن خلال النتيجة تأكد صدق وثبات الإستبانة وصلاحيتها للتحليل واستخراج النتائج والإجابة على أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها.

7.3.3 المعالجات الإحصائية المستخدمة:

- تم تفريغ وتحليل الاستبانة من خلال برنامج التحليل الإحصائي EViews & Statistical Package for the Social Sciences (SPSS).
- النسب المئوية والتكرارات والمتوسط الحسابي: يستخدم هذا الأمر بشكل أساسي لأغراض معرفة تكرار فئات متغير ما.
- اختبار ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha)، لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة.
- معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation Coefficient) لقياس درجة الارتباط: يقوم هذا الاختبار على دراسة العلاقة بين متغيرين. وقد تم استخدامه لحساب الاتساق الداخلي، والعلاقة بين المتغيرات.

- اختبار الإشارة Sign Test لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلي درجة الحياد وهي 3 أم زادت أو قلت عن ذلك، ولقد تم استخدامه للتأكد من دلالة المتوسط لكل فقرة من فقرات القسم الثامن.
- اختبار مان – وتني Mann Whitney لمعرفة ما إذا كان هناك فروقات ذات دلالة إحصائية بين مجموعتين من البيانات المستقلة.
- اختبار كروسكال – والاس kruskal Wallis لمعرفة ما إذا كان هناك فروقات ذات دلالة إحصائية بين ثلاث مجموعات أو أكثر من البيانات.
- نماذج تحليل الانحدار.

7.4 تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة:

سيتم عرض تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة، وذلك من خلال الإجابة عن أسئلة الدراسة واستعراض أبرز نتائج الاستبانة والتي تم التوصل إليها من خلال تحليل فقراتها، كما يلي:

7.4.1 تحليل خصائص العينة حسب بيانات رب الأسرة:

وتشمل هذه الخصائص تحليل البيانات الشخصية لرب الأسرة والذين تم استهدافهم، والتي تتعلق بالعمر، الجنس، حالة اللجوء، المستوى التعليمي لرب الأسرة، ووضع العمل. وفيما يلي عرض لنتائج عينة الدراسة وفقا لخصائص والسمات الشخصية لرب الأسرة.

☒ **توزيع أرباب الأسر العينة حسب عمر رب الأسرة:**

تم تقسيم الفئات العمرية لأرباب الأسر لأربعة فئات:

- **الفئة الأولى أقل من30 عام** وهي مرحلة الشباب حيث يكون الإنسان فيها قد بدأ بالتفكير في مستقبله وعمله وحياته الزوجية واستقراره الإجتماعي والنفسي.
- **الفئة الثانية من 30 عام إلى أقل من 45 عام:** وهي مرحلة الرجولة ويكون الإنسان فيها قد بلغ أشد ما يمكن واستقر فكره على العقلانية والواقعية ويعتبر من تجاربه السابقة.
- **الفئة العمرية من 45 عام إلى أقل من 65 عام:** مرحلة الكهولة وفيها يبدأ الإنسان في التدقيق بما حققه ونجح به وما أخفق به أيضاً، ويحاول إنجاز ما أخفق به سابقا.

- **الفئة العمرية 65 عام فأكثر:** وهي مرحلة الشيخوخة حيث يصاب بأمراض مختلفة منها مزمنة أو غير مزمنة، لذلك فهو يعتمد كلياً على الآخرين أداء حاجاته العامة والخاصة.

جدول رقم (7.3)

توزيع أرباب الأسر عينة الدراسة حسب عمر رب الأسرة

الفئة العمرية	التكرارات	النسبة %
أقل من 30 عام	63	8,31
من 30 إلى أقل من 45 عام	249	32,85
من45 إلى أقل من 65 عام	340	44,85
65 عام فأكثر	106	13,99
المجموع	758	100

يتضح من خلال جدول (7.3) أن ما نسبته 44.85% من أرباب الأسر يقعون في الفئة العمرية من 45 إلى أقل من 65 سنة، والفئة العمرية من 30 إلى أقل من 45 سنة تأتي في المرتبة الثانية بما نسبته 32,85%، والفئة العمرية 65 سنة فأكثر في المرتبة الثالثة بما نسبته 13,99%، والفئة العمرية أقل من 30 سنة المرتبة الأخيرة بما نسبته 8,31%.

يتضح من التوزيع السابق للفئات العمرية عمق المشكلة التي يعانيها المجتمع الغزي من عدم قدرة أرباب الأسر توفير الاحتياجات الأساسية لأسرهم وبالتالي لجوئهم لوزارة الشؤون الاجتماعية من أجل مساعدتهم ولعل أكثر الفئات العمرية خطورة هي الفئة العمرية دون 30 عام، فهي لشباب في سن الحيوية والعمل، ولجوئهم للوزارة يعكس حالة من الإحباط وصلوا إليها نتيجة لسوء الأحوال الاقتصادية دفعتهم للبحث عن المساعدة.

☒ **توزيع أرباب أسر العينة حسب جنس رب الأسرة:**

جدول رقم (7.4)

توزيع أرباب أسر عينة الدراسة حسب جنس رب الأسرة

جنس رب الأسرة	التكرارات	النسبة %
ذكر	523	69
أنثى	235	31
المجموع	758	100

يبين جدول رقم (7.4) أن ما نسبته 69% من أرباب الأسر هم من الذكور، وأن ما نسبته 31% من أرباب الأسر هم من الإناث، ويُعزي الباحث النسبة العالية من الأسر التي تُعيلها إمرأة إلى أن هذه الأسر في غالبها فقيرة نتيجة لفقد المُعيل الرجل أو مرضه أو إعاقته مما يجعله غير قادر على القيام بمهامه في إدارة نفقات الأسرة.

كما تتفق الأرقام السابقة مع ما أظهرته دراسة (صافي، مقداد، 2010، ص105) أن نسبة الأسر الفقيرة التي ترأسها امرأة تمثل 33,9% من الأسر الفقيرة في العام 2007.

☒ **توزيع أرباب أسر العينة حسب حالة اللجوء لرب الأسرة:**

جدول رقم (7.5)

توزيع أرباب أسر عينة الدراسة حسب حالة اللجوء لرب الأسرة

حالة اللجوء	التكرارات	النسبة %
لاجئ	490	64,6
غير لاجئ	268	35,4
المجموع	758	100

يبين جدول رقم (7.5) أن ما نسبته 64,6% من أرباب الأسر هم من اللاجئين، وأن ما نسبته 35,4% من أرباب الأسر هم من غير اللاجئين، وهذه النسبة مشابهة لتوزيع اللاجئين وغير اللاجئين في المجتمع الغزي حيث يمثل اللاجئون 65,3% من السكان، بينما يمثل غير اللاجئون حوالي 34,7% من السكان. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2014 أ، ص 53)

☒ **توزيع أرباب أسر العينة حسب المستوى التعليمي لرب الأسرة:**

جدول رقم (7.6)

توزيع أرباب أسر عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي لرب الأسرة

المستونى التعليمي	التكرارات	النسبة %
أمي	84	11,1
ملم (يقرأ ويكتب)	127	16,8
ابتدائي	164	21,6
إعدادي	197	26
دبلوم مهني	13	1,7
ثانوي	127	16,8
دبلوم متوسط	23	3
بكالوريوس	23	3
المجموع	758	100

يبين جدول (7.6) أن ما نسبته 26% من أرباب الأسر هم من الحاصلين على الشهادة الإعدادية، وأن ما نسبته 21,6% من أرباب الأسر هم من الحاصلين على الشهادة الابتدائية في المرتبة الثانية، وفي المرتبة الثالثة أرباب الأسر الملمون (يقرأون ويكتبون)، وأرباب الأسر الحاصلين على الشهادة الثانوية بنسبة 16,8% لكليهما، يليهم في المرتبة الرابعة أرباب الأسر الأميين بنسبة 11,1%، وفي المرتبة الخامسة أرباب الأسر الحاصلين على دبلوم متوسط، وأرباب الأسر الحاصلين على بكالوريوس بنسبة 3% لكليهما، وفي المرتبة الأخيرة الحاصلين على دبلوم مهني بنسبة 1,7%.

وبالتالي فإن 77,2% من أرباب أسر عينة الدراسة مستواهم التعليمي دون الثانوية، وهذا يتوافق مع دراسة (مقداد وآخرون، 2012، ص 17)، حيث كانت نسبة أرباب الأسر الفقيرة الذين مستواهم التعليمي دون الثانوية حوالي 73,8%، كما تتوافق مع دراسة (حسن، 2005، ص 72) حيث بينت الدراسة أن 77% من الفقراء في جنين مستواهم التعليمي دون الثانوية.

وما سبق يؤكد العلاقة العكسية ما بين الفقر والمستوى التعليمي، فكلما كان المستوى التعليمي لأفراد المجتمع أقل، كان انتشار الفقر بين هذه الفئات أكبر والعكس صحيح، لأن من يملك مستوى تعليمي أكبر تكون فرصته في الحصول على فرصة عمل دائمة أو مؤقتة أكبر.

☒ توزيع أرباب أسر العينة حسب وضع العمل لرب الأسرة:

جدول(7.7)

توزيع أرباب أسر عينة الدراسة حسب حالة العمل لرب الأسرة

حالة العمل لرب الأسرة	التكرارات	النسبة %
لا يعمل	678	89,4
يعمل	80	10,6
المجموع	758	100

يبين جدول (7.7) أن ما نسبته 89,4% من أرباب الأسر هم بدون عمل، وأن ما نسبته 10,6% من أرباب الأسر يعملون، وهذا يدل على أن الفقر ليس مقتصراً على الذين لا يعملون فقط، بل أن هناك أشخاص يعملون ولكنهم فقراء ويرى (حسن، 2005، ص75) أن ذلك بسبب عدم انتظام العمل الذين يعملون به، وانخفاض الدخل المتأتي من هذا العمل وعدم كفايته.

الأرقام السابقة تشير إلى العلاقة الطردية ما بين الفقر والبطالة، حيث ينتشر الفقر بين الأسر التي يرأسها أرباب أسر عاطلون عن العمل، ففقدان الدخل للأسرة هو من الأسباب الأساسية لوقوع الأسرة في دائرة الفقر.

7.4.2 تحليل خصائص العينة حسب بيانات أفراد الأسرة:

وتشمل هذه الخصائص تحليل بيانات أفراد الأسرة التي تم استهدافها، والتي تتعلق بأعداد أفراد الأسرة (الملتحقين بالجامعة، والمصابين بأمراض مزمنة، الأشخاص ذوي الإعاقة، العاطلين عن العمل، والعاملين) حسب الجنس. وفيما يلي عرض لنتائج عينة الدراسة وفق بيانات أفراد الأسرة.

☒ توزيع أفراد الأسرة فوق 15 عام حسب وضع العمل:

جدول رقم (7.8)

التوزيع النسبي لأفراد الأسرة الذين أعمارهم فوق 15 عام حسب وضع العمل والجنس

المؤشر	ذكور %	إناث %	الإجمالي %
أفراد الأسرة العاطلين عن العمل[29]	13,91	0,84	14,75
أفراد الأسرة الملتحقين بالعمل	7,32	1,98	9,29

يبين جدول (7.8) أن 9,29% من أفراد أسر عينة الدراسة فوق سن 15 سنة ملتحقين بالعمل حيث يتوزعون (7,32% ذكور، و1,98% إناث)، كما أن 14,75% من أفراد أسر عينة الدراسة فوق سن 15 سنة عاطلين عن العمل حيث يتوزعون (13,91% ذكور، و0,84% الإناث).

☒ توزيع أفراد الأسرة حسب الالتحاق بالجامعات والكليات:

جدول رقم (7.9)

التوزيع النسبي لأفراد الأسر الملتحقين بالجامعات من أفراد أسر عينة الدراسة الذين أعمارهم 18 سنة فأكثر

المؤشر	ذكور %	إناث %	الاجمالي %
الأفراد الملتحقين بالجامعات أو الكليات	7,21	8,34	15,55

يبين جدول (7.9) أن 15.55% من أفراد أسر عينة الدراسة الذين أعمارهم 18 سنة فأكثر هم من الملتحقين بالجامعات أو الكليات، ويتوزعون (7,21% ذكور، و8,34% إناث)، وهذا يدل على الرغبة الكبيرة لدى الأسر في الاستثمار في رأس المال البشري وما يشجعهم على ذلك الإعفاءات التي تمنحها الجامعات والكليات لأبناء الأسر الفقيرة، وإن اختلفت من جامعة لأخرى.

[29] أكبر من 15 عام وغير ملتحقين بالتعليم ولديهم الرغبة في العمل ولا يوجد لهم عمل.

ويرى الباحث أن زيادة نسبة الإناث الملتحقات بالجامعات عن الذكور هو نتيجة للثقافة المجتمعية السائدة التي تمنع الفتاة من الخروج من المنزل بعد الثانوية العامة إن لم تلتحق بالجامعة، والتي ربما لا تكون أمام الذكور الذين يوجد أمامهم أكثر من خيار بالإضافة إلى حرية الحركة، فالتسهيلات الجامعية الممنوحة للأسر الفقيرة وإن كانت محدودة تشجع الفتيات على التفوق من أجل الدخول لعالم جديد يسمى الجامعة يمكنها من خلالها أن ترسم معالم حياة جديدة.

☒ توزيع أفراد الأسرة حسب الحالة المرضية والإعاقة:

جدول رقم (7.10)

التوزيع النسبي لأفراد الأسرة وفق الحالة المرضية والإعاقة حسب الجنس

المؤشر	ذكور %	إناث %	الاجمالي %
أفراد الأسرة المصابين بأمراض مزمنة (تحتاج لعلاج دائم).	9,88	7,09	16.97
أفراد الأسرة من الأشخاص ذوي الإعاقة	4,08	2,19	6,27

يبين جدول رقم (7.10) أن 16,97% من أفراد أسر عينة الدراسة هم من المصابين بأمراض مزمنة وتحتاج لعلاج دائم، ويتوزعون (9,88% ذكور، و7,09% إناث)، و6,27% من أفراد أسر عينة الدراسة هم من الأشخاص ذوي الإعاقة، ويتوزعون (4,08% ذكور، و2,19% إناث).

وتتوافق الأرقام الواردة حول الأمراض المزمنة مع ما جاء في البيان الذي أصدره الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطينية بمناسبة يوم الصحة العالمي 2014 أن نسبة الأفراد 18 سنة فأكثر الذين يعانون من مرض مزمن واحد على الأقل بلغت حوالي 16,0% في قطاع غزة، كما تشير بيانات مسح الإعاقة الذي أجراه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لعام 2012 بأن عدد الأشخاص الذي يعانون من إعاقة وفق تعريف مجموعة واشنطن والذين يقعون ضمن فئة (صعوبة كبيرة– لا يستطيع مطلقاً) بلغ حوالي 39693 فرد أي ما يعادل2,4% من عدد سكان قطاع غزة. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2013) وتفيد بيانات وزارة الشؤون الاجتماعية أن حوالي 53,67% من الأشخاص ذوي الإعاقة مسجلين ضمن قوائم المستفيدين من خدمات الوزارة. (وزارة الشؤون الاجتماعية، 2015، ص4)

7.4.3 تحليل خصائص العينة حسب بيانات المسكن:

وتشمل هذه الخصائص تحليل بيانات المسكن للأسر التي تم استهدافهم، والتي تتعلق مكان المسكن، حيازة المسكن، صفة إشغال المسكن، عدد غرف المسكن. وفيما يلي عرض لنتائج عينة الدراسة وفق بيانات المسكن للأسرة.

☒ **توزيع أسر العينة حسب مكان المسكن بالنسبة للأسرة:**

جدول رقم (7.11)

توزيع أسر عينة الدراسة حسب نوع التجمع السكاني

مكان المسكن	التكرارات	النسبة %
مدينة	498	65,7
مخيم أو قرية	260	34,3
المجموع	758	100

يبين جدول (7.11) أن حوالي 65,7% من الأسر المستطلعة أراءهم يسكنون في المدن، بينما 34,3% يسكنون في مخيمات، وتشير بيانات (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2015، ص13) بأن سكان المدن يشكلوا 73,9%، بينما 26,1% يسكنون القرى والمخيمات.

☒ **توزيع أسر العينة حسب حيازة المسكن بالنسبة للأسرة:**

جدول رقم (7.12)

توزيع أسر عينة الدراسة حسب حيازة المسكن بالنسبة للأسرة

حيازة المسكن	التكرارات	النسبة %
ملك	626	82,6
مستأجر	60	7,9
أخرى (بدون مقابل أو مقابل عمل)	72	9,5
ن8المجموع	758	100

يبين جدول (7.12) أن حوالي 82,6% من أرباب الأسر المستطلعة أرائهم يسكنون في بيوت ملك، بينما 7,9% يسكنون في بيوت مستأجرة، في حين 9,5% يعيشون في بيوت (بدون

مقابل أو مقابل عمل)، وهذه النتيجة متوافقة مع بيانات الجهاز المركزي للإحصاء أن 79,4% من الأسر تعيش في مسكن تعود ملكيته لأحد أفراد الأسرة، و8,0% تعيش في مساكن مستأجرة، و12,6% تسكن في مساكن بدون مقابل أو مقابل عمل. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2014أ، ص107)

☒ توزيع أسر العينة حسب صفة إشغال المسكن بالنسبة للأسرة:

جدول رقم (7.13)

توزيع أسر عينة الدراسة حسب صفة إشغال المسكن

صفة إشغال المسكن	التكرارات	النسبة %
للسكن	742	97,9
للسكن والعمل	16	2,1
المجموع	758	100

يبين جدول (7.16) أن حوالي 97,9% من الأسر المستطلعة أراءهم يستخدمون مساكنهم للسكن فقط ، بينما 2,1% يستخدمون مساكنهم للسكن والعمل، وهذا طبيعي لأن هذه الأسر فقيرة وبالتالي بالكاد تجد مكان للسكن، وهي لا تملك عمل.

☒ توزيع أسر العينة حسب عدد غرف المسكن بالنسبة للأسرة:

جدول(7.14):

توزيع أسر عينة الدراسة حسب تكرارات عدد غرف المسكن

عدد غرف المسكن	التكرارات	النسبة %
غرفة واحدة	122	16,1
غرفتان	204	26,9
ثلاث غرف	280	37
أربعة غرف	113	14,9
خمسة غرف فأكثر	39	5,1
المجموع	758	100

يتبين من خلال جدول (7.14) أن ما نسبته 36,9% من أسر العينة يسكنون في مساكن مكونة من ثلاث غرف، وتأتي في المرتبة الثانية الأسر التي تسكن في مساكن مكونة من غرفتين بنسبة 26,9%، وفي المرتبة الثالثة الأسر التي تسكن في مساكن مكونة من غرفة واحدة بنسبة 16,1%، وفي المرتبة الرابعة بنسبة 14,9% من الأسر تسكن في مسكن مكون من أربعة غرف، وفي المرتبة الأخيرة 5,1% من الأسر تسكن في مسكن مكون من خمس غرف فأكثر.

وفق بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني نجد أن 31,2% من الأسر في قطاع غزة تسكن في مسكن مكون من ثلاث غرف و30,6% من الأسر في مسكن مكون من أربع غرف، 17,9% في مسكن مكون من خمس غرف فأكثر، و16,7% في مسكن مكون من غرفتين، 3,9% من الأسر في مسكن مكون من غرفة واحدة. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2014أ، ص110)

من خلال مقارنة بيانات العينة وبيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني يظهر أوضاعاً سيئة للسكن للأسر الفقيرة.

☒ توزيع أسر العينة حسب مؤشرات المسكن بالنسبة للأسرة:

جدول رقم (7.15):

توزيع أسر عينة الدراسة حسب مؤشرات المسكن

مؤشرات المسكن	المتوسط الحسابي
عدد غرف المسكن	2,67
كثافة المسكن	3,32

يبين جدول (7.15) أن متوسط عدد غرف المسكن لأفراد العينة حوالي 2,67 غرفة/المسكن، بينما كثافة المسكن والتي تعبر عن عدد الأفراد/غرفة بلغت حوالي 3,32 فرد/غرفة.

ومن خلال بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني تبين أن متوسط عدد غرف المسكن في قطاع غزة حوالي 3,5 غرفة/المسكن، كما أن متوسط كثافة المسكن في قطاع غزة حوالي 1,8 فرد/غرفة. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2014، ص107 وص110)

ولذا تشير الأرقام الواردة لوجود إزدحام داخل مساكن الأسر الفقيرة، مما يؤثر على خصوصية أفراد الأسرة، ويزيد احتمالية انتشار الأمراض بينهم ويؤثر على طبيعة العلاقات الاجتماعية ويؤثر بشكل نفسي على الأفراد داخل الأسرة.

7.4.4 تحليل خصائص العينة حسب حيازة السلع المُعمرة:

ويشمل هذا القسم خصائص العينة حسب حيازتها للسلع المُعمرة كما في الجدول (7.16):-

جدول رقم(7.16):

توزيع أسر عينة الدراسة حسب تكرارات ونسبة حيازة السلع المعمرة

السلعة المُعمرة	التكرارات	النسبة %
سيارة خاصة	15	2,0
سيارة تجارية	3	0,4
ثلاجة كهربائية	682	90,0
سخان شمسي	328	43,3
غسالة ملابس	664	87,6
طباخ غاز	743	98,0
مكنسة كهربائية	14	1,8
نشاف ملابس	19	2,5
مكتبة منزلية	6	0,8
تلفزيون	698	92,1
فيديو	4	0,5
خط هاتف	205	27,0
خط خلوي جوال	686	90,5
كمبيوتر	133	17,5
ستالايت	673	88,8
خدمة انترنت	54	7,1

يتبين من خلال جدول رقم (7.16) أن ما نسبته 98% من أسر العينة يتوفر لديهم طباخ غاز، وفي المرتبة الثانية حيازة أسر العينة للتلفزيون بنسبة 92,1%، وتأتي حيازة الأسرة للخلوي الجوال في المرتبة الثالثة بنسبة 90,5%، وفي المرتبة الرابعة حيازة الأسرة للثلاجة بنسبة 90%، وفي المرتبة الخامسة حيازة الأسرة للستالايت بنسبة 88,8%، وتتوفر غسالة الملابس لدى 87,6% من أسر العينة ويحتل المرتبة السادسة، ويتوفر السخان الشمسي لدى 43,3% من أسر العينة ويحتل المرتبة السابعة، كما أن خط الهاتف يتوفر لدى 27% من أسر العينة وتأتي في المرتبة

الثامنة، وفي المرتبة التاسعة حيازة الأسرة للكمبيوتر حيث حازت 17,5% من أسر العينة على هذه السلعة، وتأتي حيازة الأسرة لخدمة الانترنت في المرتبة العاشرة بنسبة 7,1%، ولم تزيد نسبة حيازة أسر العينة لكل من السلع التالية (نشاف الملابس، المكنسة الكهربائية، المكتبة المنزلية، الفيديو) عن 5%، وأخيراً لا تحوز أسر العينة أيٍ من السلع التالية (جلاية صحون، تدفئة مركزية).

يرى الباحث أن امتلاك أكثر من 85% من الأسر الفقيرة لـ (طباخ غاز– التلفزيون– خلوي– الثلاجة– الستالايت) يُدعم أن هذه السلع أصبحت من السلع الأساسية للأسرة الفلسطينية ولم تعد من السلع الكمالية، وما يؤكد ذلك بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني والتي تعكس نفس النتائج السابقة.

7.4.5 تحليل خصائص العينة حسب مصروفات الأسرة الشهرية:

جدول رقم (7.17)

متوسط مصروفات الأسرة الشهرية على مجموعات السلع بالشيكل

العنصـــر	المبلغ	نسبة %
الطعام (يشمل شراء الوجبات، الأطعمة الأساسية، الخضروات، البقوليات، اللحوم، ...إلخ)	**732,63**	**50,19**
المسكن وملحقاته (يشمل الإيجار التصليحات الروتينية، المعدات المنزلية، الصابون، أدوات المطبخ، الأواني، الغاز، المحروقات للمولد الكهربائي وغيرها .....)	242,38	16,60
التعليم والرسوم المدرسية لجميع أفراد الأسرة (داخل وخارج الدولة)	23,8	1,63
الملابس والأحذية	44,35	3,04
العناية الصحية والعلاجية (داخل وخارج الدولة)	49,38	3,38
التبـــغ والسجـــائـر	52,12	3,57
فاتورة المياه	41,4	2,84
فاتورة الكهرباء	115,12	7,89
فاتورة الهاتف الأرضي	4,89	0,33
فاتورة الجوال	33,69	2,31
النقل والمواصلات (تشمل الباصات، التكاسي، تصليحات السيارة ووقود السيارة وكذلك مواصلات الطلاب للمدارس والجامعات)	73,96	5,07
الهدايا والمناسبات الإجتماعية والترفيه والرياضة.	46,02	3,15
استهلاك الأسرة من غير الطعام	**727,11**	**49,81**
متوسط مصروفات الأسرة بالشيكل	1459,74	100,00

يتبين من خلال جدول (7.17) أن:

- متوسط إنفاق الأسرة المكونة من 7 أفراد تقريباً بلغ حوالي 1459,74 شيكل، حيث بلغ متوسط مصروف الفرد حوالي 208,5 شيكل، أي حوالي 6,95 شيكل يومياً بما يعادل 1,78 دولار[30] يومياً.
- متوسط نصيب الطعام من المصروفات الشهرية لأسر العينة بلغ حوالي 50,19%.
- متوسط مصروفات أسر العينة على المسكن وملحقاته يأتي في المرتبة الثانية بنسبة 16,6%.
- متوسط مصروفات أسر العينة على فاتورة الكهرباء يأتي في المرتبة الثالثة بنسبة 7,89%، ولكن غالبية الأسر لا تلتزم بدفع فاتورة الكهرباء، وإنما هي ديون مستحقة لشركة توزيع الكهرباء على هذه الأسر.
- متوسط مصروفات أسر العينة على النقل والمواصلات يأتي في المرتبة الرابعة بنسبة 5,07%.
- متوسط مصروفات أسر العينة على السجائر والتبغ يأتي في المرتبة الخامسة بنسبة 3,57%، وهذا لا يعني أن جميع الأسر الفقيرة يوجد بها مدخنين، حيث تبين من تحليل البيانات أن حوالي 30% فقط من الأسر الفقيرة بها مدخنين.
- متوسط مصروفات أسر العينة على العناية الصحية والعلاجية يأتي في المرتبة السادسة بنسبة 3,38%، وجاءت النسبة متدنية نظراً لحساب الإنفاق النقدي فقط لهذه الأسر على الرعاية الصحية، ولم يتم حساب تكلفة الخدمات التي تحصل عليها الأسر الفقيرة من خلال القطاع الصحي الحكومي أو الذي يتبع وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين.
- متوسط مصروفات أسر العينة على الهدايا والمناسبات والترفيه والرياضة يأتي في المرتبة السابعة بنسبة 3,15%.
- متوسط مصروفات أسر العينة على الملابس والأحذية يأتي في المرتبة الثامنة بنسبة 3,04%.
- متوسط مصروفات أسر العينة على فاتورة المياه يأتي في المرتبة التاسعة بنسبة 2,84%، ولكن يلاحظ أن غالبية الأسر لا تلتزم بدفع فاتورة المياه، وإنما هي ديون مستحقة لمصلحة بلديات الساحل على هذه الأسر .
- متوسط مصروفات أسر العينة على فاتورة الجوال يأتي في المرتبة العاشرة بنسبة 2,31%.
- متوسط مصروفات أسر العينة على التعليم والرسوم المدرسية يأتي في المرتبة الحادية عشر بنسبة 1,63%.

[30] واحد دولار= 3,9 شيكل

- متوسط مصروفات أسر العينة على الهاتف الأرضي يأتي في المرتبة الثانية عشر بنسبة 0,33%.

من خلال الجدول السابق نجد أن حوالي 50% من استهلاك الأسر الفقيرة يكون على الطعام ، و50% على غير الطعام، وبمقارنة هذه النتائج مع آخر مسح للإنفاق والاستهلاك قام به الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في العام ن22011 نجد أن 40% من استهلاك الأسر الفلسطينية في قطاع غزة على الطعام، و60% على غير الطعام، ما يعكس واقعاً اقتصادياً سيئ في قطاع غزة، يبين عدم وجود فروق كبيرة بين الأسر الفقيرة وغير الفقيرة فيما يتعلق بإستهلاك الطعام.

7.4.6 تحليل خصائص العينة حسب مصادر دخل الأسرة الشهرية:

ويشمل هذا القسم على مصادر دخل الأسر الشهرية، من المساعدات النقدية المقدمة من وزارة الشؤون الاجتماعية، وراتب شهري من خلال عمل دائم أو متقطع أو برامج التشغيل الطارئ، والمساعدات النقدية والغذائية التي تحصل على الأسرة من مختلف المصادر.

جدول رقم (7.18)

متوسط دخل الأسرة الشهري حسب مصادر الدخل المختلفة بالشيكل

مصادر الدخل	المبلغ بالشيكل	النسبة
مساعدات نقدية من برنامج التحويلات النقدية– وزارة الشؤون الاجتماعية	446,98	31,64
راتب شهرى من خلال عمل دائم أو متقطع (في قطاع منظم أو غير منظم)	437,01	30,93
برامج التشغيل الطارئ أو خلق فرص العمل	206,79	14,64
مساعدات دورية من جمعيات ومؤسسات خيرية.	44,08	3,12
مساعدات نقدية (من الأقارب/ الأصدقاء/ أهل الخير)	134,99	9,55
مساعدات تموينية من برنامج الغذاء العالمي أو الأنروا	70,19	4,97
مساعدات تموينية أخرى (طعام)	0,66	0,05
إنتاج ذاتي من زراعة أو مواشي	72,2	5,11
المجموع	1412,9	100,00

يتبين من خلال جدول (7.18) أن:

- يلاحظ عدم وجود تطابق في قيمة الدخل في الجدول (7.18) وقيمة الاستهلاك في الجدول (7.17) ، ويعود ذلك لسهو أو تحفظ بعض الأسر أحياناً عن ذكر بعض مصادر دخلها.

- تمثل المساعدات النقدية من برنامج التحويلات النقدية بوزارة الشؤون الاجتماعية حوالي 31,64% من مصادر الدخل الشهرية للأسرة، حيث تحتل المرتبة الأولى من مصادر الدخل الشهرية للأسرة.
- يأتي الراتب الشهرى من خلال عمل دائم أو متقطع في المرتبة الثانية، حيث يمثل حوالي 30,93% من مصادر الدخل الشهرية للأسرة.
- تأتي برامج التشغيل الطارئ أو خلق فرص العمل في المرتبة الثالثة، حيث تمثل حوالي 14,64% من مصادر الدخل الشهرية للأسرية.
- تأتي المساعدات نقدية (من الأقارب/ الأصدقاء/ أهل الخير) في المرتبة الرابعة، حيث تمثل حوالي 9,55% من مصادر الدخل الشهرية للأسرة.
- يأتي الدخل من الإنتاج الذاتي من الزراعة أو المواشي في المرتبة الخامسة، حيث تمثل حوالي 5,11% من مصادر الدخل الشهرية للأسرة.
- تأتي المساعدات التموينية من برنامج الغذاء العالمي أو الأنروا في المرتبة السادسة، حيث تمثل حوالي 4,97% من مصادر الدخل الشهرية للأسرة.
- تمثل المساعدات الدورية من جمعيات ومؤسسات خيرية، حوالي 3,12% من مصادر الدخل الشهرية للأسرة، وتأتي في المرتبة السابعة.
- يأتي الدخل من مساعدات تموينية أخرى (طعام) في المرتبة الثامنة، حيث تمثل حوالي 0,05% من مصادر الدخل الشهرية للأسرة.

7.4.7 تحليل وجهة نظر المستفيدين في خدمات البرنامج:

جدول رقم(7.19):

تحليل فقرات مجال "وجهة نظر المستفيدين في خدمات البرنامج" باستخدام اختبار الإشارة (Sign Test)

م	الفقرة	الوسط الحسابن 2ي	قيمة الاختبار	الوزن النسبي %	ترتيب الفقرة	المعنوية P - value
1	توفير مصاريف تعليم أبنائي.	3.57	10.74	71.4	8	0.000
2	توفير مصاريف الرعاية الصحية لي ولأسرتي.	3.69	13.75	73.8	7	0.000
3	زيادة قدرتي على توفير الغذاء الأساسي لي ولأسرتي.	3.73	14.18	74.6	5	0.000
4	مساعدتي وأسرتي على مواجهة الأزمات الطارئة.	3.14	3.89	62.8	13	0.000
5	تمكين من القيام بزيارات الأهل والأقارب.	3.69	11.23	73.8	7	0.000
6	زيادة قدرتي على إجراء بعض الترميم والتحسين في منزلي.	2.63	-5.93	52.6	16	0.000
7	زيادة قدرتي على المشاركة المجتمعية.	3.26	4.88	65.2	11	0.000
8	شعوري بقيمتي في المجتمع.	3.74	14.25	74.8	4	0.000
9	شعوري باهتمام الدولة بي وبأسرتي.	3.71	13.57	74.2	6	0.000
10	مساعدتي على الاعتماد على نفسي في المستقبل.	3.83	15.22	76.6	3	0.000
11	تمكيني من شراء ملابس لأبنائي بشكل دوري.	3.28	5.11	65.6	10	0.000
12	الحد من خلافات الزوجية والمشاكل الأسرية.	3.98	17.06	79.6	2	0.000
13	توفير بعض الأدوات الكهربائية في منزلي.	3.21	4.40	64.2	12	0.000
14	زيادة قدرتي على تعليم أبنائي في الجامعات.	2.57	-5.71	51.4	17	0.000
15	**زيادة قدرتي على شراء بعض الاحتياجات بالدين من السوبرماركت.**	4	18.40	80	1	0.000
16	توفير مشروع صغير لتحسين ظروفي المعيشية.	3.48	8.19	69.6	9	0.000
17	تمكيني من الالتزام بدفع ايجار الشقة أو البيت.	3.09	2.04	61.8	14	0.040
18	تنمية قدرتي على الادخار.	2.76	-4.88	55.2	15	0.000
	إجمالي المجال	3.41	14.66	68.2		0.000

يتبين من خلال جدول(7.19) ما يلي:

- كان أعلى متوسط الحسابي للفقرة (15) يساوي 4 (الدرجة الكلية من 5) أي أن المتوسط النسبي(80%)، وقيمة اختبار Sign تساوي 18.40 وقيمة .sig تساوي 0.000 لذلك تعتبر

الفقرة دالة إحصائياً عند مستوي دلالة $\alpha = 0.05$ ، مما يعني أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الحياد وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة كبيرة من قبل أفراد العينة علي هذه الفقرة.

- أقل متوسط الحسابي للفقرة (14) يساوي 2.57 (الدرجة الكلية من 5) أي أن المتوسط النسبي(51.4%)، وقيمة اختبار Sign تساوي 5.71- وقيمة .sig تساوي 0.000 لذلك تعتبر الفقرة دالة إحصائياً عند مستوي دلالة $\alpha = 0.05$، مما يعني أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة أقل من درجة الحياد وهي 3 وهذا يعني أن هناك عدم موافقة من قبل أفراد العينة حول هذه الفقرة.
- المتوسط الحسابي لجميع فقرات المجال يساوي 3.41 أي 68.2%، وقيمة اختبار Sign تساوي 14.66 وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 لذلك يعتبر مجال "**وجهة نظر المستفيدين من خدمات البرنامج**" دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال قد زاد عن درجة الحياد وهي 3، وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة حول هذا المجال.
- بينت استجابات المبحوثين شعور الفلسطيني الفقير بالاهتمام المجتمعي والحكومي حيث جاءت استجابات المبحوثين على الفقرتين (8،9) " **شعوري بقيمتي في المجتمع**" و " **شعوري باهتمام الدولة بي وبأسرتي** " بنسبة موافقة 74,8%، 74,2% مما يعكس حالة من الرضى النسبى عن الأداء الحكومي تجاه هذه الفئة، كما يعزز الشعور بالمواطنة.
- استجابات المبحوثين حول الفقرة (10) "**مساعدتي على الاعتماد على نفسي في المستقبل**" توضح أن البرنامج لم يكرس الاتكالية لدى أرباب الأسر الفقيرة حيث جاءت هذه الفقرة في المرتبة الثالثة بنسبة موافقة بلغت 76,6%، وهذا يدل على أن البرنامج عزز صمود المواطن الفقير في قطاع غزة، وفتح أمامه آفاقاً لرؤية الأمل البعيد من خلال الحفاظ على صحته وصحة أسرته واستمراره في العملية التعليمية، فهو استثمار مستقبلي.
- استجابات المبحوثين تعكس حالة من الاستقرار الأسري والاجتماعي حيث جاءت الإجابة على الفقرة (12) "**الحد من خلافات الزوجية والمشاكل الأسرية**" بدرجة موافقة بلغت 79,6%.

7.4.8 اختبار وجود فروق في أراء العينة تعزى لمجموعة من العوامل الشخصية:

☒ **اختبار وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين ثلاث مجموعات أو أكثر من البيانات.**

تم استخدام اختبار **كروسكال – والاس** kruskal Wallis ، لمعرفة ما إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية في أراء أفراد عينة الدراسة تعزى إلى الفئات العمرية المختلفة، والمستوى التعليمي فكانت النتائج كما في جدول (7.20):

جدول رقم (7.20)

اختبار كروسكال – والاس kruskal Wallis حول أراء أرباب أسر عينة الدراسة وفق الفئات العمرية المختلفة والمستوى التعليمي

المتغير	قيمة اختبار كروسكال – والاس	مستوى الاحتمال .Sig
الفئات العمرية	2.54	0.467
المستوى التعليمي	0.122	0.941

يتضح من خلال جدول (7.20) أن:

- قيمة اختبار **كروسكال – والاس حول أراء أرباب أسر عينة الدراسة وفق للفئات العمرية** تساوي 2.54، وكذلك قيمة مستوى الدلالة تساوي 0.467 وهي أكبر من مستوى المعنوية 0.05، وبالتالي فإنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين أراء أفراد العينة تعزي إلى الفئات العمرية، ويعزو الباحث ذلك إلى أن مجتمع الدراسة هو أسر فقيرة تتلقى خدمات من البرنامج الوطني الفلسطيني للحماية الاجتماعية وبالتالي فإن هذه الأسر غير قادرة على توفير الدخل الكافي نتيجة لانتشار البطالة، وتشديد الحصار على قطاع غزة، وبالتالي لا فرق بين استجابات أرباب الأسر يمكن أن نعزيه للفئات العمرية، فمشكلة الفقر غير مرتبطة بفئة عمرية محددة.
- قيمة اختبار **كروسكال – والاس حول أراء أرباب أسر عينة الدراسة وفق المستوى التعليمي** تساوي 0.122، وكذلك قيمة مستوى الدلالة تساوي 0.941 وهي أكبر من مستوى المعنوية 0.05، وبالتالي فإنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين أراء أفراد العينة تعزي إلى المستوى التعليمي، ويُعزى ذلك إلى أن مجتمع الدراسة هي أسر فقيرة، كما أن 77.2% من أرباب أسر

العينة مستواهم التعليمي دون الثانوية العامة وبالتالي فإن استجابات المبحوثين ستكون قريبة من بعضها ولن يؤثر مستواهم التعليمي على طبيعة استجاباتهم لفقرات الاستبانة.

☒ **اختبار وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين مجموعتين من البيانات المستقلة.**

تم استخدام اختبار مان – وتني Mann Whitney لمعرفة ما إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية في أراء أفراد عينة الدراسة تعزى إلى الجنس، فكانت النتائج كما في جدول (7.21):

جدول رقم (7.21)

اختبار مان – وتني Mann Whitney حول أراء أرباب أسر عينة الدراسة وفق الجنس وحالة اللجوء والحالة العملية ومكان السكن

المتغير	المجموعة	العدد	متوسط الرتبة	قيمة الاختبار	مستوى الدلالة Sig.
الجنس	ذكر	523	368.11	55495.5	0.033
	أنثى	235	404.85		
حالة اللجوء	لاجئ	490	370.45	61225.5	0.124
	غير لاجئ	268	396.05		
الحالة العملية	يعمل	80	426.99	23320.5	0.040
	لا يعمل	678	373.90		
مكان السكن	المدينة	498	393.66	57689	0.014
	القرية أو المخيم	260	352.38		

يتضح من خلال جدول (7.21) ما يلي:

- قيمة اختبار مان – وتني Mann Whitney **حول أراء أرباب أسر عينة الدراسة وفق الجنس** تساوي 55495.5 وكذلك قيمة مستوى الدلالة تساوي 0.033 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05، وبالتالي يتضح وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أراء أفراد العينة تعزي إلى الجنس؛ ومن خلال الاطلاع على قيمة متوسط الرتبة نجد أن الفرق لصالح الإناث، يعزو الباحث ذلك إلى أهمية خدمات البرنامج الوطني الفلسطيني للحماية الاجتماعية بالنسبة للأسر التي تُعيلها أنثى،

وكما معلوم بأن رب الأسرة في معظم هذه الأسر تكون امرأة أرملة أو مطلقة أو عانس أو مهجورة أو ربما يكون الزوج أو الأب موجود ولكنه غير قادر على القيام بمهام الأسرة المالية حيث تقوم بهذه المهام الزوجة أو البنت.

- قيمة اختبار مان – وتني Mann Whitney **حول أراء أرباب أسر عينة الدراسة حالة اللجوء** تساوي 61225.5 وكذلك قيمة مستوى الدلالة تساوي 0.124 وهي أكبر من مستوى المعنوية 0.05، وبالتالي يتضح عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أراء أفراد العينة تعزي إلى حالة اللجوء.
- قيمة اختبار مان – وتني Mann Whitney **حول أراء أرباب أسر عينة الدراسة الحالة العملية لرب الأسرة** تساوي 23320.5، وكذلك قيمة مستوى الدلالة تساوي 0.040 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05، وبالتالي يتضح وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أراء أفراد العينة تعزي إلى الحالة العملية؛ ومن خلال الاطلاع على قيمة متوسط الرتبة نجد أن الفرق لصالح الذين يعملون، يُعزى ذلك إلى أن أرباب الأسر الذين لهم مصدر دخل ثابت من خلال عمل يرون في الخدمات المقدمة من خلال البرنامج الوطني الفلسطيني للحماية الاجتماعية دخلاً إضافياً مهماً مؤثر عن النواحي المختلفة لحياتهم.
- قيمة اختبار مان – وتني Mann Whitney **حول أراء أرباب أسر عينة الدراسة الحالة العملية** تساوي 57689 وكذلك قيمة مستوى الدلالة تساوي 0.014 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05، وبالتالي يتضح وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أراء أفراد العينة تعزي إلى مكان المسكن؛ ومن خلال الاطلاع على قيمة متوسط الرتبة نجد أن الفرق لصالح سكان المدن، ويُعزى ذلك إلى أن معظم سكان المخيمات هم من اللاجئين وبالتالي فإنهم يرون أن الخدمات المقدمة من البرنامج لا ترتقي للخدمات التي يتلقونها من وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الأونروا، بينما معظم سكان المدن هم من غير اللاجئين بالتالي هم يرون أن البرنامج هو مصدرهم الوحيد لبعض الخدمات خصوصاً التعليمية من خلال حصولهم على إعفاء مدرسي أو حصولهم على المساعدات الغذائية من خلال برنامج الأغذية العالمي.

7.5 المنهجية القياسية ونماذج الانحدار:

سيتم عرض منهجية الأساليب القياسية المستخدمة في تحليل البيانات التي تتعلق بنموذج الدراسة ، والتحليل القياسي المتمثل في عملية التقدير والفحص لنموذج الدراسة، حيث سيتم الاعتماد على الأساليب الإحصائية المتقدمة والتي تستخدم في دراسة تأثير مجموعة من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع بهدف قياس تأثير كل متغير ومعرفة أي المتغيرات الأكثر تأثيراً على المتغير التابع، وأهم هذه الأساليب نموذج الانحدار الخطي المتعدد بالاعتماد على طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS-Ordinary Least Square) في التحليل؛ كونها من الطرق التي تعطي أفضل المقدرات الخطية غير المتحيزة (Best Linear Unbiased Estimated **BLUE**).

7.5.1 الإطار النظري لمنهجية التحليل القياسي:

أولاً: طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS): وتعتبر هذه الطريقة من أشهر الطرق التي تستخدم في تقدير معاملات نماذج الانحدار التي تدرس علاقة متغير أو أكثر من المتغيرات المستقلة بمتغير تابع، ومن خصائص هذه الطريقة أنها تعمل على تدني مجموع مربعات انحرافات القيم المقدرة عن القيم المشاهدة للمتغير التابع (عطية، 2005، ص256)، كما أنها تمتاز بدقة تقدير المعلمات بعد تحقق افتراضاتها لكي يتم الحكم على جودة النموذج المقدر، ولكي نتمكن من بناء نموذج قياسي دقيق باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية في تقدير النموذج القياسي المراد تقديره يجب توافر مجموعة من الافتراضات العلمية لنحصل على الدقة المطلوبة للنموذج، والتي تتمثل فيما يلي (صافي، 2015) و (Gujarati،2004):

- المتوسط الحسابي للبواقي يساوي صفر.
- الأخطاء العشوائية (البواقي) تتبع التوزيع الطبيعي (Normality).
- تجانس تباين حدود الخطأ بمعنى ثبات تباين حد الخطأ (Heteroskedasticity).
- استقلال حدود الخطأ بمعنى عدم وجود ارتباط ذاتي في حدود الخطأ (Autocorrelation).
- عدم وجود تداخل خطي متعدد بين المتغيرات المستقلة (Multicollinearity).
- المتغيرات المستقلة غير مرتبطة مع حد الخطأ العشوائي.

ثانياً: الصيغة اللوغاريتمية (Log): تعتبر الصيغة ذات أهمية عالية في تقدير النماذج القياسية وذلك لأنها تعطي تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع على شكل مرونات طويلة الأجل، بالإضافة لأنها تقلل من التشتت في البيانات. (بدوان، 2014، ص146)

ثالثاً: الأساليب والاختبارات الإحصائية للتحقق من افتراضات طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS): لطريقة المربعات الصغرى العادية عدة افتراضات لا بد من توافرها في أي نموذج انحدار يتم تقديره باستخدام هذه الطريقة؛ لكي يتم الحكم على صلاحية وجودة النموذج المقدر، وأهم هذا الأساليب ما يلي:

- **اختبار (T) للبواقي:** حيث يتم استخدام هذا الاختبار للتحقق من شرط مساواة بواقي النموذج المقدر للصفر، ويعتبر شرط المساواة للصفر متحقق إذا تبين من خلال نتائج الاختبار أن مستوى دلالة الاختبار أكبر من مستوى 5%.
- **اختبار (Jurque - Bera):** لاختبار طبيعة توزيع البواقي فيما إذا كانت تتوزع طبيعياً أو لا ؟ حيث يعتبر افتراض التوزيع الطبيعي متحقق إذا تبين أن إحصائية Jurque – Bera أقل من القيمة الجدولية لتوزيع (χ^2) كاى- تربيع، وكإجراء بديل عن ذلك إذا كانت قيمة P-value أكبر من مستوى المعنوية 0.05؛ فإننا لا نستطيع رفض الفرضية الأساسية للتوزيع الطبيعي (h_0: Normal)، وبذلك يكون التوزيع طبيعي(السواعي، 2012، ص116). أما إذا لم يتحقق افتراض التوزيع الطبيعي وفق إحصائية Jurque – Bera فإنه يتم الاعتماد على نظرية النهاية المركزية التي تنص على أن توزيع المعاينة للوسط الحسابي يقترب من التوزيع الطبيعي كلما كبر حجم العينة (n)؛ وعند التطبيق ($n \geq 30$) تعتبر كبيرة بشكل كافي يمكننا من استعمال النظرية (أبو صالح، 2000، ص273)، وبالتالي فإن فرضية التوزيع الطبيعي تصبح أقل أهمية، ومن ثم لا توجد مشكلة في التوزيع الطبيعي.
- **اختبار (ARCH):** حيث يستخدم هذا الاختبار في اكتشاف مشكلة عدم تجانس تباين حد الخطأ العشوائي في نماذج الانحدار، ويعتبر افتراض تجانس حد الخطأ العشوائي متحقق إذا تبين من خلال النتائج أن قيمة P-value للاختبار أكبر من مستوى المعنوية 5% (صافي، 2015، ص280-284).
- **اختبار (Durbin-Watson):** يتم استخدام هذا الاختبار للتحقق من افتراض استقلال حدود الخطأ وعدم وجود ارتباط ذاتي بينها، ويعتبر هذا الافتراض متحقق إذا تبين من خلال النتائج أن قيمة اختبار DW المحسوبة تقع أعلى من الحد الأعلى للقيمة الجدولية (d_u) بينما إذا وقعت قيمة الاختبار بين قيمة الحد الأدنى (d_L) والحد الأعلى (d_u) فإنه لا يمكن الحكم على وجود المشكلة من عدمها، أما إذا كانت قيمة الاختبار أقل من قيمة الحد الأدنى للقيمة الجدولية (d_L) فإن ذلك يعني وجود مشكلة الارتباط الذاتي. ويمكن تحديد قيمتي (d_L،d_u) من خلال جداول أعدت خاصة أعدت من قبل دارين – واتسون وذلك بمعرفة كل من: عدد

المشاهدات (n) وعدد المتغيرات المستقلة (k) ومستوى المعنوية (α) وعادة ما تستخدم قيمة α ما بين 1%، 5% (صافي، 2015، ص236).

- **اختبار معامل تضخم التباين (Variance Inflation Factors – VIF)**: يستخدم هذا الاختبار للتحقق من عدم وجود مشكلة ازدواج خطي بين المتغيرات المستقلة في النموذج المقدر، ويتم حساب معامل تضخم التباين (VIF) من خلال المعادلة التالية لكل متغير ($VIF = \frac{1}{1-R2}$) حيث أنه كلما زادت قيمة معامل التضخم زادت حدت المشكلة، وعادة ما ينظر لقيم معامل التضخم التي تفوق الرقم 5 على أنها انعكاس لاشتداد المشكلة (Studenmund،2011، P257-258)، وهناك من ينظر لقيم معامل التضخم التي تفوق الرقم 10 على أنها تعكس وجود المشكلة بشكل كبير(صافي، 2011، ص11).
- **اختبار التأكد من عدم وجود علاقة بين المتغيرات المستقلة وحد الخطأ:** حيث يتم إيجاد العلاقة بين حد الخطأ وجميع المتغيرات المستقلة الداخلة في النموذج كلاً على حده، حيث توضح النتائج عدم وجود علاقة بينهما عندما تكون قيمة (Probability) لمعامل الارتباط بين المتغيرات المستقلة وحد الخطأ أكبر من 5%.

7.5.2 بناء نموذج الدراسة:

تم صياغة نموذج انحدار خطي متعدد ليعبر عن تأثير المتغيرات المستقلة علي المتغير التابع، كما يلي:

$$Y = \alpha_0 + \alpha_1 LN(aid) + \alpha_2 LN(B_{13}) + \alpha_3 LN(B_{83}) + \alpha_4 LN(C7) + \alpha_5 LN(E_2) + \alpha_6 LN(E_3) + \alpha_7 LN(E_4) + \alpha_8 LN(E_5) + \alpha_9 LN(E_6) + \alpha_{10} LN(E_7) + \alpha_{11} LN(E_8) + \alpha_{12} LN(E_9) + \alpha_{13} LN(E_{10}) + \alpha_{14} LN(E_{11}) + \alpha_{15} LN(E_{12}) + \alpha_{16} LN(F_2) + \alpha_{17} LN(F_3) + \alpha_{18} C_3 + \alpha_{19} A_{41} + \alpha_{20} A_{42} + \alpha_{21} A_5 + \alpha_{22} A_1 + \alpha_{23} B_{93} + \alpha_{24} B_{103} + \alpha_{25} B_{113} + \alpha_{26} B_{123} + \alpha_{27} A_2 + \alpha_{28} A_3 + \varepsilon_t$$

معاملات ومرونات المتغيرات المستقلة (α_n)، حيث n = 1، 2، 3، ……، 28 .

حد الخطأ العشوائي (ε_t).

- **المتغير التابع: مستوى المعيشة (Y)** (متغير كمي نسبي) وتعني قيمة استهلاك الأسرة من الطعام مقسوماً على قيمة الاستهلاك الكلي للأسرة وهي (E_1/E_{SUM})
- **المتغيرات المستقلة:** تم اختيار 28 متغير مستقل توقع الباحث أن يكون لها تأثير على المتغير التابع وهي موضحة بالتفصيل في الجدول (7.22) وقد تم اختيار هذه المتغيرات من خلال:

- المتغيرات التي وردت في بحث محكم منشور في مجلة دراسات العلوم الإدارية، المجلد 38، العدد 2، في العام 2011، للباحثين دوخي الحنيطي وبشير الزعبي "تحديد العوامل الاقتصادية والاجتماعية المؤثرة في معدل البطالة ومستوى المعيشة في محافظة الطفيلة في الأردن". (الحنيطي والزعبي، 2011، ص 443-444)
- الحصول على البيانات الخام لمسح إنفاق واستهلاك الأسرة للعام 2011، من خلال مراسلة الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، انظر الملحق (3)، ثم قام الباحث بإجراء الاختبارات الإحصائية عليها للحصول على المتغيرات المستقلة المؤثرة على المتغير التابع.

الجدول رقم (7.22)

المتغيرات المستقلة المراد دراسة تأثيرها على المتغير التابع Y

المتغير	نوع المتغير	الوصف	الرمز
قيمة المساعدات التي تحصل عليها الأسرة بالشيكل	متغير كمي	مجموع المساعدات النقدية والعينية التي تحصل عليها الأسرة من مختلف المصادر.	Aid
عدد أفراد الأسرة الطلاب بالجامعات أو الكليات	متغير كمي	عدد أفراد الأسر الفقيرة الملتحقين بالجامعات أو الكليات.	B_{83}
عدد أفراد الأسرة	متغير كمي	عدد أفراد الأسر الفقيرة.	B_{13}
عدد غرف النوم بالمسكن	متغير كمي	عدد غرف النوم في مسكن الأسرة.	C7
المسكن وملحقاته	متغير كمي	المبلغ المصروف بالشيكل	E_2
التعليم والرسوم المدرسية لجميع أفراد الأسرة	متغير كمي	المبلغ المصروف بالشيكل	E_3
الملابس والأحذية	متغير كمي	المبلغ المصروف بالشيكل	E_4
العناية الصحية والعلاجية	متغير كمي	المبلغ المصروف بالشيكل	E_5
التبـــغ والسجـــائـر	متغير كمي	المبلغ المصروف بالشيكل	E_6
فاتورة المياه	متغير كمي	المبلغ المصروف بالشيكل	E_7
فاتورة الكهرباء	متغير كمي	المبلغ المصروف بالشيكل	E_8
فاتورة الهاتف الأرضي	متغير كمي	المبلغ المصروف بالشيكل	E_9
فاتورة الجوال	متغير كمي	المبلغ المصروف بالشيكل	E_{10}
النقل والمواصلات	متغير كمي	المبلغ المصروف بالشيكل	E_{11}
الهدايا والمناسبات الإجتماعية والترفيه والرياضة.	متغير كمي	المبلغ المصروف بالشيكل	E_{12}
راتب شهرى من خلال عمل دائم أو غير منظم.	متغير كمي	الدخل الشهري الذي تحصل عليه رب الأسرة أو أحد أفرادها من خلال عمل.	F_2

المتغير	نوع المتغير	الوصف	الرمز
برامج التشغيل الطارئ أو خلق فرص العمل	متغير كمي	الراتب الذي يحصل عليه الفرد في الأسرة من عمل مؤقت في أحد برامج التشغيل المؤقت.	F_3
مكان السكن	متغير وهمي	1 اذا كان مدينة 0 اذا كان مخيم أوقرية	C_3
التحصيل العلمي لرب الأسرة	متغير وهمي	1 إذا كان المستوي التعليمي ثانوي فأقل. 0 غير ذلك	A_{41}
التحصيل العلمي لرب الأسرة	متغير وهمي	1 اذا كان المستوى التعليمي دبلوم فأعلى. 0 غير ذلك	A_{42}
الحالة العملية لرب الأسرة	متغير وهمي	0 اذا كان لا يعمل 1 اذا كان يعمل	A_5
عمر رب الأسرة	متغير كمي	عمر رب الأسرة	A_1
عدد أفراد الأسرة المرضى	متغير كمي	عدد أفراد الأسرة المرضى.	B_{93}
عدد أفراد الأسرة من الأشخاص ذوي الإعاقة	متغير كمي	عدد أفراد الأسرة من الأشخاص ذوي الإعاقة	B_{103}
عدد أفراد الأسرة العاطلين عن العمل	متغير كمي	عدد أفراد الأسرة العاطلين عن العمل.	B_{113}
عدد أفراد الأسرة الملتحقين بالعمل	متغير كمي	عدد أفراد الأسرة الملتحقين بعمل.	B_{123}
جنس رب الأسرة	متغير وهمي	1 اذا كان رب الأسرة ذكر 0 اذا كان رب الأسرة انثى	A_2
حالة اللجوء لرب الأسرة	متغير وهمي	1 اذا كان رب الأسرة لاجئ 0 اذا كان رب الأسرة غير لاجئ	A_3

من خلال اختبار المتغيرات المستقلة للنموذج والواردة في الجدول(7.22) تبين وجود متغيرات غير دالة وهي (عمر رب الأسرة، عدد أفراد الأسرة المرضى، عدد أفراد الأسرة ذوي الإعاقة، عدد أفراد الأسرة العاطلين عن العمل، عدد أفراد الأسرة الملتحقين بالعمل، وجنس رب الأسرة، حالة اللجوء لرب الأسرة)، حيث تم استبعاد هذه المتغيرات من نموذج الدراسة وأصبح النموذج يحتوي على 21 متغير مستقل وأخذ النموذج الشكل التالي:

$$Y = \alpha_0 + \alpha_1 LN(aid) + \alpha_2 LN(B_{13}) + \alpha_3 LN(B_{83}) + \alpha_4 LN(C7) + \alpha_5 LN(E_2) + \alpha_6 LN(E_3) + \alpha_7 LN(E_4) + \alpha_8 LN(E_5) + \alpha_9 LN(E_6) + \alpha_{10} LN(E_7) + \alpha_{11} LN(E_8) + \alpha_{12} LN(E_9) + \alpha_{13} LN(E_{10}) + \alpha_{14} LN(E_{11}) + \alpha_{15} LN(E_{12}) + \alpha_{16} LN(F_2) + \alpha_{17} LN(F_3) + \alpha_{18} C_3 + \alpha_{19} A_{41} + \alpha_{20} A_{42} + \alpha_{21} A_5$$

معاملات ومرونات المتغيرات المستقلة (α_n)، حيث n = (1، 2، 3، .....، 21)، حد الخطأ العشوائي (ε_t).

7.5.3 نتائج تقدير النموذج القياسي:

سيتم عرض نتائج الأساليب القياسية المستخدمة في تقدير النموذج القياسي للدراسة، وذلك لكل من اختبارات التحقق من افتراضات طريقة المربعات الصغرى العادية OLS، بالإضافة لنتائج تقدير النموذج القياسي وأيضاً نتائج اختبارات التحقق من صلاحية وجودة النموذج المقدر؛ حيث تم إدخال جميع المتغيرات المستقلة الرقمية وإجراء اختبارات التحقق من جودة النموذج القياسي حيث وجد أن النموذج لا يعاني من أي خلل قياسي؛ انظر ملحق (5)، ثم بعد ذلك تم إدخال المتغيرات الوهمية لتوضيح أثرها على المتغير التابع؛ انظر ملحق (6) ، فكانت نتائج تقدير النموذج كما يلي:

جدول رقم (7.23)

يوضح نتائج تقدير النموذج القياسي

Dependent Variable: Y				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	56.12716	2.670750	21.01551	0.0000
LN (AID)	0.040044	0.012663	3.162344	0.0016
LN (B_{83})	0.062826	0.036167	1.737133	0.0828
LN (B_{13})	-0.098382	0.018763	-5.243360	0.0000
LN (C7)	-0.078921	0.031591	-2.498210	0.0127
LN (E_2)	-0.743255	0.029356	-25.31836	0.0000
LN (E_3)	-0.663362	0.052515	-12.63188	0.0000
LN (E_4)	-0.647427	0.044085	-14.68587	0.0000
LN (E_5)	-0.722811	0.039684	-18.21401	0.0000
LN (E_6)	-0.615726	0.030322	-20.30609	0.0000
LN (E_7)	-0.657619	0.105608	-6.227007	0.0000
LN (E_8)	-0.487622	0.045857	-10.63363	0.0000
LN (E_9)	-2.302232	0.341172	-6.748019	0.0000
LN (E_{10})	-0.617491	0.076192	-8.104449	0.0000
LN (E_{11})	-0.561339	0.038997	-14.39442	0.0000
LN (E_{12})	-0.425012	0.061100	-6.956056	0.0000
LN (F_2)	0.233085	0.014025	16.61975	0.0000
LN (F_3)	0.215004	0.014741	14.58570	0.0000
C_3	0.012714	0.006119	2.077590	0.0381
A_{41}	0.020904	0.006288	3.324635	0.0009
A_{42}	0.044339	0.012675	3.498164	0.0005
A_5	-0.023369	0.009444	-2.474557	0.0136
R^2 = 0.81، Adj. R^2 = 0.80، DW = 1.88، F = 154، Prob.= 0.000				

تقييم الجودة الإحصائية والقياسية للنموذج المقدر: قبل استخدام النموذج في تفسير العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة لا بد من التأكد من صحة النموذج المقدر من خلال اختبار مدى

تحقق شروط طريقة المربعات الصغرى، وكذلك جودة النموذج الإحصائية بشكل عام على النحو التالي:

أولاً: التحقق من الجودة الإحصائية للنموذج:

- **معامل التحديد المعدل:** نلاحظ من خلال الجدول (7.23) أن قيمة معامل التحديد المعدل بلغت (Adj. R^2 =0.80) وهذه القيمة تشير إلى أن المتغيرات المستقلة في النموذج المقدر تفسر ما نسبته 80% من التغير الحاصل في المتغير التابع (Y)، أما النسبة المتبقية فهي ترجع إلى عوامل أخرى.
- **اختبار المعنوية الكلية:** نلاحظ من الجدول (7.23) أن قيمة اختبار (F =154) بقيمة احتمالية (Prob. = 0.000) وهي أقل من (0.05)، وهذا يعني أن هناك علاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع وهذا يعني أن النموذج المقدر جيد ويمكن التنبؤ به.

ثانياً: التحقق من شروط طريقة المربعات الصغرى(OLS): إن الإعتماد على طريقة المربعات الصغرى العادية؛ واستخدامها في تقدير نموذج الدراسة، يتطلب إجراء بعض الاختبارات الهامة للتحقق من افتراضات طريقة التقدير المستخدمة، وذلك بهدف التحقق من صلاحية وجودة النموذج المقدر لكي يتم الاعتماد على نتائج التقدير، وللتحقق من شروط طريقة المربعات الصغرى تم إجراء الاختبارات اللازمة على النحو الآتي:

- **اختبار سكون بواقي النموذج المُقدر:** تم اختبار سكون بواقي النموذج المقدر، حيث أظهرت نتائج اختبار (Phillips-Perron) لبواقي النموذج عند المستوى Level أن القيمة المطلقة لإحصائية اختبار(Phillips-Perron) المحسوبة قد بلغت (25.9-) وكذلك قد فاقت قيمتها الجدولية البالغة (3.43-) عند مستوى معنوية 1%؛ وكذلك بلغت قيمة Prob.= 0.0000 وهي أقل من 1%؛ انظر ملحق (7)، وبالتالي فقد تم رفض الفرضية الصفرية وقبول البديلة والتي تشير إلى أن متغيرات النموذج ساكنة عند المستوى، وكذلك كافة متغيرات النموذج متكاملة وتتمتع بعلاقة توازنيه طويلة الأجل، وهذا يعني وجود تكامل مشترك طويل المدى بين متغيرات النموذج.
- **اختبار أن المتوسط الحسابي للبواقي يساوي صفر:** للتحقق من هذا الشرط تم استخدام اختبار (T-test) فكانت النتيجة تشير إلي أن قيمة (T-statistic = 5.15E-12) وأن قيمة الاحتمال

(P-Value = 1.000) وتشير هذه النتيجة لعدم رفض الفرضية الصفرية التي تفترض أن المتوسط الحسابي للبواقي تساوي صفر، انظر الملحق (8).

- **اختبار شرط التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج المقدر**: للتحقق من شرط إتباع بواقي النموذج المقدر للتوزيع الطبيعي تم استخدام اختبار (Jurque- Bera) فكانت النتيجة تشير أن قيمة الاختبار تساوي (J-B = 65.4) باحتمال بلغ (P- Value = 0.000)، انظر الملحق (9)، ويتضح من ذلك قبول الفرض البديل الذي ينص على أن بواقي النموذج المقدر لا تتبع التوزيع الطبيعي. وبما أن حجم العينة كبير وبلغ (758) مشاهدة مما يقلل من هذه النتيجة بناءاً على نظرية النهاية المركزية التي تنص على أن توزيع المعاينة للوسط الحسابي يقترب من التوزيع الطبيعي كلما كبر حجم العينة (n)؛ وعند التطبيق ($n \geq 30$) تعتبر كبيرة بشكل كافي يمكننا من استعمال النظرية (أبو صالح، 2000، ص273)، وبالتالي فإن فرضية التوزيع الطبيعي تصبح أقل أهمية، ومن ثم لا توجد مشكلة في التوزيع الطبيعي.
- **اختبار شرط ثبات تباين حدود الخطأ (تجانس التباين)**: تم استخدام اختبار(ARCH) للتحقق من شرط تجانس تباين حدود الخطأ فكانت النتائج تشير إلى أن قيمة الاختبار قد بلغت (N*R-squared = 0.6006) باحتمال (P-value = 0.4383) وهذه النتيجة تعني عدم وجود أدلة كافية لرفض الفرضية الصفرية التي تنص على تجانس تباين حدود الخطأ، انظر الملحق (10).
- **اختبار شرط استقلال حدود الخطأ (بمعنى عدم وجود ارتباط ذاتي)**: للتحقق من عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي في حدود الخطأ للنموذج المقدر يمكن الاعتماد على قيمة (DW) التي تم توضيحها سابقاً في جدول (7.23)، حيث بلغت قيمة هذا الاختبار (DW =1.88) وتظهر هذه القيمة أن النموذج خالي من مشكلة الارتباط الذاتي وذلك لأنها تجاوزت الحد الأعلى للقيمة الجدولية ($d_u = 1.72$) وبالتالي خلو النموذج المقدر من هذه المشكلة.
- **اختبار شرط استقلال المتغيرات المستقلة (عدم وجود تداخل خطي متعدد)**: للتحقق من عدم وجود مشكلة ازدواج خطي بين المتغيرات المستقلة في النموذج المقدر تم الاعتماد على قيمة معامل تضخم التباين (Variance Inflation Factors – VIF)، ويتم حساب معامل تضخم التباين من خلال المعادلة التالية لكل متغير ($VIF = \frac{1}{1-R2}$) حيث أنه كلما زادت قيمة معامل

التضخم زادت حدت المشكلة، وعادة ما ينظر لقيم معامل التضخم التي تفوق الرقم 5 على أنها انعكاس لاحتداد المشكلة (Studenmund، NA،P257-258)، وقد تم حساب معامل التضخم لمتغيرات النموذج فكانت النتائج كما يلي:

جدول رقم(7.24)

يوضح نتائج حساب معامل تضخم التباين (VIF)

Variable	VIF
LN (AID)	2.77
LN (B_{83})	1.21
LN (B_{13})	1.66
LN (C7)	1.01
LN (E_2)	1.51
LN (E_3)	1.09
LN (E_4)	1.15
LN (E_5)	1.05
LN (E_6)	1.10
LN (E_7)	1.96
LN (E_8)	2.30
LN (E_9)	1.18
LN (E_{10})	1.41
LN (E_{11})	1.16
LN (E_{12})	1.13
LN (F_2)	3.25
LN (F_3)	2.45

وتشير النتائج في الجدول (7.24) إلى أن قيمة (VIF < 5)؛ وهذا مؤشر واضح على خلو النموذج من مشكلة الازدواج الخطي، مما يدل على جودة النموذج المقدر.

- **اختبار التأكد من عدم وجود علاقة بين المتغيرات المستقلة وحد الخطأ:** حيث تم إيجاد العلاقة بين حد الخطأ وجميع المتغيرات المستقلة الداخلة في النموذج كلاً على حده، حيث تشير النتائج لعدم وجود علاقة بينهما وذلك لأن قيمة (Probability) لمعامل الارتباط أكبر من 5%. انظر الملحق (11)

جدول رقم (7.25)

يوضح نتائج معامل الارتباط بين حد الخطأ والمتغيرات المستقلة

Variable	RESID		
	Correlatio	t-Statistic	Probabilit
LN (AID)	-0.006824	-0.187644	0.8512
LN (B_{83})	0.003935	0.108194	0.9139
LN (B_{13})	-0.007580	-0.208419	0.8350
LN (C7)	-0.001127	-0.030988	0.9753
LN (E_2)	0.015819	0.434994	0.6637
LN (E_3)	-0.000350	-0.009623	0.9923
LN (E_4)	0.001747	0.048038	0.9617
LN (E_5)	0.003615	0.099408	0.9208
LN (E_6)	7.48E-05	0.002058	0.9984
LN (E_7)	0.003847	0.105765	0.9158
LN (E_8)	0.012276	0.337554	0.7358
LN (E_9)	0.000748	0.020560	0.9836
LN (E_{10})	0.001861	0.051164	0.9592
LN (E_{11})	-0.003882	-0.106749	0.9150
LN (E_{12})	-0.003629	-0.099773	0.9206
LN (F_2)	0.016017	0.440448	0.6597
LN (F_3)	0.009286	0.255327	0.7985

ومن خلال ما سبق نلاحظ تحقيق النموذج المقدر لجميع شروط طريقة المربعات الصغرى العادية، وهذا دليل واضح على جودة النموذج المقدر وسلامته من أي مشكلة قياسية، وبالتالي يمكن الاعتماد على نتائجه وتفسيرها بما يتناسب مع الواقع الاقتصادي.

ثالثاً: اختبار الفرضيات والتفسير الاقتصادي للنموذج المقدر:

- **اختبار T:** نلاحظ من الجدول (7.23) أن القيمة الاحتمالية لاختبار (t) المحسوبة للمتغير المستقل هي ذات دلالة معنوية لأنها أقل من 5%، باستثناء المتغير LN (B_{83}) حيث بلغت (Prob.= 0.0828) لذلك نقوم بقسمتها على 2 لأن اختبار (t) من طرفين، وبالتالي تصبح ($\Pr ob. = \frac{0.0828}{2} = 0.0414$) وهي أقل من 5%، لذلك تعتبر جميع المتغيرات المستقلة في النموذج المقدر دالة إحصائياً.
- بلغت مرونة المساعدات (aid) حوالي (0.04)؛ وهذا يعني أن زيادة المساعدات التي تحصل عليها الأسرة بنسبة 100% سوف يؤدي لزيادة في معدل المستوى المعيشي بنسبة (4%) في ظل ثبات المتغيرات المستقلة الأخرى. وتتفق هذه النتيجة مع النظرية الاقتصادية فالأسر الأشد

فقراً تحصل على كمية أكبر من المساعدات النقدية والعينية كما أن هذه الأسر يزيد استهلاكها من الطعام مقارنة بالاستهلاك الكلي وفق تعريف مستوى المعيشة فإن هذه الأسر تُعاني من مستوى معيشي أسوأ.

- بلغت مرونة عدد الطلاب الملتحقين بالجامعات والكليات (B_{83}) حوالي (0.06)؛ وهذا يعني أن زيادة عدد الطلاب الملتحقين بالجامعات والكليات بنسبة 100% سوف يؤدي لزيادة معدل المستوى المعيشي بنسبة (6%) في ظل ثبات المتغيرات المستقلة الأخرى، وهذا لا يتعارض مع الواقع حيث تحصل الأسر الفقيرة على إعفاءات جامعية وقد ذكرت دراسة (أبوحمد وبافانلو، 2011، ص57)، أن المستفيدين من البرنامج الوطني الفلسطيني للحماية الاجتماعية يقدرون الإعفاء من الرسوم الجامعية الذي يمنحه البرنامج ويعتبرونه حافزاً لهم لتعليم أبنائهم في الجامعات، حيث تحدد كل جامعة أو كلية نسبة الإعفاء الممنوح لأبناء الأسر الفقيرة، وهنا يرى الباحث أن الأسر الفقيرة التي يلتحق أبناؤها بالجامعات أو الكليات تُعاني من مستوى معيشي أسوأ، وبالتالي يكون هناك زيادة استهلاك الأسر من الطعام مقارنة بالاستهلاك الكلي.
- بلغت مرونة عدد أفراد الأسرة (B_{13}) حوالي (0.09-)؛ وهذا يعني أن زيادة عدد أفراد الأسرة بنسبة 100% سوف يؤدي لخفض معدل المستوى المعيشي بنسبة (9%) في ظل ثبات المتغيرات المستقلة الأخرى، ويتفق ذلك مع النظرية الاقتصادية وذلك لأنه استهلاك أفراد الأسرة من الطعام يزيد بوتيرة أقل كلما زاد عدد الأفراد، ويعتبر الباحث العلاقة بين زيادة عدد أفراد الأسرة ومعدل مستوى المعيشة مؤشر غير حقيقي على تحسن المستوى المعيشي للأسرة لأن هناك أسباب أخرى مؤثرة في هذه العلاقة، وذلك لأن زيادة عدد أفراد الأسرة يؤدي إلى قلة الهدر في الطعام، كما أن القيمة النقدية لإعداد الطعام تنخفض وفق نظرية وفرات الحجم، بالإضافة لوجود مصروفات أخرى لأفراد الأسرة غير الطعام تؤثر على مجموع الاستهلاك الكلي للأسرة.
- بلغت مرونة عدد غرف المسكن (C_7) حوالي (0.07−)؛ وهذا يعني أن زيادة عدد غرف المسكن بنسبة 100% سوف يؤدي لخفض معدل المستوى المعيشي بنسبة (7%) في ظل ثبات المتغيرات المستقلة الأخرى، ويتفق ذلك مع النظرية الاقتصادية وذلك لأن زيادة عدد

غرف المنزل هو مؤشر لتحسن الوضع الاقتصادي والمسكن، كما ويتفق ذلك مع دراسة (اشتيه، 2007، ص132)، وبالتالي فإن هذا مؤشر لانخفاض استهلاك الأسرة من الطعام مقارنة بالاستهلاك الكلي وفق تعريف مستوى المعيشة وهذه الأسر يكون مستوى معيشتها أفضل.

- بلغت مرونة الإنفاق على المسكن وملحقاته (E_2) حوالي (0.74−)؛ وهذا يعني أن زيادة الإنفاق على المسكن بنسبة 1% سوف يؤدي لخفض معدل المستوى المعيشي بنسبة (0.74%) في ظل ثبات المتغيرات المستقلة الأخرى. وتتفق هذه النتيجة مع النظرية الاقتصادية ويجب أن نتذكر بأن معظم الأسر على اختلاف مستويات دخلها تولي الغذاء الأولوية في إنفاقها وعندما يتحقق الإشباع في الإنفاق على الغذاء وجودته تقوم بالإنفاق على السلع غير الغذائية وفق دخلها، وحيث أننا نتعامل مع أسر فقيرة فإن أي صرف على المسكن يكون مؤشر على تحسن الوضع الاقتصادي والاجتماعي لهذه الأسر، وهذا يتوافق مع نظرية انجلز، وبالتالي فإن هذا مؤشر لانخفاض استهلاك الأسرة من الطعام مقارنة بالاستهلاك الكلي وفق تعريف مستوى المعيشة وهذه الأسر يكون مستوى معيشتها أفضل.
- بلغت مرونة الإنفاق على التعليم والرسوم المدرسية (E_3) حوالي (0.66−)؛ وهذا يعني أن زيادة الإنفاق على التعليم والرسوم المدرسية بنسبة 1% سوف يؤدي لخفض معدل المستوى المعيشي بنسبة (0.66%) في ظل ثبات المتغيرات المستقلة الأخرى. وتتفق هذه النتيجة مع ما جاء في دراسة (أبوحمد وبافانلو، 2011، ص57) ودراسة (حسن،2005، ص83) بأن الأسر الفقيرة تعمل ما بوسعها لضمان بقاء أطفالهم في المدرسة والانطلاق للجامعة حيث تفضل الأسر عدم الأكل أو تخفيض جودة الأكل على حرمان أطفالها من التعليم، ويجعلها تستدين أو تبيع بعض الممتلكات، أو تستنزف المدخرات، من أجل إتمام التعليم الجامعي، وبالتالي فإن هذا مؤشر لانخفاض استهلاك الأسرة من الطعام مقارنة بالاستهلاك الكلي وفق تعريف مستوى المعيشة وكما أنه لا يعكس غالباً تحسن في الوضع الاقتصادي للأسرة.
- بلغت مرونة الإنفاق على الملابس والأحذية (E_4) حوالي (0.64−)؛ وهذا يعني أن زيادة الإنفاق على الملابس والأحذية بنسبة 1% سوف يؤدي لخفض معدل المستوى المعيشي بنسبة (0.64%) في ظل ثبات المتغيرات المستقلة الأخرى، بالنسبة للملابس والأحذية يزيد الطلب

عليها في فترات الأعياد او بداية العام الدراسي وهناك جزء ثابت من فاتورة الأسرة لهذه السلع يزيد وينقص وفق دخل الأسرة، وما دام هناك محدودية في دخل الأسر الفقيرة، اذا ستضطر هذه الأسر من التوفير من فاتورة الطعام التي تعتبر الأكبر بين السلع الخدمات التي تنفق عليها، إما بتقليل جودة الطعام أو بالتخفيض الفعلي لعدد الوجبات.

- بلغت مرونة الإنفاق على العناية الصحية والعلاجية (E_5) حوالي (0.72−)؛ وهذا يعني أن زيادة الإنفاق على العناية الصحية والعلاجية بنسبة 1% سوف يؤدي لخفض معدل المستوى المعيشي بنسبة (0.72%) في ظل ثبات المتغيرات المستقلة الأخرى، وهذا يتفق مع ما جاء في دراسة (مطرية وآخرون، 2009) والتي أظهرت أن نسبة انفاق الأسرة على العناية الصحية، ربما تتسبب بفقر الأسرة وقد ازدادت نسبة الأسر التي أصبحت فقيرة بسبب الإنفاق على العناية الصحية خلال الفترة من 1997 و2007، كما ربط المبحوثون في دراسة (شاهين وجونز، 2012، 52) بين الفقر والمرض، خاصة الأشخاص المصابين بأمراض مزمنة وبحاجة إلى علاج وأدوية باستمرار، والتي ربما لا يوفرها التأمين الصحي المجاني الذي تحصل عليه الأسر من وزارة الشؤون الاجتماعية، أو نقابات العمال، وبالتالي فإن هذا مؤشر لانخفاض استهلاك الأسرة من الطعام مقارنة بالاستهلاك الكلي وفق تعريف مستوى المعيشة وكما أنه لا يعكس غالباً تحسن في الوضع الاقتصادي للأسرة، بقدر ما يعكس لجوء الأسر الفقيرة إلى تقليل الوجبات اليومية أو الوصول إلى غذاء أقل جودة وبالتالي أقل تكلفة.
- بلغت مرونة الإنفاق على التبغ والسجائر (E_6) حوالي (0.61−)؛ وهذا يعني أن زيادة الإنفاق على التبغ والسجائر بنسبة 1% سوف يؤدي لخفض معدل المستوى المعيشي بنسبة (0.61%) في ظل ثبات المتغيرات المستقلة الأخرى، وبالتالي فإن هذا مؤشر لانخفاض استهلاك الأسرة من الطعام مقارنة بالاستهلاك الكلي للأسرة وفق تعريف مستوى المعيشة، ولكن زيادة الإنفاق على التبغ والسجائر لا تعكس الرفاه الإقتصادي أو الإجتماعي ، وإنما تكون على حساب الإنفاق على الطعام، وهذا يتفق مع دراسة (جونز، وإيفرويمسون، 2011، ص6) حيث أوجد الباحثون في جميع الحالات أدلة لإثبات الصلة بين التبغ والفقر في بنجلاديش، والمكسيك، وبيرو، وفيتنام وإندونيسيا والأرجنتين، والكاميرون ومالي والسنغال، وأوضح الباحثون أن التكاليف البديلة لاستخدام التبغ هي الاستغناء عن ضروريات المنزل الأساسية وتحول الإيرادات

الشحيحة لاستخدام التبغ، وتكون له الآثار على الأسر التي تعيش في فقر غذائي بدلا من تحمل إطعام أنفسها بشكل أفضل ، كما تحرم الأطفال من فرص التعليم، كما لا تتمكن الأسر الفقيرة من تحمل نفقات الرعاية الصحية.

- بلغت مرونة الإنفاق على فاتورة المياه (E_7) حوالي (0.65−)؛ وهذا يعني أن زيادة الإنفاق على فاتورة المياه بنسبة 1% سوف يؤدي لخفض معدل المستوى المعيشي بنسبة (0.65%) في ظل ثبات المتغيرات المستقلة الأخرى. وكما نعلم بأن معظم المواطنين لا يلتزموا بدفع فاتورة المياه إلا أنها تعتبر ديون مستحقة للبلديات في أي لحظة ستلتزم الأسر بدفعها، لذلك تم احتسابها ضمن المبالغ التي تنفقها الأسرة.
- بلغت مرونة الإنفاق على فاتورة الكهرباء (E_8) حوالي (0.48−)؛ وهذا يعني أن زيادة الإنفاق على فاتورة الكهرباء بنسبة 1% سوف يؤدي لخفض معدل المستوى المعيشي بنسبة (0.48%) في ظل ثبات المتغيرات المستقلة الأخرى، وكما نعلم بأن معظم المواطنين لا يلتزموا بدفع فاتورة الكهرباء إلا أنها تعتبر ديون مستحقة لشركة الكهرباء وفي أي لحظة ستلتزم الأسر بدفعها، لذلك تم احتسابها ضمن المبالغ التي تنفقها الأسرة.
- بلغت مرونة الإنفاق على فاتورة الهاتف الأرضي (E_9) حوالي (2.30−)؛ وهذا يعني أن زيادة الإنفاق على فاتورة الهاتف الأرضي بنسبة 1% سوف يؤدي لخفض معدل المستوى المعيشي بنسبة (2.3%) في ظل ثبات المتغيرات المستقلة الأخرى، ويعتبر الهاتف من الكماليات لذلك فالنتيجة السابقة هي طبيعية وفق النظرية الاقتصادية، فوجود الهاتف هو دليل على تحسن الأوضاع الاقتصادية للأسرة، وربما لا تهتم الكثير من الأسر الفقيرة بوجود هاتف لديها، في حين تهتم بوجود جوال.
- بلغت مرونة الإنفاق على فاتورة الجوال (E_{10}) حوالي (0.61−)؛ وهذا يعني أن زيادة الإنفاق على فاتورة الجوال بنسبة 1% سوف يؤدي لخفض معدل المستوى المعيشي بنسبة (0.61%) في ظل ثبات المتغيرات المستقلة الأخرى، ويمكن تفسير ذلك أنه في ظل محدودية الدخل للأسر الفقيرة فإن الإنفاق على مجموعة من السلع والخدمات يؤثر على المجموعات الأخرى، ولا يعكس غالباً تحسناً في الوضع الاقتصادي، ولكن في حالة فاتورة الجوال فإن هناك التزام

من قبل حتى الفقراء بدفع قيمة الكرت أو الفاتورة لأنه تمثل وسيلة لتواصلهم مع وزارة الشؤون الاجتماعية وغيرها من المؤسسات، ناهيك عن أن الجوال أصبح من ضروريات العصر الذي نعيش.

- بلغت مرونة الإنفاق على مصروفات النقل والمواصلات (E_{11}) حوالي (0.56−)؛ وهذا يعني أن زيادة الإنفاق على مصروفات النقل والمواصلات بنسبة 1% سوف يؤدي لخفض معدل المستوى المعيشي بنسبة (0.56%) في ظل ثبات المتغيرات المستقلة الأخرى، وكما نعلم فإن موارد الدخل للأسرة الفقيرة محدودة وزيادة الإنفاق على مجموعة من السلع والخدمات تنعكس على المجموعات الأخرى، وبالتالي فإن زيادة الإنفاق على النقل والمواصلات سيسبب انخفاض مع الإنفاق على الطعام، لا يعكس تحسناً اقتصادياً وإنما نتيجة لمحدودية دخل الأسر الفقيرة.
- بلغت مرونة الإنفاق على الهدايا والمناسبات والترفيه والرياضة (E_{12}) حوالي (0.42−)؛ وهذا يعني أن زيادة الإنفاق على الهدايا والمناسبات والترفيه والرياضة بنسبة 1% سوف يؤدي لخفض معدل المستوى المعيشي بنسبة (0.42%) في ظل ثبات المتغيرات المستقلة الأخرى، وهذا يتوافق مع طبيعة المجتمع الفلسطيني الاجتماعي بطبعه.
- بلغت مرونة الدخل من راتب شهري من خلال عمل دائم (F_2) حوالي (0.23)؛ وهذا يعني أن زيادة الدخل من راتب شهري من خلال عمل دائم بنسبة 1% سوف يؤدي لزيادة معدل المستوى المعيشي بنسبة (0.23%) في ظل ثبات المتغيرات المستقلة الأخرى، وهذا يتفق مع سلوك المستهلك حيث تستهلك هذه الأسر الفقيرة سلعاً أقل جودة خاصة في الطعام، فلو حصل تحسن في دخلها فإنها سوف تتجه أولاً لتحسين جودة غذائها ثم توجه بعد ذلك دخلها الإضافي نحو مجموعات السلع الأخرى.
- بلغت مرونة الدخل من راتب شهري من خلال عمل مؤقت (F_3) حوالي (0.21−)؛ وهذا يعني أن زيادة الدخل من راتب شهري من خلال عمل مؤقت بنسبة 1% سوف يؤدي لزيادة معدل المستوى المعيشي بنسبة (0.21%) في ظل ثبات المتغيرات المستقلة الأخرى، وهذا يتفق مع سلوك المستهلك حيث تستهلك الأسر الفقيرة سلعاً أقل جودة خاصة في الطعام، فلو حصل تحسن في دخلها فإنها سوف تتجه أولاً لتحسين جودة غذائها ثم توجه بعد ذلك دخلها الإضافي

نحو مجموعات السلع الأخرى، ولكن نلاحظ هنا وجود تحفظ لدى هذه الأسر لأن الدخل الذي تحصل عليه مؤقت وليس دائم كما في النقطة السابقة.

- بلغ معامل المتغير الوهمي مكان المسكن (C_3) حوالي (0.012)؛ وهذا يعني أن نسبة تأثير المتغير الوهمي مكان المسكن حوالي 0.012% على مستوى المعيشة في ظل ثبات المتغيرات المستقلة الأخرى. حيث أن الأسر الفقيرة التي تعيش في المدن يكون إنفاقها على الطعام أكبر من تلك التي تعيش في المخيم أو القرية، وذلك لأن الأخيرة يكون لديها القدرة على توفير بعض السلع الغذائية في المنزل من خلال الزراعة أو تربية الطيور والحيوانات.
- بلغ معامل المتغير الوهمي المستوى التعليمي لرب الأسرة حوالي (0.02) في حال كان المستوى التعليمي لرب الأسرة تعليم أساسي وحوالي (0.04) في حال كان المستوى التعليمي لرب الأسرة تعليم جامعي، وهذا يعني أن المستوى التعليمي لرب الأسرة يعمل على تحسين في الوضع الاقتصادي في ظل ثبات المتغيرات المستقلة الأخرى.
- بلغ معامل المتغير الوهمي الحالة العملية (0.023−)؛ وهذا يعني أن نسبة تأثير المتغير الوهمي الحالة العملية حوالي 0.023% على تخفيض معدل مستوى المعيشة في ظل ثبات المتغيرات المستقلة الأخرى. وهذا يعني أنه في حالة كان رب الأسرة يمارس أي عمل فإن ذلك يخفض من إنفاق الأسرة على مجموعات الطعام، لصالح المجموعات السلعية الأخرى، وبالتالي يعكس ذلك أوضاعاً اقتصادية أفضل للأسرة.

7.6 ملخص الفصل

تم خلال هذا الفصل إجراء التحليل الإحصائي من خلال برنامج SPSS للتعرف على خصائص عينة الدراسة وكذلك تطبيق الاختبارات المختلفة المناسب لهذا النوع من البيانات وقد وجد الباحث عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية لآراء أفراد العينة حول "وجهة نظر المستفيدين في خدمات البرنامج" تعزى لعمر أو المستوى التعليمي أو حالة اللجوء لرب الأسرة بينما يوجد فروق ذات دلالة إحصائية تُعزى لجنس رب الأسرة وحالته العملية ومكان سكنه.

قام الباحث بإستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية OLS من أجل إعداد نموذج قياسي للمتغيرات المؤثرة على مستوى المعيشة وفق تعريف انجل، وقد لوحظ أن التغير في المتغيرات المستقلة المشمولة في النموذج قد فسرت ما نسبته 80,9% من التغير الحاصل في المتغير التابع.

كما جاءت نتائج النموذج القياسي متوافقة مع ما توصل إليه العالم الألماني Engle Ernst بتحليل نتائج بحوث ميزانية الأسرة في القرن التاسع عشر، بأنه كلما قل دخل الأسر يزيد المنفق منه على الطعام وهذا يكون على حساب الحصص الأخرى المخصصة المسكن وملحقاته، التعليم والرسوم المدرسية، الملابس والأحذية، العناية الصحية والعلاجية، مصروفات النقل والمواصلات، الهدايا والمناسبات والترفيه والرياضة، فواتير المياه والكهرباء والجوال والهاتف الأرضي.

الفصل الثامن
النتائج والتوصيات

8.1 المقدمة.

8.2 النتائج.

8.3 التوصيات.

8.4 الدراسات المقترحة.

8.1 مقدمة

سيتم عرض أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة حول دور البرنامج الوطني الفلسطيني للحماية الاجتماعية في تحسين مستوى المعيشة للأسر الفقيرة في قطاع غزة، والتخفيف من معاناة مجتمع قطاع غزة، كما سيقدم هذا الفصل التوصيات التي يراها الباحث أنها مهمة وتساهم في تطوير وتحسين وتفعيل البرنامج الوطني الفلسطيني للحماية الاجتماعية.

8.2 النتائج:

بعد الدراسة والبحث في مفهوم الفقر وتطور مفهوم الحماية الاجتماعية من المنظور الدولي والمنظور الفلسطيني، والخدمات المقدمة من خلال البرنامج الوطني الفلسطيني للحماية الاجتماعية، فإن الباحث يمكن أن يخلص إلى النتائج التالية:

8.2.1 نتائج التحليل الوصفي:

- 31% من أرباب الأسر الفقيرة هن من الإناث، مما يعكس انتشار الفقر بين الأسر الفقيرة التي تُعيلها امرأة.
- وجود علاقة عكسية ما بين الفقر والمستوى التعليمي، فكلما كان المستوى التعليمي لأفراد المجتمع أقل، كان انتشار الفقر بين هذه الفئات أكبر والعكس صحيح، لأن من يملك مستوى تعليمي أكبر تكون فرصته في الحصول على فرصة عمل دائمة أو مؤقتة أكبر
- وجود علاقة طردية ما بين الفقر والبطالة، فوجود رب الأسرة ضمن البطالة فإن ذلك يزيد من احتمالات وجود الأسرة ضمن الأسر الفقيرة خصوصا في ظل عدم توفر مصدر دخل لرب الأسرة أو أحد أفرادها.
- وجود رغبة كبيرة لدى الأسر الفلسطينية في الاستثمار في رأس المال البشري خصوصاً لدى الإناث وما يشجعهم على ذلك الإعفاءات التي تمنحها الجامعات والكليات لأبناء الأسر الفقيرة من منتفعي وزارة الشؤون الاجتماعية.
- يوجد إزدحام في مساكن الأسر الفقيرة حيث متوسط عدد غرف المسكن لأفراد العينة حوالي 2.67 غرفة/مسكن، بينما كثافة المسكن والتي تعبر عن عدد الأفراد لكل غرفة بلغت حوالي 3.32 فرد/غرفة.

- يعتبر طباخ الغاز والتلفزيون والجوال والستالايت والغسالة والثلاجة من السلع الضرورية للأسر الفلسطينية الفقيرة حيث تتوفر لدى أكثر من 88% من الأسر الفقيرة.
- متوسط استهلاك الأسرة المكونة من 7 أفراد تقريباً (متوسط عدد أفراد الأسرة الفقيرة) بلغ حوالي 1459,74 شيكل، حيث بلغ متوسط مصروف الفرد حوالي 208,5 شيكل/ شهرياً (6,95 شيكل يومي) أي أقل من دولارين في اليوم، كما أن متوسط نصيب الطعام من الاستهلاك الشهري للأسر الفقيرة في قطاع غزة بلغ حوالي 50,19%.
- تمثل المساعدات النقدية من برنامج التحويلات النقدية بوزارة الشؤون الاجتماعية حوالي 31.64% من مصادر الدخل الشهرية للأسرة، حيث تحتل المرتبة الأولى بين مصادر الدخل الشهرية للأسر الفقيرة.
- وجود نوع من التكافل الاجتماعي بين الأسر في المجتمع الفلسطيني حيث بلغ متوسط المساعدات النقدية المقدمة (من الأقارب/ الأصدقاء/ أهل الخير) حوالي 9.55% من مصادر الدخل الشهرية للأسرة.
- كانت استجابات المبحوثين حول "**خدمات البرنامج الوطني الفلسطيني للحماية الإجتماعية**" جاءت بطريقة تعكس البعد الاقتصادي الاجتماعي للخدمات المقدمة، والتي تعزز صمود المواطن الفلسطيني في قطاع غزة، وتعمل على الاستقرار الأسرى، وتفتح أمام الفقير آفاقاً لرؤية الأمل البعيد من خلال الحفاظ على صحته وصحة أسرته واستمراره في العملية التعليمية.
- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في أراء أفراد العينة حول "وجهة نظر المستفيدين من خدمات البرنامج" تعزى لعمر أو المستوى التعليمي أو حالة اللجوء لرب الأسرة.
- وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أراء أفراد العينة تعزي إلى جنس رب الأسرة وجاءت لصالح الاناث مما يدلل على أهمية خدمات البرنامج الوطني الفلسطيني للحماية الاجتماعية بالنسبة للأسر التي تُعيلها أنثى.
- وجود فروق ذات دلالة إحصائية في أراء أفراد العينة حول "وجهة نظر المستفيدين من خدمات البرنامج" تعزى إلى الحالة العملية لرب الأسرة لصالح أرباب الأسر العاملين حيث يعتبر المساعدات التي تحصل عليها هذه الأسر دخل إضافي يساهم في تحسين مستوى معيشة أسرهم.
- وجود فروق ذات دلالة إحصائية في أراء أفراد العينة حول "وجهة نظر المستفيدين من خدمات البرنامج" تعزى إلى مكان المسكن لصالح الأسر التي تسكن المدينة، لأنهم يرون أن خدمات البرنامج تساهم في تحسين مستوى معيشتهم.

8.2.2 نتائج التحليل القياسي:

- وجود علاقة طردية بين زيادة استهلاك الأسر الفقيرة من الطعام مقارنة بالاستهلاك الكلي لهذه الأسر وكمية المساعدات التي تحصل عليها هذه الأسر.
- الأسر الفقيرة التي يلتحق أبناؤها بالجامعات أو الكليات تُعاني من مستوى معيشي أسوأ، وبالتالي يكون هناك زيادة استهلاك الأسر من الطعام مقارنة بالاستهلاك الكلي.
- وجود علاقة عكسية بين عدد أفراد الأسرة و استهلاك الأسر من الطعام مقارنة بالاستهلاك الكلي، حيث يقل الهدر في الطعام، وتنخفض القيمة النقدية لإعداد الطعام وفق نظرية وفرات الحجم، بالإضافة لوجود مصروفات أخرى لأفراد الأسرة غير الطعام تؤثر على مجموع الاستهلاك الكلي للأسرة.
- زيادة عدد غرف المسكن مؤشر لتحسن مستوى معيشة الأسر وبالتالي انخفاض استهلاك الأسرة من الطعام مقارنة بالاستهلاك الكلي.
- التوافق مع نظرية العالم الألماني Engle Ernst بتحليل نتائج بحوث ميزانية الأسرة في القرن التاسع عشر، بأنه كلما قل دخل الأسر يزيد المنفق منه على الطعام وهذا يكون على حساب الحصص الأخرى المخصصة المسكن وملحقاته، التعليم والرسوم المدرسية، الملابس والأحذية، العناية الصحية والعلاجية، مصروفات النقل والمواصلات، الهدايا والمناسبات والترفيه والرياضة، فواتير المياه والكهرباء والجوال والهاتف الأرضي.
- إنفاق أفراد الأسر الفقيرة على السجائر والتبغ له نتائج سلبية تجاه الوضع المعيشي للأسر الفقيرة، فبدلاً من تحسين جودة الطعام للأسرة ربما يحرم أطفال هذه الأسر من فرص التعليم، كما لا تتمكن الأسر الفقيرة من تحمل نفقات الرعاية الصحية.
- وجود دخل ثابت للأسرة الفقيرة إلى جانب المساعدة التي يحصل عليها من البرنامج الوطني الفلسطيني للحماية الاجتماعية يساهم في تحسين جودة الطعام لهذه الأسر وبالتالي زيادة حصة الطعام من الاستهلاك الكلي، بينما وجود دخل مؤقت سوف توجهه تجاه السلع والخدمات الأخرى غير الطعام.

8.3 التوصيات

من خلال نتائج الدراسة السابقة، يمكن اقتراح مجموعة من التوصيات لتعزيز دور البرنامج الوطني الفلسطيني للحماية الاجتماعية في تحسين مستوى المعيشة للأسر الفقيرة:

ثانياً: المؤسسات العاملة في المجال الإنساني

- ضرورة توحيد معايير استهداف الأسر الفقيرة وخصوصاً معادلة فحص مستوى المعيشة (PMTF) المعمول بها بوزارة الشؤون الاجتماعية وبوكالة غوث وتشغيل اللاجئين (الأونروا)، وتطويرها إستناداً لمسوح الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.
- توحيد السلة الغذائية الموزعة من خلال وكالة غوث وتشغيل اللاجئين (الأونروا) وبرنامج الأغذية العالمي، وتبني خيار القسائم الشرائية بديلاً لكوبونات الطعام بشكل تدريجي وفق قدرة السوق على تغطية المواد الغذائية.
- استخدام نظم المعلومات والتكنولوجيا الحديثة من أجل خلق تكامل في الخدمات والمساعدات المقدمة من خلال العاملين في المجال الإنساني بقطاع غزة من أجل حياة كريمة للفقراء.
- تحسين البيئة المعيشية لسكان قطاع غزة من خلال إنهاء الانقسام وفتح المعابر والسماح للمواطنين والبضائع بحرية الحركة.
- الاهتمام بالمساعدات التنموية والاهتمام بتسويق منتجات المشروعات الصغيرة التي تُديرها الأسر الفقيرة، لصالح مشروع القسائم الشرائية الذي تُديره مؤسسة أوكسفام ويُموله برنامج الأغذية العالمي ليكون شعارنا "معاً لدعم الفقراء من خلال منتجات الفقراء".
- تفعيل برامج المساعدات النقدية المشروطة مثل العمل مقابل الغذاء أو العمل مقابل المال من أجل تقليص الفقر والحد من البطالة وتهيئة الموارد البشرية لسوق العمل.

أولاً: وزارة الشؤون الاجتماعية والوزارات المختلفة

- التنسيق مع وزارة الأشغال العامة والإسكان من أجل وضع تصور لتحسين ظروف السكن للأسرة الفقيرة من خلال برامج ومشاريع ممولة من مؤسسات عربية ودولية.
- التنسيق مع وزارة الصحة من أجل تحسين جودة الخدمات الصحية المقدمة لكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة.

- التنسيق مع وزارة التعليم العالي من أجل إيجاد معايير موحدة بين الجامعات والكليات الفلسطينية تمنح تسهيلات لأبناء الأسر الفقيرة المشمولة بالبرنامج الوطني الفلسطيني للحماية الاجتماعية.
- التنسيق مع وزارة الإقتصاد من أجل خلق بيئة مواتية لنمو وتوسع المشروعات الصغيرة التي تمنحها وزارة الشؤون الإجتماعية لبعض الأسر الفقيرة.
- تطوير مشاريع وبرامج خاصة بفئات كبار السن والأسر التي تُعليها إمرأة والأشخاص ذوي الإعاقة تتوافق واحتياجاتها.

8.4 الدراسات المقترحة

- تقييم أثر المساعدات العينية المقدمة عبر الأونروا وبرنامج الغذاء العالمي على الاقتصاد الفلسطيني.
- قياس الآثار المتوقعة لتطبيق آلية القسائم الشرائية وآثارها الاجتماعية والاقتصادية.
- تقييم أثر البرنامج الوطني الفلسطيني للتحويلات النقدية في معالجة قضايا الفقر والتهميش لدى الأشخاص ذوي الإعاقة.
- دور البرنامج الوطني الفلسطيني للحماية الإجتماعية في تخفيض معدلات الفقر للأسر التي تُعليها إمرأة.
- دور نظم المعلومات في خلق التكامل في الخدمات المقدمة للأسر الفقيرة والفئات المهمشة من الجمعيات الأهلية والدولية.
- قياس أثر الخدمات المقدمة من البرنامج الوطني الفلسطيني للحماية الإجتماعية على تحسين الواقع التعليمي والواقع الصحي للأسر الفقيرة.
- استراتيجيات التأقلم المستخدمة من قبل الأسر الفقيرة في قطاع غزة.

المراجع:

- القرآن الكريم

أولاً: الكتب العربية:

- أحمد، حامد محمود مرسى (2012). المنهج المتكامل لاستئصال الفقر من المجتمع الإنساني، أسس ومبادئ الاقتصاد الإسلامي، القاهرة: دار الطلائع للنشر والتوزيع، ط1.
- الجوزية، ابن القيم (ت751هـ). **أعلام الموقعين عن رب العالمين**، راجعه وقدم له وعليه طه عبد الرؤوف سعد دار الجيل للنشر والتوزيع.
- الحصري، طارق فاروق (2007). الآثار الاجتماعية لبرامج الإصلاح الإقتصادي، البطالة، الفقر، التفاوت في توزيع الدخول، المكتبة المصرية للنشر والتوزيع، القاهرة– مصر.
- كالخصاونة، محمد وآخرون (1998). الفقر والبطالة في الأردن. الطبعة الأولى، الجمعية العلمية الملكية، مركز البحوث الاقتصادية– عمان.
- سراج، إسماعيل ويوسف، محسن (1997). الفقر والأزمات الاقتصادية. سلسلة كتيبات مركز ابن خلدو للدراسات الإنمائية.
- السواعي، خالد محمد، (2012). EVIEWS والقياس الاقتصادي، الناشر: دار الكتاب الثقافي، عمان – الأردن.
- صافي، سمير (2011). محاضرات في تحليل الانحدار التطبيقي/الجزء الثاني، قسم الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة.
- صافي، سمير (2015). مقدمة في تحليل نماذج الانحدار باستخدام EVIEWS، الناشر: مكتبة آفاق، غزة – فلسطين.
- أبوصالح، محمد (2001). الطرق الإحصائية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان.
- عطية، عبد القادر (2005). الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية.
- غيث، محمد عاطف (1995). قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندية، مصر.
- القرضاوي، يوسف (1980). مشكلة الفقر وكيف عالجها الإسلام، مكتبة وهبة، القاهرة، ط4.
- القريشي، باقر (2004). الإسلام منهج مشرق للحياة، مكتبة الإمام الحسن (ع) العامة، النجف الأشرف، الطبعة الأولى.

ثانياً: رسائل الماجستير والدكتوراة:

- الثلاثيني، دعاء (2013). فاعلية المنح الصغيرة في التمكين الاقتصادي للأسر الفلسطينية الفقيرة. دراسة تطبيقية على برنامج التمكين الاقتصادي في قطاع غزة (ديب) ، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية– غزة.
- حسن، عبدالله (2005). الفقر في فلسطين وسياسات مكافحته (حالة عملية محافظة جنين)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس.

- زاهر، بدوان (2014). دور قطاع الخدمات في الاقتصاد الفلسطيني وآفاقه المستقبلية، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة.
- دخل الله، صبحية (2012). التباين المكاني لتوزع ظاهرة الفقر في مدينة نابلس وسبل مكافحته(دراسة في جغرافيا التنمية)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس.
- شهاب، عبدالرحيم (2013). دور المنظمات الأهلية في الحد من معدلات الفقر خلال الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة. دراسة تطبيقية للمنظمات الخيرية ، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية– غزة.
- العرابيد، أحمد (2014)، فعالية برامج الرعاية الاجتماعية الدولية في تحقيق سياسات الحماية الاجتماعية . دراسة حالة– البرنامج الوطني الفلسطيني للحماية الاجتماعية في قطاع غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة حلوان–مصر.
- عليوة، جبر (2007). ادارة وتنظيم أموال الزكاة وأثرهما في الحد من ظاهرة الفقر في قطاع غزة (دراسة تطبيقية على الجمعيات الاسلامية العاملة في مجال الزكاة في قطاع غزة)، الجامعة الاسلامية– غزة: دراسة ماجستير.
- الواوي، أحمد (2013). دور الجمعيات الأهلية الفلسطينية في تخفيض معدلات الفقر. دراسة حالة– جمعية الصلاح الإسلامية، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية– غزة.

ثالثاً: الأبحاث المنشورة وغير المنشورة:

- الإمام، محمد محمود (1996)، السياسة الإقتصادية الكلية وآثارها التوزيعية ومكافحة الفقر، سلسلة أوراق بحثية، معهد التخطيط القومي، مصر.
- الآغا، وفيق وأبومدللة، سمير (2011). ظاهرة الفقر والبطالة في قطاع غزة ودور المؤسسات الحكومية والأهلية والدولية لمعالجتها. مجلة جامعة الأزهرة بغزة، سلسلة العلوم الإنسانية 2011، المجلد 13، العدد 1، ص834–866، غزة، فلسطين.
- البوسعيدي، راشد بن حمد (2009)، دور شبكات الأمان الاجتماعي في الحد من مشكلات الفقر في المجتمع العُماني. المؤتمر الدولي الرابع للعلوم الاجتماعية– كلية العلوم الإجتماعية– جامعة الكويت.
- بيرتزنيتو، باولا وجونز، نيكولا وآخرون (2014). زيادة فاعلية البرنامج الوطني الفلسطيني للتحويلات النقدية، في معالجة قضايا الفقر والتهميش لدى الأطفال. معهد التنمية الخارجية– بريطانيا.
- الحليح، الطيب وجصاص، محمد (2010). الفقر ... التعريف ومحاولات القياس. أبحاث اقتصادية وإدارية– العد`د السابع جوان 2010 من ص166– ص188، جامعة محمد خيضر بسكرة– كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.
- الحنبطي، دوخي والزعبي، بشير (2011). تحديد العوامل الاقتصادية والاجتماعية المؤثرة في معدل البطالة ومستوى المعيشة في محافظة الطفيلة في الأردن، دراسات العلوم الإدارية، المجلد 38، العدد 2، 2011.
- جونز، لوري وإيفرويمسون، ديبرا (2011). تصنيع التبغ وارتباطه بالفقر، نتائج من بحوث دعم المشاريع في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية. مؤسسة HealthBridge ، أوتاوه– كندا.

- الرفاعي، محمد عبدالله(2007). معوقات بيانات قياس الفقر، المؤتمر الاحصائي العربي الأول، عمان الأردن 12-13 نوفمبر.
- الزبيدي، حسن لطيف كاظم (2007). الفقر في العراق: مقاربة من منظر التنمية البشرية. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية من ص67- ص84، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية.
- الشمايلة، عادل (2011). تقييم فعالية برنامج المعونات النقدية المتكررة التي يقدمها صندوق المعونة الوطنية في إخراج الأسر المنتفعة من تحت خط الفقر وفي تخفيض نسبة الفقر في الأردن. مجلة دراسات العلوم الإدارية، المجلد 38، العدد 1، 2011.
- صافي، سمير ومقداد، خليل (2010). دراسة مقارنة حول الخصائص الاجتماعية والأسرية والزواجية والتعليمية والاقتصادية للأسرة في الأراضي الفلسطينية (1997-2007)، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني مشروع النشر والتحليل لاستخدام بيانات التعداد.
- عبدالكريم، نصر وعابد، محمد وأبوزيتون، عبير (2013). الدور الاقتصادي لمؤسسات الإقراض المتخصصة وأثرها على الاستقرار المالي في فلسطين، سلطة النقد الفلسطينية، رام الله- فلسطين.
- العراقي، بشار أحمد (2013)، السياسة المالية وآليات تأثيرها في معدلات الفقر، مجلة دراسات اقليمية العدد 30 من ص163- ص188، كلية الإدارة والاقتصاد- قسم العلوم المالية والمصرفية- جامعة الموصل.
- عطياني، نصر (2007). القطاعات الاقتصادية، الاقتصاد الفلسطيني. عمان: جامعة القدس المفتوحة.
- علي، عدي سالم (2012)، نحو شبكة حماية اجتماعية فعالة في العراق (بالتطبيق على محافظة نينوى). مجلة تنمية الرافدين، المجلد 34، العدد 109، ص 257-281، كلية الإدارة والاقتصاد- جامعة الموصل
- الكركي، محمد (2009). مد مظلة التأمينات الإجتماعية والتوسّع في أنواع التأمينات المطبّقة والمشاكل التي تواجهها نظم التأمينات الإجتماعية، المؤتمر العربي للضمان الاجتماعي 19-2009/9/21، "الإستراتيجية العربية للتأمينات الإجتماعيه بين الواقع والمأمول" شرم الشيخ- مصر.
- المالكي، مجدي وآخرون (2012). الضمان الاجتماعي في الأراضي الفلسطينية: الوضع الراهن والتحديات دراسة استكشافية، رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني(ماس).
- مقداد، محمد وصافي، سمير والنمروطي، خليل ونصار، محمد(2015). سمات وخصائص الأسر الفقيرة في قطاع غزة- مؤشرات القياس ونموذج العلاج. مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد الثالث والعشرون، العدد الأول، ص1- ص40، يناير 2015، غزة- فلسطين.
- مطرية وآخرون (2009). الصحة في الأراضي الفلسطينية المحتلة: النظام الصحي، التقييم وأجندة الإصلاح.

رابعاً: التقارير الرسمية:

- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2005). مستويات المعيشة في الأراضي الفلسطينية: التقرير السنوي (كانون ثاني 2004- كانون أول، 2005). رام الله- فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2006). مستويات المعيشة في الأراضي الفلسطينية: التقرير السنوي (كانون ثاني 2005- كانون ثاني، 2006). رام الله- فلسطين.

- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2012). **مسح القوى العاملة، الربع الثاني 2012**. رام الله- فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2013). **المسح الاجتماعي الاقتصادي والأمن الغذائي (SEFSec)**، رام الله- فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2014أ). **كتاب فلسطين الإحصائي السنوي رقم (15)**، رام الله- فلسطين.
- الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني (2014ب)، المرأة والرجل في فلسطين، قضايا واحصاءات 2014. رام الله، فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2014ج). **مسح القوى العاملة، الربع الأول 2014**. رام الله- فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2015)، الفلسطينيون في نهاية عام، 2014. رام الله – فلسطين.
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لدول غربي آسيا (1997)، وقائع اجتماع فريق للخبراء، بشأن تحسين مستويات المعيشة في دول المشرق العربي،الأمم المتحدة.
- باقر، محمد حسين (1996). قياس الفقر في دول اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الأسكوا)، سلسة دراسات مكافحة الفقر (3)، الأمم المتحدة: نيويورك.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2005). الفقر في سوريا 1996-2004، دمشق
- جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني (2010). تعرف على جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، رام الله- فلسطين.
- الحكومة الفلسطينية (2014). **الخطة الوطنية للإنعاش المبكر وإعادة الإعمار في غزة** ، مقدمة لمؤتمر المانحين في القاهرة تشرين أول- 2014.
- دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية (1997). مستويات المعيشة في الأراضي الفلسطينية: التقرير السنوي (تشرين أول، 1995- كانون أول، 1996). رام الله- فلسطين.
- دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية (1998). مستويات المعيشة في الأراضي الفلسطينية: التقرير السنوي (كانون ثاني- كانون أول، 1997). رام الله- فلسطين.
- دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية (1999). مستويات المعيشة في الأراضي الفلسطينية: التقرير السنوي (كانون ثاني- كانون أول، 1998). رام الله- فلسطين.
- دولة فلسطين (2014). **الخطة الوطنية لإعادة الإعمار والإنعاش المبكر في غزة**، المؤتمر الدولي لإعادة إعمار غزة تشرين أول 2014، القاهرة – جمهورية مصر العربية.
- سلطة النقد الفلسطينية؛ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني؛ ومعهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني- ماس (2007). **المراقب الاقتصادي والاجتماعي**. نشرة ربع سنوية دورية، العدد الثامن، رام الله، فلسطين.
- مركز المعلومات الوطني الفلسطيني **(2005) .خطة التنمية متوسطة المدى 2005-2007**، رام الله.
- معهد أبحاث الدراسات الإقتصادية- ماس (2008). الورقة الأولى: برامج الحماية الاجتماعية الحكومية في الأراضي الفلسطينية 2006-2007، رام الله.
- معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني(ماس) (2012). نشرة الأمن الغذائي رقم (7). رام الله- فلسطين.
- وزارة الشؤون الاجتماعية (2005). شبكة الحماية الاجتماعية- برنامج حماية أفقر الفقراء، رام الله-فلسطين.

- وزارة الشؤون الاجتماعية (2010). إستراتيجية التحويلات النقدية، رام الله- فلسطين.
- وزارة الشؤون الاجتماعية (2011). إستراتيجية الحماية الاجتماعية، رام الله- فلسطين.
- وزارة الشؤون الإجتماعية (2015). تقرير إنجازات وزارة الشؤون الإجتماعية لعام 2014- قطاع غزة، غزة.

خامساً: التقارير غير الرسمية:

- الإئتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان) (2010). مؤسسة رعاية أسر الشهداء والجرحى – واقع وتحديات. سلسلة تقارير 31.
- بكدار (2006). الفقر في الأراضي الفلسطيني، تقرير صادر عن المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والأعمار "بكدار"بمناسبة يوم الفقر العالمي.
- أبوحطب، غسان (2010). قراءة في تقرير التنمية الانسانية 2009\2010 الأرض الفلسطينية المحتلة. يوم دراسي بتاريخ 28 حزيران 2010، جامعة بيرزيت: مركز دراسات التنمية.
- أبوحمد، بسام وبافانلو، سارة (2013). إعادة تشكيل التحويلات النقدية: وجهات نظر المستفيدين والمجتمع حول البرنامج الوطني الفلسطيني للتحويلات النقدية. معهد التنمية الخارجية- بريطانيا
- جنرال للاستشارات والتدريب (2011). وزارة الشؤون الاجتماعية – إستراتيجية العمل، المساعدة الفنية لوزارة الشؤون الاجتماعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة في مجال التطوير الإداري والمؤسساتي وتطوير وتطبيق نظام الحماية الاجتماعية.
- جونز، نيقولا وشاهين، محمد (2012). إعادة تشكيل التحويلات النقدية: وجهات نظر المستفيدين والمجتمع حول البرنامج الوطني الفلسطيني للتحويلات النقدية، الجزء الثاني: الضفة الغربية، معهد التنمية الخارجية- بريطانيا.
- العالول، عبد الماجد (2011). تقييم الإستعداد المؤسسي ضد الفساد في الجمعيات الخيرية الكبرى في قطاع غزة، الإئتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان) ، رام الله- فلسطين.
- معهد الدراسات التطبيقية- القدس (أريج) (2015). أنماط استهلاك الاسرة الفلسطينية للمنتجات الزراعية، مشروع "تقييم الإنتاج والاستهلاك الغذائي من أجل تحسين واستدامة الزراعة والأمن الغذائي في الضفة الغربية – فلسطين"، القدس.
- منظمة العمل الدولية (2011). أنظمة التقاعد وتمويل الضمان الإجتماعي، المركز الدولي للتدريب، تورينو- ايطاليا، دورة تدريبية في الفترة من 18-24 مارس 2011.

سادساً: المراجع الأجنبية:

- Armanda Barrientos(2010). Social Protection and Poverty, Research Institute for Social Development, United Nations.
- Botswana Federation Of Trade Unions(2007) . Policy Position Paper On Social Security And Social Protection In Botswana, Botswana.
- Debraj Ray (1998). development economics , published by princeton university press.
- evidence and debates in a globalizing world, Food Policy Volume 36, Issue 3, June 2011.

- Faith M., Williams and Zimmerman, Carle C. (1935). Studies of family living in the United States and other countries. United States Department of Agriculture Miscellaneous Publication No. 223.
- Gujarati, Damodar N.,(2004). Basic Econometrics McGraw companies.
- Haughton, Jonathan & Khandker, Shahidur (2009). Handbook on Poverty and Inequality. The International Bank for Reconstruction and Development/The World Bank, Washington.
- M. Jurado (2000). An Integrated Study of Selected Social Safety Net Policies and Programmers in Asia and the Pacific, New Yurok.
- Mangus, A. R. and Cottam, Howard R. (1941).Level of Living, Social Participation and Adjustment of Ohio Farm People. Agricultural Experiment Station, Wooster, Ohio.
- OECD (2009) .Promoting PRO-Poor Growth; Policy Guidance Note: Social Protection.
- Perthel. D. (1995). "Engel's Law Revisited. Int. Stal. Rev.. Vol. 43 .
- Programme des nations unies pour le développement . rapport mondiale sur le Développement humaine (1997).
- Studenmund, A.H. (2011). Using Econometrics: A Practical Guide, 6th Edition. Addison Wesley Longman.
- Yamane, Taro(1967). Statistics: An Introductory Analysis, 2nd Ed., New York: Harper and Row.

سابعاً: مواقع الانترنت:

- صفحة الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
http://www.pcbs.gov.ps/PCBS-Metadata-ar-v4.2/index.php/catalog/110/study-description
- صفحة سلطة النقد الفلسطينية http://www.pma.ps/ar-eg/home.aspx
- صفحة مركز تمكين المرأة والمجتمع – جباليا http://www.facebook.com/pages/
- صفحة دائرة البحوث الاقتصادية بوزارة الزراعة الأمريكية
http://www.ers.usda.gov/data-products/food-expenditures.aspx#26636
- صفحة ديوان الفتوى والتشريع- قطاع غزة
http://www.dft.gov.ps/index.php?option=com_dataentry&pid=8&Itemid=27&des_id=1239

ثامناً: المقابلات:

- مقابلة مع رياض البيطار، مدير عام الإدارة العامة للحماية الاجتماعية بغزة في 2015/05/03 ، بمكتبه بالوزارة الساعة 10 صباحاً.
- مقابلة مع إيمان عدوان رئيس وحدة الأسرة والطفولة بوزارة الشؤون الاجتماعية بغزة في 2015/5/14 الساعة 12 ظهراً بمكتبها.

الملاحق

ملحق (1)
أسماء المحكمين للإستبانة

م.	الاسم	الصفة
1.	**د. خليل النمروطي**	محاضر في كلية التجارة– الجامعة الإسلامية
2.	**د. سمير أبومدللة**	محاضر في كلية التجارة– جامعة الأزهر
3.	**د. وفاء عابد**	مدير دائرة المشاريع المكلف– وزارة الشؤون الاجتماعية
4.	**أ. محمد إبراهيم أبو عليان**	باحث إحصائي واقتصادي
5.	**أ. رياض البيطار**	مدير عام الحماية الاجتماعية– وزارة الشؤون الاجتماعية– غزة
6.	**أ. اعتماد الطرشاوي**	مدير عام الإدارة العامة للتنمية والتخطيط– وزارة الشؤون الاجتماعية– غزة
7.	**أ. حياة أبوالعمرين**	مدير دائرة الإشراف المهني– وزارة الشؤون الاجتماعية– غزة
8.	**أ. رمزي السويركي**	منسق برنامج – برنامج الأغذية العالمي– وزارة الشؤون الاجتماعية– غزة
9.	**أ. وفاء شحيبر**	رئيس قسم معلومات الحماية الاجتماعية– وزارة الشؤون الاجتماعية– غزة
10.	**م. عاهد عناية**	باحث اقتصادي
11.	**م. داليا الصيرفي**	باحث اقتصادي
12	**أ. أسماء جاسر**	رئيس قسم المساعدات النقدية– وزارة الشؤون الإجتماعية– الضفة الغربية

ملحق رقم (2)

إستبانة رسالة الماجستير النهائية

الجـامعة الإســـــلامية

عمـادة الدراسـات العليـا

كليـــــــة التجـــــارة

قسم اقتصاديات التنمية

السادة الكرام ... السيدات الكريمات ...

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،،

الموضوع: تعبئة استبانة لرسالة ماجستير

يقوم الباحث بإجراء دراسة حول "**دور البرنامج الوطني الفلسطيني للحماية الاجتماعية في تحسين مستوى المعيشة للأسر الفقيرة في قطاع غزة**"، وذلك استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في اقتصاديات التنمية، وحيث أننا نؤمن بأنكم خير مصدر للوصول للمعلومات المطلوبة كونكم الفئة المستهدفة من الدراسة، توجهنا إليكم لتعبئة الاستبانة وكلنا أمل أن نجد التعاون المطلق من قبلكم، لذا يرجى قراءة فقرات الاستبانة المرفقة، علماً بأن كافة المعلومات التي سيتم الحصول عليها ستعامل بسرية تامة، ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي.

ولكم جزيل الشكر والتقدير،،،

الباحث

محمد عبدالهادي نصار

A. بيانات رب الأسرة

A1: عمر رب الأسرة								
A2: جنس رب الأسرة	ذكر ☐	أنثى ☐						
A3: حالة اللجوء	☐	لاجئ	☐	غير لاجئ				
A4: المستوى التعليمي لرب الأسرة								
☐	امي	☐	مُلم (يقرأ ويكتب)	☐	ابتدائي	☐	اعدادي	
☐	دبلوم مهني	☐	ثانوي	☐	دبلوم متوسط	☐	بكالوريوس	
☐	ماجستير	☐	دكتوراه					
A5: وضع العمل								
☐	يعمل لحسابه	☐	يعمل بأجر	☐	يعمل بشكل متقطع	☐	لا يعمل	

B. بيانات أفراد الأسرة

البند	ذكر	انثى	مجموع
B.1 عدد أفراد الأسرة الإجمالي			
B.2 عدد أفراد الأسرة 5 سنوات فأقل			
B.3 عدد أفراد الأسرة 6–11 سنة			
B.4 عدد أفراد الأسرة 12–15 سنة			
B.5 عدد أفراد الأسرة 16–17 سنة			
B.6 عدد أفراد الأسرة 18–64 سنة			
B.7 عدد أفراد الأسرة 65 سنة فما فوق			
B.8 عدد أفراد الأسرة الملتحقين بالجامعات أو الكليات			
B.9 عدد أفراد الأسرة المصابين بأمراض مزمنة (تحتاج لعلاج دائم).			
B.10 عدد أفراد الأسرة من الأشخاص ذوي الإعاقة			
B.11 عدد أفراد الأسرة العاطلين عن العمل (أكبر من 15 عام وغير ملتحقين بالتعليم ولا يوجد لهم عمل على الرغم من رغبتهم في العمل)			
B.12 عدد أفراد الأسرة الملتحقين بالعمل			

C. بيانات مسكن الأسرة

C1:اسم التجمع السكاني :			C2: اسم الحي :				
C3: مكان المسكن							
☐	مدينة	☐	قرية	☐	مخيم	☐	تجمع بدوي
C4: حيازة المسكن:		☐	ملك	☐	مستأجر	☐	غير ذلك:.....
C5: اذا كان السكن مستأجر، اكتب قيمة الايجار بالشيكل: ..... شيكل							

C6: صفة إشغال المسكن:	☐	للسكن فقط	☐	للسكن والعمل			
C7: عدد غرف المسكن:	☐						

D. بيانات حول حيازة الأسرة من السلع المعمرة (يمكن اختيار أكثر من إجابة)

☐	D.1 سيارة خاصة	☐	D.6 طباخ غاز	☐	D.11 مكتبة منزلية	☐	D.16 خلوي اسرائيلي
☐	D.2 سيارة تجارية	☐	D.7 جلاية صحون	☐	D.12 تلفزيون	☐	D.17 كمبيوتر
☐	D.3 ثلاجة كهربائية	☐	D.8 تدفئة مركزية	☐	D.13 فيديو	☐	D.18 ستلايت
☐	D.4 سخان شمسي	☐	D.9 مكنسة كهربائية	☐	D.14 خط هاتف	☐	D.19 خدمة انترنت
☐	D.5 غسالة ملابس	☐	D.10 نشافة ملابس	☐	D.15 خلوي جوال		

E. بيانات حول مصروفات الأسرة: (معدل المصروف الشهري)

م.	العنصـــر	القيمة بالشيكل
E.1	**الطعام** (يشمل شراء الوجبات، الأطعمة الأساسية، الخضروات، البقوليات، اللحوم، ...إلخ)	
E.2	**المسكن وملحقاته** (يشمل الإيجار التصليحات الروتينية، المعدات المنزلية، الصابون، أدوات المطبخ، الأواني، الغاز، المحروقات للمولد الكهربائي وغيرها .....)	
E.3	**التعليم والرسوم المدرسية لجميع أفراد الأسرة** (داخل وخارج الدولة)	
E.4	**الملابس والأحذية**	
E.5	**العناية الصحية والعلاجية** (داخل وخارج الدولة)	
E.6	**التبـــغ والسجـــائـر**	
E.7	**فاتورة المياه**	
E.8	**فاتورة الكهرباء**	
E.9	**فاتورة الهاتف الأرضي**	
E.10	**فاتورة الجوال**	
E.11	**النقل والمواصلات** (تشمل الباصات، تصليحات السيارة ووقود السيارة، مواصلات الطلاب للمدارس والجامعات)	
E.12	**الهدايا والمناسبات الإجتماعية والترفيه والرياضة.**	
	مجموع المصروفات بالشيكل	

F. بيانات حول الدخل التقديري الشهري للأسرة: (الدخل التقديري للأسرة شهرياً)

م.	مصادر الدخل	القيمة بالشيكل
F.1	مساعدات نقدية من برنامج التحويلات النقدية– وزارة الشؤون الاجتماعية	
F.2	راتب شهري من خلال عمل دائم أو متقطع (في قطاع منظم أو غير منظم)	
F.3	برامج التشغيل الطارئ أو خلق فرص العمل	
F.4	مساعدات نقدية دورية من جمعيات ومؤسسات (اكتب القيمة)	
F.5	مساعدات نقدية (من الأقارب/ الأصدقاء/ أهل الخير)	
F.6	مساعدات تموينية من برنامج الغذاء العالمي (اكتب القيمة)	

م.	مصادر الدخل	القيمة بالشيكل
F.7	مساعدات تموينية من الأنروا (اكتب القيمة)	
F.8	التأمينات الاجتماعية ومعاش التقاعد	
F.9	إنتاج ذاتي من زراعة أو مواشي	
F.10	أخرى،حدد.....	
	مجموع دخل الأسرة	

G. بيانات حول المساعدات التي تحصل عليها الأسرة من البرنامج الوطني الفلسطيني للحماية الاجتماعية

1. مساعدة نقديه	☐	4. مساعدة بمشروع	☐	7.تدريب مهني	☐		
2. مساعدة غذائيه	☐	5.اعفاء رسوم مدرسية	☐	8.مساعده طارئه	☐		
3. تأمين صحي	☐	6.كفالة ايتام	☐	**9.اعفاء جمركي للأشخاص ذوي الاعاقة**	☐		
10.اخرى/حدد.....	☐	.....					

H. أجب عن الفقرات التالية من وجهة نظرك كمستفيد من خدمات البرنامج الوطني الفلسطيني للحماية الاجتماعية فأنت ترى أنها ساهمت في:

م.	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1.	توفير مصاريف تعليم أبنائي.					
2.	توفير مصاريف الرعاية الصحية لي ولأسرتي.					
3.	زيادة قدرتي على توفير الغذاء الأساسي لي ولأسرتي.					
4.	مساعدتي وأسرتي على مواجهة الأزمات الطارئة.					
5.	تمكين من القيام بزيارات الأهل والأقارب.					
6.	زيادة قدرتي على إجراء بعض الترميم والتحسين في منزلي.					
7.	زيادة قدرتي على المشاركة المجتمعية.					
8.	شعوري بقيمتي في المجتمع.					
9.	شعوري باهتمام الدولة بي وبأسرتي.					
10.	مساعدتي على الاعتماد على نفسي في المستقبل.					
11.	تمكيني من شراء ملابس لأبنائي بشكل دوري.					
12.	الحد من خلافات الزوجية والمشاكل الأسرية.					
13.	توفير بعض الأدوات الكهربائية في منزلي.					
14.	زيادة قدرتي على تعليم أبنائي في الجامعات.					
15.	زيادة قدرتي على شراء بعض احتياجات بالدين من السوبرماركت.					
16.	توفير مشروع صغير لتحسين ظروفي المعيشية.					
17.	تمكيني من الإلتزام بدفع ايجار الشقة أو البيت.					
18.	تنمية قدرتي على الإدخار.					

شكرا لتعاونكم معنا

ملحق (3)

تسهيل مهمة باحث للحصول على بيانات خام من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

بسم الله الرحمن الرحيم

الجامعة الإسلامية – غزة
The Islamic University - Gaza

كلية التجارة
Faculty of Commerce

الرقم ج س غ/ 62
Ref 15 ربيع الأول 1436
التاريخ 5 كانون الثاني 2015
Date

السادة/ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني حفظهم الله،،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

الموضوع: تسهيل مهمة الباحث: محمد عبدالهادي نصار.

تهديكم كلية التجارة بالجامعة الإسلامية تحياتها، وترجو التكرم بمساعدة الباحث المذكور أعلاه، والملتحق في برنامج ماجستير **اقتصاديات التنمية**، برقم جامعي (120110702) في تسهيل مهمته في الحصول على **البيانات الخام المتعلقة بمسح انفاق واستهلاك الأسرة في الأراضي الفلسطينية للعام 2011** والتي سوف تساعده في عمل رسالة ماجستير بعنوان:

(دور البرنامج الوطني الفلسطيني للحماية الاجتماعية في تحسين مستوى المعيشة للأسر الفقيرة في قطاع غزة)

وذلك خدمة للبحث العلمي.

وتقبلوا فائق الاحترام والتقدير،،،

عميد كلية التجارة

أ.د. سالم عبدالله حلس

عمادة كلية التجارة
Faculty of Commerce

صورة إلى:
*الملف.

P.O. Box 108, Rimal, Gaza, Palestine fax: +970 (8) 286 0800 فاكس Tel: +970 (8) 286 0700 ص.ب. 108 الرمال، غزة، فلسطين هاتف
public@iugaza.edu.ps www.iugaza.edu.ps

ملحق (4)

تسهيل مهمة الباحث لتطبيق الاستبانة بوزارة الشؤون الإجتماعية

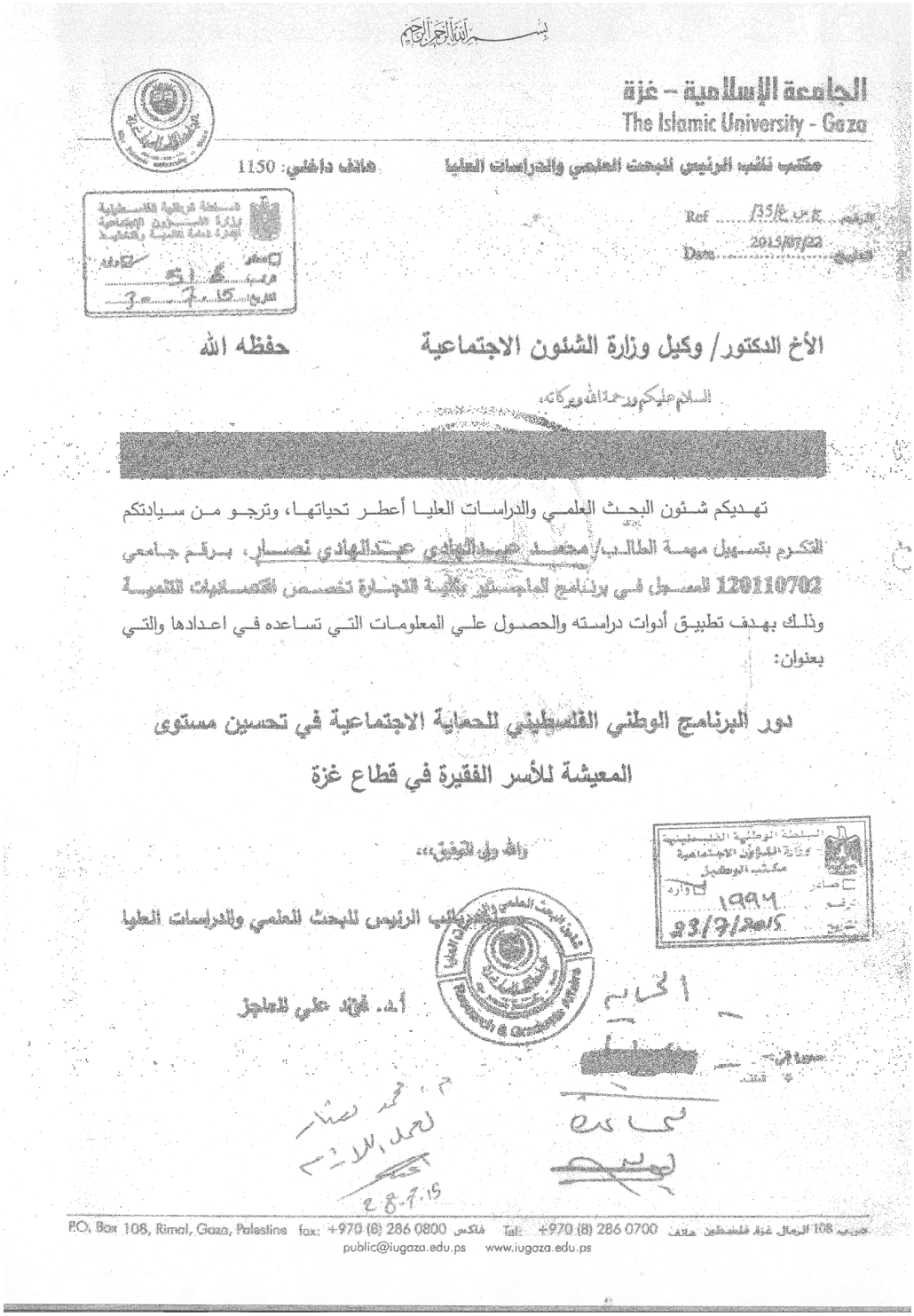

بسم الله الرحمن الرحيم

الجامعة الإسلامية – غزة
The Islamic University - Gaza

مكتب نائب الرئيس للبحث العلمي والدراسات العليا — هاتف داخلي: 1150

الرقم Ref /35/ج س/2013
التاريخ Date 2013/07/22

الأخ الدكتور/ وكيل وزارة الشئون الاجتماعية — حفظه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

تهديكم شئون البحث العلمي والدراسات العليا أعطر تحياتها، وترجو من سيادتكم التكرم بتسهيل مهمة الطالب/ محمد عبد الهادي نصار، برقم جامعي 120110702 المسجل في برنامج الماجستير بكلية التجارة تخصص اقتصاديات التنمية وذلك بهدف تطبيق أدوات دراسته والحصول على المعلومات التي تساعده في اعدادها والتي بعنوان:

دور البرنامج الوطني الفلسطيني للحماية الاجتماعية في تحسين مستوى المعيشة للأسر الفقيرة في قطاع غزة

والله ولي التوفيق،،،

نائب الرئيس للبحث العلمي والدراسات العليا

أ.د. فؤاد علي العاجز

P.O. Box 108, Rimal, Gaza, Palestine fax: +970 (8) 286 0800 Tel: +970 (8) 286 0700
public@iugaza.edu.ps www.iugaza.edu.ps

ملحق (5)

نتائج تقدير النموذج القياسي

Dependent Variable: Y
Method: Least Squares
Date: 08/29/15 Time: 09:22
Sample: 1 758
Included observations: 758

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	56.19071	2.704306	20.77824	0.0000
LN (AID)	0.033439	0.012668	2.639666	0.0085
LN (B83)	0.071449	0.036463	1.959508	0.0504
LN (B13)	-0.090491	0.018612	-4.861966	0.0000
LN (C7)	-0.078504	0.031954	-2.456823	0.0142
LN (E2)	-0.734228	0.029591	-24.81285	0.0000
LN (E3)	-0.665133	0.053131	-12.51866	0.0000
LN (E4)	-0.646685	0.044584	-14.50488	0.0000
LN (E5)	-0.731200	0.040074	-18.24641	0.0000
LN (E6)	-0.610347	0.030631	-19.92600	0.0000
LN (E7)	-0.638816	0.106652	-5.989703	0.0000
LN (E8)	-0.491892	0.046281	-10.62842	0.0000
LN (E9)	-2.368547	0.345134	-6.862688	0.0000
LN (E10)	-0.615854	0.076752	-8.024003	0.0000
LN (E11)	-0.546980	0.039372	-13.89266	0.0000
LN (E12)	-0.401016	0.061615	-6.508376	0.0000
LN (F2)	0.233863	0.013698	17.07222	0.0000
LN (F3)	0.214378	0.014861	14.42581	0.0000

R-squared	0.809305	Mean dependent var	0.521221
Adjusted R-squared	0.804924	S.D. dependent var	0.171812
S.E. of regression	0.075885	Akaike info criterion	-2.295732
Sum squared resid	4.261329	Schwarz criterion	-2.185768
Log likelihood	888.0824	Hannan-Quinn criter.	-2.253382
F-statistic	184.7372	Durbin-Watson stat	1.878976
Prob(F-statistic)	0.000000		

ملحق (6)

نتائج تقدير النموذج القياسي بعد إضافة المتغيرات الوهمية

Dependent Variable: Y
Method: Least Squares
Date: 08/23/15 Time: 19:49
Sample: 1 758
Included observations: 758

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	56.12716	2.670750	21.01551	0.0000
LN (AID)	0.040044	0.012663	3.162344	0.0016
LN (B83)	0.062826	0.036167	1.737133	0.0828
LN (B13)	-0.098382	0.018763	-5.243360	0.0000
LN (C7)	-0.078921	0.031591	-2.498210	0.0127
LN (E2)	-0.743255	0.029356	-25.31836	0.0000
LN (E3)	-0.663362	0.052515	-12.63188	0.0000
LN (E4)	-0.647427	0.044085	-14.68587	0.0000
LN (E5)	-0.722811	0.039684	-18.21401	0.0000
LN (E6)	-0.615726	0.030322	-20.30609	0.0000
LN (E7)	-0.657619	0.105608	-6.227007	0.0000
LN (E8)	-0.487622	0.045857	-10.63363	0.0000
LN (E9)	-2.302232	0.341172	-6.748019	0.0000
LN (E10)	-0.617491	0.076192	-8.104449	0.0000
LN (E11)	-0.561339	0.038997	-14.39442	0.0000
LN (E12)	-0.425012	0.061100	-6.956056	0.0000
LN (F2)	0.233085	0.014025	16.61975	0.0000
LN (F3)	0.215004	0.014741	14.58570	0.0000
C3	0.012714	0.006119	2.077590	0.0381
A41	0.020904	0.006288	3.324635	0.0009
A42	0.044339	0.012675	3.498164	0.0005
A5	-0.023369	0.009444	-2.474557	0.0136

R-squared	0.815255	Mean dependent var	0.521221
Adjusted R-squared	0.809983	S.D. dependent var	0.171812
S.E. of regression	0.074895	Akaike info criterion	-2.316877
Sum squared resid	4.128366	Schwarz criterion	-2.182477
Log likelihood	900.0964	Hannan-Quinn criter.	-2.265116
F-statistic	154.6601	Durbin-Watson stat	1.886433
Prob(F-statistic)	0.000000		

ملحق(7)

نتائج اختبار(Phillips-Perron) لاختبار سكون بواقي النموذج المقدر

Null Hypothesis: RESID1 has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-25.96592	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.438762	
	5% level	-2.865143	
	10% level	-2.568744	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

ملحق(8)

نتائج اختبار(T) لاختبار المتوسط الحسابي للبواقي يساوي صفر

Hypothesis Testing for RESID
Date: 08/29/15 Time: 15:38
Sample: 1 758
Included observations: 758
Test of Hypothesis: Mean = 0.000000

Sample Mean = 1.40e-14
Sample Std. Dev. = 0.075028

Method	Value	Probability
t-statistic	5.15E-12	1.0000

ملحق (9)

نتائج اختبار (Jarque-Bera) للتوزيع الطبيعي للنموذج

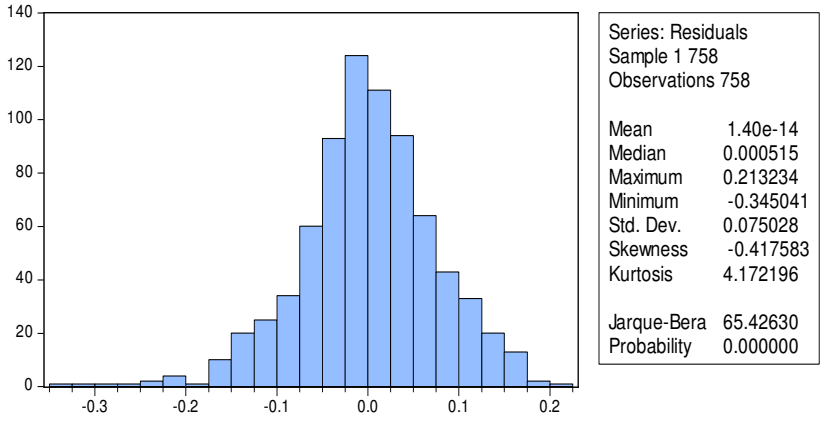

ملحق (10)

نتائج اختبار (ARCH) لتجانس التباين

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.599515	Prob. F(1،755)	0.4390
Obs*R-squared	0.600627	Prob. Chi-Square(1)	0.4383

ملحق (11)

نتائج معامل الارتباط بين حد الخطأ والمتغيرات المستقلة

Correlation t-Statistic Probability	RESID
AID	-0.006824
	-0.187644
	0.8512
B83	0.003935
	0.108194
	0.9139
B13	-0.007580
	-0.208419
	0.8350
C7	-0.001127
	-0.030988

	0.9753
E2	0.015819
	0.434994
	0.6637
E3	-0.000350
	-0.009623
	0.9923
E4	0.001747
	0.048038
	0.9617
E5	0.003615
	0.099408
	0.9208
E6	7.48E-05
	0.002058
	0.9984
E7	0.003847
	0.105765
	0.9158
E8	0.012276
	0.337554
	0.7358
E9	0.000748
	0.020560
	0.9836
E10	0.001861
	0.051164
	0.9592
E11	-0.003882
	-0.106749
	0.9150
E12	-0.003629
	-0.099773
	0.9206
F2	0.016017
	0.440448
	0.6597
F3	0.009286
	0.255327
	0.7985